تقرير

مجلس الوصاية

١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ـ ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والعشرون

الملحق رقم ٤ (A/6304)

الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير

مجلس الوصاية

١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ـ ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٦

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والعشرون

الملحق رقم ٤ (A/6304)

الامم المتحدة

نيويورك ، ١٩٦٩

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــــــة

تتألف رموز الامم المتحدة من حـروف وارقـــــام.
ويعني ايـراد احد هذه الرموز الاحالـــة الـى
احدى وثائق الامم المتحدة

Digitized by UNOG Library

الفهرســـــت

الصفحـــــة

الباب الاول

تنظيمات مجلس الوصاية واعمالـــــه ١

الفصـــل الاول ـ تنظيمات مجلس الوصايـــة ٢

الفرع الاول ـ تكوينـــــه ٢
الفرع الثاني ـ مكتب المجلس ٢
الفرع الثالث ـ دورات المجلس وجلساته ٣
الفرع الرابع ـ اجراءات المجلس ٣
الفرع الخامس ـ علاقة مجلس الوصاية بمجلس الامن ٣
الفرع السادس ـ علاقة مجلس الوصاية بالوكالات المتخصصة ٣

الفصل الثانـي ـ دراسة التقارير السنوية ٥

الفصل الثالث ـ دراسة الالتماســـات ٧

الفرع الاول ـ دراسة الالتماســـات ٧
الفرع الثاني ـ الالتماس المتعلق بناورو ٧
الفرع الثالث ـ الالتماسان المتعلقان بغينيا الجديدة ٧

الفصل الرابـع ـ الزيارات الى الاقاليم المشمولة بالوصاية ١١

فرع وحيد ـ البعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة والموفدة الـــى اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصـــــاية ، عـــــام ١٩٦٧ ..... ١١

الفصل الخامس ـ نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي او الاستقلال وحالة تنفيذ " اعلان منح الاستقلال للبلدان والشـعوب المستعمرة " فيها ١٢

الفرع الاول ـ عموميـــات ١٢

Digitized by UNOG Library

الصفحـــة

الفرع الثاني ـ قرار الجمعية العامة بشأن مسألة اقليم ناورو المشمول بالوصاية ١٣
الفرع الثالث ـ قرار الجمعية العامة بشأن مسألة اقليم غينيـــا الجديدة المشمول بالوصاية واقليم بابوا ١٦

الفصل السادس ـ المسائل الاخرى التي نظر فيها مجلس الوصاية ... ٢٣

الفرع الاول ـ التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية ٢٣
الفرع الثاني ـ نشر المعلومات عن الامم المتحدة وعن نظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية ٢٤

الباب الثانـي

الاوضاع القائمـة في الاقاليم المشمولة بالوصايـة ٢٧

الفصل الاول ـ غينيا الجديدة ٢٨

الفرع الاول ـ عموميـــات ٢٨
الفرع الثاني ـ التقدم السياسي ٣٢
الفرع الثالث ـ التقدم الاقتصادى ٤٨
الفرع الرابع ـ التقدم الاجتماعي ٦٣
الفرع الخامس ـ التقدم التعليمي ٧٠
الفرع السادس ـ تحديد مواعيد المراحل المتوسطة والموعد النهائي لنيل الحكم الذاتي او الاستقلال ٧٦

الفصل الثاني ـ نـــاورو ٨٥

الفرع الاول ـ عموميـــات ٨٥
الفرع الثاني ـ التقدم السياسي ٩٧
الفرع الثالث ـ التقدم الاقتصادى ١٠١
الفرع الرابع ـ التقدم الاجتماعي والتعليمي ١١٧

خريطتـــان ـ خريطة اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية ... ١٢١
خريطة اقليم ناورو المشمول بالوصاية ١٢٢

Digitized by UNOG Library

الباب الاول

تنظيمات مجلس الوصاية واعماله

Digitized by UNOG Library

الفصل الاول

تنظيمات مجلس الوصايـــة

— • —

الفرع الاول

تكويـــــــــــه

١ ــ كان تكوين مجلس الوصاية في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ كما يلي : الدول الاعضاء القائمة بادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية :

اســـتراليا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

نيوزيلنـــــدا

الولايات المتحدة الامريكية

الدول الاعضاء التي وردت اسماؤها في المادة ٢٣ من الميثاق والتي لا تقوم بادارة اية اقاليـــــم مشمولة بالوصاية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الصيـــــن

فرنســـــا

الدول الاعضاء التي انتخبتها الجمعية العامة :

	تاريخ انتهاء العضوية
ليبيريـــــا	٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨

الفرع الثاني

مكتب المجلـــــس

٢ ــ انتخب السيد فرنسيس د • و • براون (المملكة المتحدة) رئيسا ، والانسة آنـجـــــي بروكس (ليبيريا) نائبة للرئيـــس ، في بداية الدورة الثالثة والثلاثين في ٢٧ ايار (مايو) ١٩٦٦ •

Digitized by UNOG Library

الفـرع الثالث

دورات المجلـــــس وجلساتـــــــه

٣ ــ عقد المجلس دورته الثالثة والثلاثين من ٢٧ ايار (مايو) الى ٢٦ تموز (يوليه) ١٩٦٦ (الجلسات ١٢٧١ ــ ١٢٩٦) .

٤ ــ وانعقدت جميع الجلسات في مقر الامم المتحدة بنيويورك .

الفـرع الرابـع

اجـــراءات المجلـــــس

٥ ــ لم يجر المجلس اى تعديل في اجراءاته خلال الفترة المستعرضة .

الفـرع الخامـس

عـلاقة مجلـس الوصاية بمجلـــس الامـــن

٦ ــ بناء على المادة ٨٣ من الميثاق ، وعلى القرار ٧٠ (١٩٤٩) الذى اتخذه مجلس الامن في ٧ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، والقرار ٤٦ (الدورة ٤) الذى اتخذه مجلس الوصاية في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، واصل مجلس الوصاية ممارسته للوظائف التي اخذتها الامم المتحدة على عاتقهـا بموجب نظام الوصاية والمتعلقة بالشـئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في اقليـــم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وقدم تقريرا عن هذا الموضوع الى مجلس الامن (١) .

الفـــرع السادس

علاقة مجلس الوصاية بالوكالات المتخصصـــــة

٧ ــ اشترك في اعمال مجلس الوصاية ، حسبما اقتضت الظروف ، ممثلون عن منظمة العمـــل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية .

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والعشرون ، الملحق الخاص رقم ١ (S/ 7425) .

Digitized by UNOG Library

٨ — وقدمت منظمة الصحة العالمية الى مجلس الوصاية (١) تقريرا عن تحقيقها في الشكاوى الواردة في التماس يتعلق باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية (T/ PET.10/37) .

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة T/1647؛ انظر ايضا : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والعشرون ، الملحق الخاص رقم ١ (S/ 7425) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

دراسة التقارير السنوية

٩ — عرضت على مجلس الوصاية التقارير السنوية للسلطات القائمة بالادارة عن الاقاليم التالية المشمولة بالوصاية :

الاقليم المشمول بالوصاية	السلطة القائمة بالادارة	السنة التي يتناولها التقرير	التاريخ الذى تسلم الامين العام فيه التقرير	مذكرة الامين العام باحالة التقرير
ناورو	استراليا	السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥	٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٦	T/1648
غينيا الجديدة	استراليا	السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥	٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٦	T/1649
اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية	الولايات المتحدة الامريكية	السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥	٢٥ ايار (مايو) ١٩٦٦	T/1652

١٠ — ويتضمن الجدول التالي تفاصيل اخرى تتعلق بالاجراءات التي اتبعت في دراسة التقارير السنوية :

الاقليم المشمول بالوصاية	اسم الممثل الخاص	الجلسات التي جرت فيها دراسة التقرير السنوى
ناورو	السيد ر . س . ليدن	١٢٨٥
	الزعيم الاكبر هامرد ى روبورت (مستشار)	١٢٨٨ — ١٢٩٣
	السيد ديتسيميا (مستشار)	١٢٩٥

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

تابع جدول الصفحة السابقة

الاقليم المشمول بالوصاية	اســـم الممثل الخـــــاص	الجلسات التي جرت فيها دراسة التقرير السنوى
غينيا الجديدة	السيد ج • و • توغود	١٢٧٨
	السيد ديرونا آبي (مستشار)	١٢٨٠ — ١٢٨٤
	السيد تي آبال (مستشار)	١٢٨٦ و ١٢٩٤

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

دراسة الالتماسات

— • —

الفرع الاول

دراسة الالتماسات

١١ — درس مجلس الوصاية ، في دورته الثالثة والثلاثين ، التماسين عملا بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٨٥ من نظامه الداخلي ، وثلاثة التماسات عممت بمقتضى الفقرة ٢ . وفيما يلي تفاصيل الالتماسات التي جرى درسها والنظر فيها ، مع اشارة الى القرارات التي اتخذها المجلس بشأنها . اما دراسة الالتماسات المتعلقة باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، فيتضمنها تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن (١) .

الفرع الثاني

الالتماس المتعلق بناورو

١٢ — عمم ، بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٨٥ ، التماس واحد يتعلق بناورو ويتناول مسائل عامة (T/PET.9/L.1) . ورأى الملتمس ان " تغيير وجه الجزيرة بكاملها تغييرا تاما ، على يد خبراء السياحة ، والعلوم الطبيعية والاحراج والهندسة المدنية والهندسة المعمارية وغيرهم من الخبراء كفيل بجعل ناورو مركزا سياحيا جذابا " . وقد ادرج هذا الالتماس في جدول اعمال المجلس اثناء دراسته للاوضاع القائمة في ناورو . وقرر المجلس دون اعتراض ، في جلسته ١٢٩٢ المنعقدة في ١٩ تموز (يوليه) ١٩٦٦ ، ان يحيط علما بهذا الالتماس .

الفرع الثالث

الالتماسان المتعلقان بغينيا الجديدة

١٣ — يتعلق احد الالتماسين (T/PET.8/ 20) بفتاة هندية مولودة في فيجي ، تقدمت بطلب لشغل منصب معلمة في غينيا الجديدة . فكان الرد الذي تلقته على طلبها ، حسب قول

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الحادية والعشرون ، الملحق الخاص رقم ١ (S/ 7425) .

Digitized by UNOG Library

الملتمس ، انه لا يمكن قبولها لانها "غير مستوفية للشروط اللازمة لاكتساب المواطنة الاسترالية" .

١٤ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة، في ملاحظاتها الكتابية (T/Obs.8/10) ، ان الفتاة كانت قد كتبت الى ادارة الاقليم استجابة لاعلان عن منصب شاغر في سلك التعليم ، ذاكرة انها في سبيل اتمام السنة الاخيرة من دراساتها في معهد تقني ، وهي دراسات قالت السلطة القائمة بالادارة انها لا تؤهلها الا لوظيفة مؤقتة تتطلب شهادة ، وليس للوظيفة التي تريد الحصول عليها . واضافت السلطة القائمة بالادارة في ملاحظاتها ان الفتاة اعلمت آنذاك بأنه لا يمكن النظر في امر تعيينها لاسباب تتعلق بشروط الهجرة ؛ بيد ان الحالة تغيرت بعد ذلك ، ولم تعد تلك الظروف قائمة .

١٥ — وتكلم ممثل ليبيريا في الجلسة ١٢٩٠، فقال ان الاهتمام الكبير الذى يبديه وفد ليبيريا بهذا الالتماس يتعلق بحرية مواطني الدول الاعضاء في الامم المتحدة في دخول اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية بحرية . وسأل ما اذا كان من اختصاص السلطة القائمة بالادارة ، في ضوء المادة ٤ من اتفاق الوصاية ، ان تحظر مثل هذا الدخول . وبين ان وفده لا يريد الخوض في بحث او مناقشة سياسة الهجرة التي يتبعها كومنولث استراليا .

١٦ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي في الجلسة ذاتها، فقال ان رفض السماح للفتاة المعنية بممارسة النشاط التعليمي في غينيا الجديدة امر لا يمكن تبريره . واضاف انه يعلم ايضا ان استراليا تعمل ، في الوقت ذاته ، على تشجيع اعضاء وكتيبة السلام ، الاسترالية على الذهاب الى غينيا الجديدة ، وذلك بالرغم من عدم معرفتهم بثقافات وحضارات شعوب آسيا وافريقيا .

١٧ — وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة في الجلسة ذاتها مستكملا الملاحظات الكتابية ، فقال ان استراليا لا يسبقها بلد في العالم في معرفتها للمهارات وفي اتاحتها فرصة الحصول على المؤهلات اللازمة لاكتساب هذه المهارات والاستفادة منها لمن لم تتح لهم الفرصة لذلك . وقال ان في استراليا اكبر مجموعة من الطلاب الاسيويين بجميع فئاتهم . وبين ان الفتاة المشار اليها في الالتماس ليست من آسيا ولا من افريقيا ، بل هي من فيجي وتنتمي الى اصل هندى ؛ وقد حصلت على تعليمها في استراليا وعاشت هناك على الرحب والسعة . وبعد ان اشار الى ان الرد الذى تلقته على طلبها يفيد بانه لا يمكن قبولها لانها ليست "مستوفية للشروط اللازمة لاكتساب المواطنة الاسترالية" ، قال ان الشيء الاساسي في الموضوع هو انها تقدمت بطلب لشغل منصب هي ليست مؤهلة له ، وانها ، لم تعين في ذلك المنصب لهذا السبب . واضاف ان من الصحيح ان قوانين الهجرة التي كانت سارية في الاقليم وقت تقديم طلبها لم تكن تجيز تعيينها في وظيفة تتطلب الاقامة في بابوا وغينيا الجديدة ، بيد ان هذه الحالة لم تعد قائمة الان .

Digitized by UNOG Library

١٨ — وقرر المجلس دون اعتراض، لفت نظر الملتمس الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة (T/OBS.8/10) والى بيانات ممثلها فضلا عن البيانات التي ادلى بها ممثلون آخرون في الجلسة ١٢٩٠ .

١٩ — اما الالتماس الاخر، فقد ادعى الملتمس فيه وجود تمييز ضد " جميع الملونين ، كالصينيين واليابانيين ، الذين يعيشون في غينيا الجديدة " (T/PET. 8/ 21) وذكر الملتمس انه شرع عام ١٩٥٦ في تأسيس مدرسة صينية في كافينغ بغينيا الجديدة ، ولكنه لقي كثيرا من العراقيل وضعتها في طريقه السلطة القائمة بالادارة التي لم تسمح بدخول المعلمين من مواطني جمهورية الصين . وطلب الملتمس استنادا الى احكام ميثاق الامم المتحدة ، ان يعامل جميع الملونين الذين يعيشون في غينيا الجديدة معاملة مواطني البلدان الاخرى ، الذين يسمح لهم بدخول الاقليم بكل حرية . وناشد مجلس الوصاية ان يتدخل في الامر .

٢٠ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في ملاحظاتها الكتابية (T/OBS.8/11) ، في جملة اشياء اخرى ، ان ادارة بابوا وغينيا الجديدة لم تستطع العثور على اثر للطلب المشار اليه ، وانه لا يبدو انه جرى تقديم اى طلب من هذا النوع في الآونة الاخيرة . وبينت ، بالاضافة الى ذلك ، ان مثل هذا الطلب لا يتفق مع المبدأ الاساسي الذى ينظم الدخول الى الاقليم ، والذى يقضي بتجنب تعقيد التكوين العنصرى للسكان اكثر مما هو عليه. وذكرت ان هذه السياسة تتفق مع الالتزامات المترتبة على السلطة القائمة بالادارة حيال السكان الاهليين بموجب المادة ٨ من اتفاق الوصاية .

٢١ — ورد ممثل السلطة القائمة بالادارة ، في الجلسة ١٢٩٠ ، على عدة اسئلة طرحها عليه ممثل الصين فيما يتعلق بالاسباب التي دعت الى رفض السلطة القائمة بالادارة تلبية طلب للاذن بدخول معلمين جدد للتدريس في مدرسة صينية في غينيا الجديدة ، فأكد بأنه لا وجه للصحة في القول بأن رعايا الجنسيات الاخرى يسمح لهم بدخول الاقليم بأعداد غير محدودة ، اذ لا يصدر الترخيص بذلك الا بشروط معينة ، بصرف النظر عن بلد الشخص المعني او جنسيته . وذكر ان الجالية الصينية ، بالاضافة الى ذلك ، لا تنتمي الى سكان غينيا الجديدة الاهليين ؛ وان الرغبة في الحيلولة دون نشوء فئة من المواطنين تنتمي الى بلد آخر في غينيا الجديدة السائرة نحو الاستقلال ، هي التي دعت الى فرض بعض القيود على دخول امثال هؤلاء المواطنين الى الاقليم وهي قيود لا يراد بها سوى ما يكون فيه الخير لنماء الاقليم . وتطرق الممثل ، في الوقت نفسه ، الى ذلك الفريق من الصينيين الذين يرجع وجودهم في الاقليم الى ما قبل عهد الادارة الاسترالية ، فقال ان السلطة القائمة بالادارة قد اتخذت ما يلزم من التدابير التي تتيح لهم الحصول على المواطنة الاسترالية وعلى مساعدة الحكومة الاسترالية ، وقد قبل معظمهم بالاستفادة من الامكانيات التي اتيحت لهم . وتناول نظام التعليم في الاقليم ، فقال ان السلطة القائمة بالادارة تسميه نظام تعليم

Digitized by UNOG Library

"علماني" او رسمي ، وان بعض مدارس الارساليات لا تبلغ المستويات التي ينص عليها قانون التعليم ، والدولة لا تعترف بها كمدارس مستوفية للشروط التي تقتضيها بالنسبة الى التعليم ، وبالتالي فانه ليس لتلك المدارس الحق في الحصول على مساعدة الدولة ، التي قد تشمل ترتيب امر استخدام المعلمين .

٢٢ — وقرر المجلس ، دون اعتراض ، لفت نظر الملتمس الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة (T/OBS.8/10) والى بيانات ممثلها فضلا عن البيانات التي ادلى بها ممثلون آخرون في الجلسة ١٢٩٠ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

الزيارات الى الاقاليم المشمولة بالوصاية

— ٠ —

فرع وحيد

البعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة والموفدة الى اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية، عام ١٩٦٧

٢٢ — قرر مجلس الوصاية، في جلسته ١٢٩٣، ان يوفد في عام ١٩٦٧ بعثة زائرة عادية الى اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية. ويبين تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن (S/7425) تكوين هذه البعثة واختصاصاتها.

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي او الاستقلال وحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيها

— • —

الفرع الاول

عموميات

٢٤ — نظر مجلس الوصاية ، في جلسته ١٢٩٣ ، في مسألة نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي او الاستقلال ، وذلك مع نظره في مسألة التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وابدى اعضاء المجلس طيلة الفترة التي كان المجلس يدرس فيها ، خلال دورته الثالثة والثلاثين الاوضاع القائمة في اقاليم جزر المحيط الهادىء وناورو وغينيا الجديدة المشمولة بالوصاية ، اهتماما خاصا بالتدابير والخطوات المتخذة لنقل جميع السلطات الى سكان هذه الاقاليم وفق ارادتهم ورغبتهم المعرب عنهما بحرية ، وذلك لتمكينهم من التمتع بالحكم الذاتي او الاستقلال التام في اقصر وقت ممكن ، كما اكدوا بصفة خاصة على ضرورة تحديد مواعيد لنيل الحكم الذاتي او الاستقلال . وقد اوردت ملاحظات اعضاء مجلس الوصاية التي تمثل آرائهم الشخصية ، فضلا عن مقرراته وتوصياته المختصة ، في تقريره الى مجلس الامن عن اقاليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية ، وفي الفصلين المتعلقين بناورو وغينيا الجديدة في الباب الثاني من هذا التقرير .

٢٥ — وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، الذى انشأت به اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الى مجلس الوصاية مساعدة هذه اللجنة في عملها . وبناء على هذا الطلب ، وجه رئيس مجلس الوصاية الى رئيس اللجنة الخاصة رسالة يعلمه فيها بأن المجلس قد درس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، الاوضاع القائمة في اقاليم جزر المحيط الهادىء وناورو وغينيا الجديدة المشمولة بالوصاية ، وان مقررات المجلس وتوصياته ، فضلا عن ملاحظات اعضائه التي لا تمثل الآراء الشخصية ، واردة في تقرير المجلس الى مجلس الامن عن اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية ، وفي تقريره الى الجمعية العامة عن ناورو وغينيا الجديدة . وابدى رئيس المجلس ايضا استعداده لان يبحث مع رئيس اللجنة الخاصة اية مساعدة اخرى قد تطلبها اللجنة الخاصة من مجلس الوصاية .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثاني
قرار الجمعية العامة بشأن مسألة اقليم ناورو المشمول بالوصاية

٢٦ — اكدت الجمعية العامة من جديد ، في قرارها ٢١١١ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، حق شعب ناورو ، غير القابل للتصرف ، في الحكم الذاتي والاستقلال ؛ ودعت السلطة القائمة بالادارة الى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لتنفيذ اقتراح ممثلي الشعب الناوروى بشأن انشاء مجلس تشريعي قبل ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ؛ والتمست من السلطة القائمة بالادارة ان تحدد اقرب موعد ممكن لنيل الشعب الناوروى استقلاله وفقا لرغباته ، على ان لا يتجاوز ذلك ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ؛ والتمست كذلك من السلطة القائمة بالادارة اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لجعل جزيرة ناورو صالحة لسكنى الشعب الناوروى بوصفه امة ذات سيادة ؛ ودعت السلطة القائمة بالادارة الى اعلام مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار .

٢٧ — وقرر المجلس ، في جلسته ١٢٨٥ ، ان ينظر في قرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، اثناء دراسته للتقرير السنوى للسلطة القائمة بالادارة عن الفترة المستعرضة . وكان من المفهوم ان ذلك لا يمنع تقديم مشاريع قرارات مستقلة عن البند المتعلق بقرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) .

٢٨ — وضمنت اللجنة التحضيرية لناورو تقريرها مشاريع بقرارات وتوصيات بشأن المسائل المثارة في قرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) . وقدم كل من عضوى اللجنة التحضيرية لناورو ، في جملة اشياء اخرى نصين مستقلين ، احدهما بشأن تحديد موعد للاستقلال ، والاخر بشأن استصلاح اراضي الفوسفات المستنزفة . واقترع مجلس الوصاية على تلك النصوص في جلسته ١٢٩٥ ، فرفض النصين اللذين قدمهما ممثل ليبيريا . وقد ادرجت المقررات والتوصيات التي اصدرها المجلس فضلا عن ملاحظات الاعضاء التي تمثل آراءهم الشخصية في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا التقرير .

٢٩ — وقدم ممثل ليبيريا ، في الجلسة ١٢٩٦ ، مشروع قرار يتعلق بموضوع قرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، وينص على ان المجلس : يلاحظ مع الارتياح ان المجلس التشريعي قد انشيء في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ؛ ويوصي السلطة القائمة بالادارة بتحديد اقرب موعد لاستقلال الشعب الناوروى وفقا لرغباته المعرب عنها بحرية ، على ان لا يتجاوز ذلك ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ؛ ويوصي السلطة القائمة بالادارة باتخاذ الخطوات الفورية اللازمة ، بصرف النظر عن النفقات المترتبة ، لجعل جزيرة ناورو صالحة لسكنى الشعب الناوروى بوصفه امة ذات

Digitized by UNOG Library

سيادة ، فيما اذا رأت لجنة الخبراء ان استصلاح الاراضي المستنزفة ممكن .

٣٠ — وعلق ممثل السلطة القائمة بالادارة على مشروع القرار ، فقال انه ليس لديه ان اعتراض على فقرات الديباجة ولا على الفقرة ١ من المنطوق ، ولكنه يجد نفسه مضطرا ، فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المنطوق ، الى تكرار رأى الحكومة الاسترالية القائل بأن احراز المزيد من التقدم السياسي وسرعة هذا التقدم يتوقفان ، الى حد بعيد ، على درجة تطور الهيئات السياسية القائمة في ناورو ومدى اكتسابها للتجربة اللازمة . واضاف ان الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق تتعلقان كلاهما ، من حيث الموضوع ، بشئون المسألة التوطين اثر حاسم فيها . وقال ان هذه المسألة لا تزال قائمة ، وقد اعلن ذلك الممثلون الناورويون انفسهم ، كما ان مجلس الوصاية ذاته قبل بالفكرة .

٣١ — واشار ممثل فرنسا، الى ان فرنسا قد امتنعت عن الاقتراع على قرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) لانها لم تستطع الموافقة على ما ورد فيه من اشارة الى قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) . وبين ان الوفد الفرنسي كان قد امتنع ايضا عن الاقتراع على القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) لانه رأى ان الجمعية العامة تجاوزت باعتمادها لذلك النص ، حدود اختصاصها بموجب الميثاق . وقال ان حكومته توافق على مبدأ تحرير الاقاليم التابعة ، ولكنها تعتقد ان نقل السلطة الى السكان الاهليين يجب ان يتم وفقا لرأى السلطة القائمة بالادارة وبدون تدخل المنظمة . ومضى قائلا ان على الامم المتحدة ان تقتصر على ابداء الملاحظات واصدار التوصيات ، وهي لا يجوز لها ان تحل محل السلطات القائمة بالادارة وان تبين انفراديا متى وكيف ينال السكان الاهليون الاستقلال . واضاف ان نص القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) لا يبدو متسما بالدرجة الكافية من الواقعية ، وقد حاد عن مقررات البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ . واردف ممثل فرنسا قائلا ان استصلاح تربة الجزيرة عملية باهظة النفقات جدا ، ولن يعرف ما اذا كانت جديرة بالتنفيذ الا اذا عرفت آراء الخبراء فيها .

٣٢ — واحاط ممثل نيوزيلندا علما مع التقدير برأى ممثل ليبيريا القائل بأن مجلس الوصاية ملزم بالنظر ، على وجه التحديد ، في المسائل المثارة في القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، واضاف انه يرى ، مع ذلك ، بأن هذا الامر قد حصل . واستطرد قائلا ان تقرير مجلس الوصاية الى الجمعية العامة يتناول المسائل الموضوعية المثارة في القرار ويؤكد على اهمية هذا القرار ، كما يتضمن عرضا تاما لملاحظات اعضاء المجلس . وبين ان المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، قد سبق له ان رفض المقترحات الواردة في الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق . واختتم ممثل نيوزيلندا في كلامه قائلا انه يرى ، في هذه الظروف ، ان اعتماد مشروع قرار يتناول عين المسائل التي يتناولها تقرير المجلس امر زائد عن الحاجة .

٣٣ — وذكر ممثل الولايات المتحدة ان وفده ايضا يرى ان مشروع القرار هو تكرار للتقرير الذى تم اقراره والموضوع عن ناورو . واضاف ان وفده لم يقترع بتأييد القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، وانه امتنع خاصة عن الاقتراع على المسائل المثارة في الفقرتين ٢ و ٣ من مشروع القرار .

Digitized by UNOG Library

٣٤ — وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي انه يرى انه ليس ثمة من شك في ان من شأن مشروع القرار ان يساعد سكان ناورو الاهليين على التقدم نحو تحقيق الهدفين اللذين اعلنتهما الامم المتحدة ، وهما الحكم الذاتي والاستقلال .

٣٥ — وفي الجلسة ذاتها ، وعند طرح مشروع القرار على الاقتراع ، طلب ممثل الصين اجراء اقتراع مستقل على الفقرة ٣ من المنطوق ؛ كما طلب ممثل ليبيريا اجراء الاقتراع بنداء الاسماء . وقد رفضت الفقرة ٣ باقتراع جرى بنداء الاسماء ، وذلك باغلبية ٥ اصوات مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن الاقتراع . وفيما يلي نتيجة الاقتراع :

اقترع بتأييد الفقرة : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وليبيريا .

اقترع ضد الفقرة : استراليا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الامريكية .

امتنع عن الاقتراع على الفقرة : الصين .

٣٦ — اما بقية مشروع القرار في مجموعها ، فقد رفضت باقتراع جرى بنداء الاسماء ، وذلك باغلبية ٥ أصوات مقابل ٣ اصوات . وفيما يلي نتيجة الاقتراع :

اقترع بتأييد المشروع : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وليبيريا .

اقترع ضد المشروع : استراليا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة الامريكية .

امتنع عن الاقتراع على المشروع : لا يوجد .

٣٧ — واخيرا ، قرر المجلس في الجلسة ذاتها ان يلفت نظر الجمعية العامة الى اجراءاته بشأن قرارها ٢١١١ (الدورة ٢٠) في هذا الفصل من تقريره . ويرد ادناه عرض للملاحظات التي ابداها اعضاء المجلس اثناء المناقشة العامة بشأن القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) .

مبحث وحيد

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٣٨ — ذكّر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اعضاء مجلس الوصاية بأن قرار

Digitized by UNOG Library

الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) بشأن مسألة اقليم ناورو المشمول بالوصاية انما يتعلق بأهم نواحي حياة الشعب الناوروى ، الا وهي منح الاستقلال للاقليم والاوضاع التي يمكن فيها تحقيق ذلك ؛ بيد ان الاحداث التي حصلت منذ اتخاذ هذا القرار بأغلبية ساحقة ، قد اظهرت ان السلطة القائمة بالادارة لم تنفذ جميع التوصيات الواردة فيه . واضاف قائلا ان هذا يبين السبب الذي حدا بالوفد الاسترالي في الدورة الحالية لمجلس الوصاية الى ان يرفض بصورة قاطعة تنفيذ طلب بسيط كالطلب الوارد في القرار ، اى طلب اعداد تقرير مستقل عن تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن ناورو .

٣٩ — وتطرق الممثل الى تنفيذ الفقرة ٣ من المنطوق ، اى تحديد موعد لمنح الاستقلال لناورو ، فقال انه يتبين من المعلومات المتوفرة للمجلس ان السلطة القائمة بالادارة لم تصدر اى بيان دقيق عن الجدول الزمني للمراحل المؤدية الى استقلال ناورو ، وانها فسرت اغفالها لهذا تفسيرا بعيدا عن الاقناع . ومضى الممثل السوفياتي قائلا ان المستعمرين الاستراليين يحاولون ، على غرار ما كانوا يفعلون في السابق ، بذر بذور الشك في قدرة الشعب الناوروى على التطور المستقل ؛ وقد اشير الى هذه الناحية من نواحي السياسة الاسترالية في الصحافة العالمية التي ذكرت ان استراليا تشك فيما اذا كان من الممكن لاقليم صغير كأقليم ناورو ان ينجح كبلد مستقل . واشار الممثل الى التصريح باراء مماثلة في الوقت الذى اعلن ممثلو الشعب الناوروى انفسهم فيه مباشرة استعداد الاقليم للاستقلال . وذكر ان الوفد السوفياتي يؤيد تماما التأييد ، في هذا الصدد ، وجهة نظر ممثلي سكان الاقليم الاهليين .

٤٠ — واستطرد الممثل السوفياتي قائلا ان مجرى المناقشات التي دارت بشأن ناورو في الدورة الحالية لمجلس الوصاية اظهرت بجلاء ان الشعب الناوروى مستعد منذ عهد بعيد لادارة شؤونه بنفسه .

٤١ — ومضى الممثل قائلا انه يود ، فيما يتعلق بعدم قيام المستعمرين بأى عمل لتحديد موعد لاستقلال ناورو ، ان يلفت النظر الى الموقف غير المنطقي الذى تتخذه استراليا . فعندما كان المجلس يبحث في الاوضاع القائمة في اقاليم اخرى مشمولة بالوصاية ، قال الممثل الاسترالي انه ينبغي ان يمنح الاستقلال وفقا لرغبات السكان الاهليين ؛ وقد اعرب الناورويون بكل جلاء عن رغبتهم في نيل الاستقلال في عام ١٩٦٨ ، ومع ذلك فان استراليا ترفض الاعتراف بتلك الرغبة اساسا لتحديد موعد منح الاستقلال على وجه الدقة .

٤٢ — وانتقل الممثل السوفياتي الى ما يقتضيه القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) من قيام السلطة القائمة بالادارة باتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لجعل جزيرة ناورو صالحة لسكنى الشعب الناوروى بوصفه امة ذات سيادة ، فقال ان هذا الامر كان ايضا موضع تجاهل . واختتم كلمته قائلا ان وفده يرى انه ينبغي لمجلس الوصاية ان يوصي استراليا باتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لتنفيذ القرار ٢١١١

Digitized by UNOG Library

(الدورة ٢٠) ، وبالتالي اداء واجبها تجاه الشعب الناوروى .

٤٣ — وتكلمت ممثلة ليبيريا ، فذكرت ان السلطة القائمة بالادارة قد اعلنت بعبارات قاطعة من اى لبس ان السياسة التي تتبعها ازاء الاقاليم المشمولة بالوصاية والواقعة تحت ادارتها تقوم على ان سكان الاقاليم هم الذين يجب ان يقرروا مستقبلهم . وهذا المبدأ ينسجم مع البند (ب) من المادة ٧٦ من ميثاق الامم المتحدة ، وهو البند الذى يتعلق برغبات سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية المعرب عنها بحرية . واضافت ان الشعب الناوروى قد اعلم السلطة القائمة بالادارة ومجلس الوصاية كليهما على لسان ممثليه ، بعبارات لا تقل بعدا عن اللبس ، انه قد اختار الاستقلال وانه يرغب في ان يناله في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

٤٤ — وتطرقت الممثلة الى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، فقالت ان وفدها لا يشاطر السلطة القائمة بالادارة شكوكها التي حدتبها الى القول بوجوب تأخير موعد منح الاستقلال الى ان يتسنى للهيئتين الدستوريتين الوليدتين الوقت اللازم لتثبيت مركزهما وسبر اغوار بعض المشاكل الزائدة الصعوبة ، التي تعانيها اية حكومة . وقالت الممثلة ان لموقفها سببين : اولهما ان التأخير في انشاء هاتين الهيئتين راجع الى السلطة القائمة بالادارة ، كما يتبين من المعلومات المتوفرة ؛ وثانيهما ، ان الشعب الناوروى شعب متنور ، ويعود الفضل في ذلك الى السلطة القائمة بالادارة التي تستحق الشكر على جهودها في هذا المضمار .

٤٥ — ومضت الممثلة قائلة ان وفدها يوصي مجلس الوصاية بدعوة السلطة القائمة بالادارة الى تنفيذ الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) في موعد لا يتجاوز نهاية دورة المجلس الثالثة والثلاثين .

٤٦ — وذكرت ممثلة ليبيريا ان الناورويين قد طلبوا ، كما طلب القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، ان تتخذ السلطة القائمة بالادارة الخطوات الفورية اللازمة لاستصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة . وقالت ان الوفد الليبيرى يعتقد كل الاعتقاد بسلامة هذا المشروع . واشارت الى ان الناورويين اقترحوا ان يتحملوا هم ثلثي النفقات المترتبة ، واعربت عن ثقتها بأنه سيكون لهذه البادرة بعض الاثر في الحالة ، وبأنها ستعجل في البت في الاضطلاع بهذا المشروع ، وبأنه سيكون في مستطاع السلطة القائمة بالادارة في دورة المجلس المقبلة اعلام المجلس بأن عملية استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة قائمة على قدم وساق . وقالت ان وفدها لا يرى ما يوجب تأخير الاستقلال الى حين اتمام استصلاح الاراضي ، اذا ان الناورويين يعيشون في الجزيرة في الواقع ، واستنفاد رواسب الفوسفات بكاملها من الجزيرة يتطلب في الحقيقة ما بين خمسة وعشرين وثلاثين سنة اخرى . وبينت ان ما يترتب على السلطة القائمة بالادارة عمله هو اتخاذ التدابير السريعة اللازمة لاستصلاح الاراضي المستنزفة ، وهذا مشروع يستغرق تنفيذه سنوات عديدة .

Digitized by UNOG Library

٤٧ — ومضت الممثلة قائلة ان وفدها يعتقد انه لا توجد اية عوائق جدية تمنع السلطة القائمة بالادارة من منح الشعب الناوروى الاستقلال في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، وان الصعوبات التي تعترض سبيل الناوروبين في سكنى جزيرتهم التي هي مسقط رأسهم صعوبات يمكن التغلب عليها ؛ وهذا بالاضافة الى ان رغبة الناورويين هي البقاء في جزيرتهم .

٤٨ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فقال انه لا ينبغي الاستهانة بانشاء المجلس التشريعي والمجلس التنفيذى ، اللذين يتيحان للناورويين فرصة اكبر من ذى قبل بكثير لادارة شؤونهم بانفسهم . واضاف ان الغرض من انشاء هذين المجلسين هو ان يكون بمثابة خطوة نحو تقرير المصير ، وان انشاءهما تقرر تلبية لطلب الناورويين انفسهم بشأن اتخاذ مثل هذا التدبير ، كما انه يتفق مع تقرير مجلس الوصاية لعام ١٩٦٥ ومع الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) . وبين انه لم يكن قط في نية نيوزيلندا او السلطتين الاخريين القائمتين بالادارة انكار تقرير المصير على الشعب الناوروى .

٤٩ — واشار الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى الملاحظة التي ابداها ممثل الاتحاد السوفياتي ، ومفادها ان السلطة القائمة بالادارة لم تقدم تقريرا مستقلا استجابة للقرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، فقال انه قد لفت النظر الى ذلك في بيانه الافتتاحي حين دعا المجلس الى اعتبار جميع المعلومات الواردة في بيانه الافتتاحي على انها المعلومات التي طلبها القرار المذكور .

٥٠ — وقال الممثل الخاص ان السلطة القائمة بالادارة قد عينت ، في ذلك الوقت القصير نسبيا الذى انقضى منذ انتهاء الدورة الاخيرة لمجلس الوصاية ، وبالتشاور الوثيق المتواصل مع الشعب الناوروى ، لجنة من الخبراء لدراسة مسألة ما سمي باستصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة واسداء المشورة بشأنها للشعب الناوروى وللسلطة القائمة بالادارة . واضاف قائلا انه لا يجوز اجراء مثل هذا الاستقصاء بتسرع ومن غير روية . واوضح ان تقرير اللجنة قد قدم ، كما اشار في بيانه الافتتاحي ، الى الحكومة الاسترالية والى السلطة التشريعية المنشأة حديثا في الاقليم المشمول بالوصاية ، اى المجلس التشريعي ؛ بيد انه لم يتوفر لا للحكومة الاسترالية ولا للمجلس التشريعي حتى الان الوقت الكافي للنظر فيه . وبين انه ذكر هذا الامر لمجلس الوصاية في بيانه الافتتاحي ، كما وعد بتقديم نسخ من تقرير اللجنة في الوقت المناسب . واشار الى ان تلك مسألة يمكن الجزم بدخولها في نطاق تقرير من النوع المطلوب بتقديمه في القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) وبعلاقتها الوثيقة به .

٥١ — ومضى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة في كلامه قائلا ان من الصحيح ان الناورويين قد اعلنوا ، على لسان زعيمهم الاكبر المبجل ، ان الوقت قد حان للاستقلال ، او انه سيحين في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ؛ بيد ان السلطة القائمة بالادارة تود من ناحيتها ، ان تكون اكثر حذرا ، وهي تقترح الانتظار الى ان يتاح للهيئتين الدستوريتين الوليدتين الوقت اللازم

Digitized by UNOG Library

لتثبيت مركزهما . وسبر اغوار بعض المشاكل الزائدة الصعوبة التي تعانيها اية حكومة . واضاف قائلا انه لئن كان من الصحيح ان الزعيم الاكبر قد ذكر للمجلس ان السلطة القائمة بالادارة تتكلم عن اجراء المحادثات بعد مرور سنتين او ثلاث سنوات على انشاء المجلس التشريعي بينما يتكلم الشعب الناوروي عن اجراء المحادثات في عام ١٩٦٧ ، فان من الصحيح ايضا ان الزعيم الاكبر قد ذكر انه لا يتوقع مواجهة اية مشاكل في هذا الصدد .

٥٢ — واعرب الممثل الخاص عن امله في ان يكون قد اظهر لمجلس الوصاية ان وفد السلطة القائمة بالادارة قد زوده فعلا بتقرير كامل ومناسب وفقا للطلب الوارد في القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) . وقال انه يأمل في ان يرى المجلس انه قد نجح في دحض المحاولات الرامية الى الايهام بأن السلطة القائمة بالادارة غير مكترثة بقرارات الجمعية العامة ولا برغبات الشعب الناوروي ، وان السلطة القائمة بالادارة ، على العكس من ذلك ، قد ملأت الشهور الاثنى عشر التي مرت منذ انتهاء دورة مجلس الوصاية الاخيرة بنشاطات مضاعفة ، وهي في الوقت الحاضر على اهبة الاضطلاع بمباحثات هامة جديدة مع الممثلين الناورويين فيما يتعلق بمستقبل سير صناعة الفوسفات وبامكانية استصلاح الاراضي المستنزفة .

الفرع الثالث

قرار الجمعية العامة بشأن مسألة اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية واقليم بابوا

٥٣ — مما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢١١٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ انه يدعو السلطة القائمة بالادارة الى تنفيذ القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) تنفيذا تاما ، والى القيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، بتحديد موعد قريب للاستقلال وفقا لرغبات السكان المعرب عنها بحرية ؛ ويلتمس من السلطة القائمة بالادارة تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين .

٥٤ — وقرر مجلس الوصاية ، في جلسته ١٢٧٨ ، ان ينظر في قرار الجمعية العامة ٢١١٢ (الدورة ٢٠) اثناء دراسته للتقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن الفترة المستعرضة . وقرر في جلسته ١٢٩٤ ، ان يلفت نظر الجمعية العامة الى اجراءاته بشأن قرارها في هذا الفرع من التقرير . اما التوصيات والمقررات التي اصدرها مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ، بشأن تحديد موعد لاستقلال غينيا الجديدة ، فهي واردة في الفقرة ٢٦٨ من الفرع السادس من الفصل الاول من الباب الثاني من هذا التقرير . كما يرد ادناه عرض للملاحظات التي ابداها اعضاء المجلس بشأن القرار ٢١١٢ (الدورة ٢٠) .

Digitized by UNOG Library

مبحث وحيد

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الآراء الشخصية

٥٥ — تكلم ممثل نيوزيلندا ، فقال ان الاطلاق البادى على صياغة قرار الجمعية العامة ٢١١٢ (الدورة ٢٠) يقيده التحفظ المتمثل في عبارة " وفقا لرغبات السكان المعرب عنها بحرية " . واشار الى ان نيوزيلندا قد اقترعت بتأييد الاعلان المتعلق بالاستعمار وساندته ، ولكنها ليست مستعدة لتأييد القرار ٢١١٤ (الدورة ٢٠) بشأن بابوا وغينيا الجديدة ، وذلك لانها ترى ان القرار ، بصيغته النهائية التي اتخذ بها ، ينطوى على الشيء الكثير من استباق الحكم سواء بالنسبة الى النتيجة النهائية او بالنسبة الى توقيت مراحل تقرير المصير ، و مثل هذا الحكم المسبق المبني على موقف نظرى ضيق لا يبرره ما هو معروف من آراء سكان الاقليم .

٥٦ — وتكلمت ممثلة ليبيريا فاشارت الى ان الوفد الاسترالي لم يصرح بأية نية في التزام قرار الجمعية العامة ٢١١٢ (الدورة ٢٠) ، بل انه ازدرى بهذا القرار الى حد الامتناع عن تقديم تقرير عن تنفيذه الى المجلس ، وفقا لما طلبته الجمعية العامة . وقالت ان ممثل السلطة القائمة بالادارة رد على سؤال طرح عليه فيما يتعلق بالقرار ٢١١٢ (الدورة ٢٠) وتنفيذه ، بتلاوة جزء من القرار الذى اتخذه مجلس النواب في بورت موريسبي . ومضت قائلة انه لو كان السكان يسيطرون على مقاليد امورهم ، فلربما كان هذا الرد كافيا ، ولكن وظائف مجلس النواب محدودة للغاية ، ومهمته الرئيسية هي ما يمكن تسميته التصديق علي سياسة الادارة ؛ وهذا بالاضافة الى ان تكوين مجلس النواب يثير الشك في كونه يمثل سكان الاقليم حقيقة .

٥٧ — واشار ممثل ليبيريا الى بيان ادلى به وزير الدولة لشئون الاقاليم في نيسان (ابريل) ١٩٦٦ وقال فيه : " ليست لدى الحكومة اية رغبة في ان تفرض على سكان الاقليم تغييرات دستورية لا يريدونها اولا يظنون انهم مستعدون لها . هذا هو موقف الحكومة ازاء المستقبل السياسي لبابوا وغينيا الجديدة بالرغم من القرارين ١٥١٤ (الدورة ١٥) و ٢١١٢ (الدورة ٢٠) . "وقال ممثل ليبيريا انه يريد ان يعرف حقيقة نوايا الحكومة الاسترالية بشأن المستقبل السياسي للاقليم ، مادام وزيرها قد ذكر بهذا الشكل القطعي ان حكومته ليست لديها اية رغبة في فرض التغييرات الدستورية . وتساءل الممثل : هل يمكن الخلوص الى ان بابوا وغينيا الجديدة قد حكم عليهما بأن تتكبلا باصفاد الاستعمار الى الابد ؟

٥٨ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مجلس الوصاية ينظر في مسألة على غاية من الاهمية ، الا وهي مسألة الاوضاع القائمة في غينيا الجديدة ونتائج تنفيذ

Digitized by UNOG Library

السلطة القائمة بالادارة لقرار الجمعية العامة ٢١١٢ (الدورة ٢٠) . واضاف قائلا انه يود ان يشدد على ان القرار يدعو السلطة القائمة بالادارة الى "تحديد موعد قريب للاستقلال وفقا لرغبات سكان بابوا وغينيا الجديدة المعرب عنها بحرية" . واستطرد قائلا انه يتبين من تقرير السلطة القائمة بالادارة ومن ردودها على الاسئلة التي طرحها اعضاء مجلس الوصاية ان الجهود المبذولة حتى الآن في سبيل تنفيذ احكام القرارين ٢١١٢ (الدورة ٢٠) و ١٥١٤ (الدورة ١٥) تقل من المطلوب بكثير ؛ كما تبين ان مصالح السكان الاهليين منيت بالتجاهل التام وان حقوقهم الحيوية د يستتحت الاقدام في حالات عديدة .

٥٩ — وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة فقال ان الممثل السوفياتي قد اشار الى القرار ٢١١٢ (الدورة ٢٠) وشدد ، بحق ، على عبارة "وفقا لرغبات السكان المعرب عنها بحرية" . واضاف انه هو وزملاؤه لم يألوا جهدا طوال المناقشة في التأكد على الاهتمام الذى تبديه الحكومة الاسترالية برغبات السكان المعرب عنها بحرية ؛ ورغبات السكان هذه المعرب عنها بحرية هي اقل الاشياء اهمية في نظر الاتحاد السوفياتي ، واعظمها اهمية من وجهة نظر استراليا .

٦٠ — واستشهد ممثل السلطة القائمة بالادارة بمقطع من بيان ادلى به وزير شؤون الاقاليم في البرلمان الاسترالي في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ بشان موضوع غينيا الجديدة والمسائل التي اثارتها لجنة الانماء الدستورى في مناقشاتها مع الحكومة الاسترالية ، وقال ان هذا الوزير ذكر ان الحكومة قد اكدت من جديد ان السياسة الاساسية التي تتبعها بالنسبة الى بابوا وغينيا الجديدة تقوم على مبدأ هي سياسة تقرير المصير ، وان من حق سكان الاقليم انهاء المركز الحالي للاقليم واختيار الاستقلال ، اذا اراد واذلك في الوقت المناسب . اما اذا اراد السكان الابقاء على روابط مع استراليا بعد تقرير المصير ، فذلك امر يستلزم موافقة الحكومة الاسترالية التي تكون قائمة في حينه .

٦١ — كذلك استشهد ممثل السلطة القائمة بالادارة ببيان ادلى به وزير شئون الاقاليم في ٧ تموز (يوليه) ١٩٦٦ وقال فيه ان السياسة الاساسية التي تتبعها الحكومة بالنسبة الى بابوا وغينيا الجديدة تقوم على مبدأ تقرير المصير . وقال ان هذا الوزير ذكر ان الحكومة ترى ان من غير الملائم السعي في الوقت الحاضر الى اتخاذ قرار بشأن انواع الارتباطات التي يمكن ان تكون مقبولة في وقت غير محدد في المستقبل اذا اراد سكان الاقليم الابقاء على روابط مع استراليا .

٦٢ — وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة ان الحكومة الاسترالية عندما دعت اعضاء اللجنة الخاصة الى كانبيرا لاجراء مباحثات استطلاعية ، فهي لم تفعل ذلك الا لتمكن اعضاء اللجنة من تكوين فكرة اوضح عن مختلف انواع الارتباطات الخاصة التي يمكن اختيارها في المستقبل لشكل العلاقة بين بابوا وغينيا الجديدة وبين استراليا . وقال انه لا مناص من ان تشكل تلك احدى المسائل التي توليها اللجنة اعتبارا خاصا ، كما ان من شأن السكان ان يعلموا مجلس النواب ، عن طريق اللجنة الخاصة ، عن الشكل الذى يريدون ان تتخذه تلك العلاقة .

Digitized by UNOG Library

٦٣ — كذلك ذكر انه يود ، بالنظر الى الشكوك التي اعرب عنها واحد او اثنان من الممثلين بشأن نوايا الحكومة الاسترالية ازاء سكان غينيا الجديدة ، ان يشير الى البيان الذى ادلى به وزير الدولة الاسترالي لشئون الاقاليم في ٧ تموز (يوليه) ١٩٦٦ ، ومفاده ان السياسة الاساسية التي تتبعها الحكومة بالنسبة الى بابوا وغينيا الجديدة تقوم على مبدأ تقرير المصير . وقال ان ذلك يعني ان سكان الاقليم احرار في انهاء المركز الحالي لاقليمهم واختيار الاستقلال ان هم ارادوا ذلك ؛ كما انهم ، من الناحية الاخرى ، احرار في ابقاء اقليمهم استراليا ما ارادوا ذلك ؛ وان هم ارادوا ، متى شاؤا ممارسة حق تقرير المصير ، ان يبقوا على روابط مع استراليا ، فان شكل تلك الروابط يتطلب موافقة الحكومة الاسترالية التي تكون قائمة في حينه . وبين الممثل ايضا ان الوزير ذكر انه لم يتشكل بعد رأى مشترك يجمع عليه الاقليم بكامله ، وان من الضرورى بناء اى تطور سياسي بناء سليما على اساس من رغبات السكان انفسهم . وقال ان سير التطور الدستورى للاقليم يوجه نحو الحكم الذاتي الداخلي .

٦٤ — واختتم الممثل الخاص كلامه قائلا ان وزير شئوون الاقاليم قد اكد من جديد ، ببيانه هذا ، عزم الحكومة الاسترالية الصادق على الوفاء التام بالالتزامات المترتبة عليها بموجب احكام اتفاق الوصاية وميثاق الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

المسائل الاخرى التي نظر فيها مجلس الوصاية

— • —

الفرع الاول

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية

٦٥ — انشيء برنامج الامم المتحدة للمنح الدراسية لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية بموجب قرار الجمعية العامة ٥٥٧ (الدورة ٦) المتخذ في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ . وبمقتضى الاجراء الذي اقره مجلس الوصاية لادارة هذا البرنامج ، دعي الامين العام الى موافاة المجلس في كل عام بتقرير يتضمن كافة التفاصيل اللازمة عن البرنامج .

٦٦ — وقد كان التقرير الذي قدمه الامين العام (١) الى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين التقرير السنوي الخامس عشر ، وهو يتناول الفترة الممتدة من ٢٠ أيار (مايو) ١٩٦٥ الى ٢٠ أيار (مايو) ١٩٦٦ . ويتضمن التقرير معلومات مفصلة عن مدى الانتفاع العملي بالمنح الدراسية التدريبية والتسهيلات التي عرضتها احدى عشرة دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ويستدل من المعلومات التي اتيحت للامين العام انه لم ترد من اى اقليم من الاقاليم الثلاثة المتبقية المشمولة بالوصاية ، خلال الفترة المستعرضة ، اية طلبات للحصول على المنح الدراسية المعروضة من احدى عشرة دولة من الدول الاعضاء .

٦٧ — ونظر المجلس في جلسته ١٢٨٦ في التقرير المتعلق ببرنامج المنح الدراسية لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية . فقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه لو كانت السلطات القائمة بالادارة مهتمة حقيقة بمنح الحرية والاستقلال للاقاليم المشمولة بالوصاية لانتفعت من منح استكمال التخصص المعروضة من بعض الدول ، واستفادت من الشروط المواتية التي وفرتها تلك الدول لتدريب اخصائيين ذوى مؤهلات عالية من السكان الاهليين . واشار الى ان السلطات القائمة بالادارة تقوم ، منذ عهد بعيد ، بمنع السكان الاهليين من الدراسة في الخارج ، وقال انه يود

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ١٢ من جدول الاعمال ، الوثيقة T/ 1654 و Add. I و Add.2 .

Digitized by UNOG Library

ان يلفت نظر السلطات القائمة بالادارة الى ان هذه السياسة تعيق تقدم الاقليم وتؤخر اعداده للاستقلال والحكم الذاتي . اما ممثل استراليا ، فقد اشار الى ان اثنين واربعين طالبا من ابناء الاقليم قد درسوا في الخارج خلال السنوات الاخيرة ، وقد مكنتهم من ذلك اساسا التسهيلات المعروضة من الوكالات المتخصصة للامم المتحدة . وقال ان الحكومة الاسترالية ، بالاضافة الى ذلك ، لم ترفض قط طلبا للحصول على منحة دراسية مقدما من طالب يتمتع بالمؤهلات اللازمة . ومضى قائلا ان السلطة القائمة بالادارة ، كما يعلم اعضاء المجلس ، تعمل على انشاء جامعة ومعهد للتعليم التقني العالي ، وان من الاساسي ان ينتفع بهذه التسهيلات المعروضة اكبر عدد ممكن من الطلاب الاهليين . واما ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فقال انه يرحب بجميع التسهيلات المعروضة للطلاب والاخصائيين المنتمين الى الاقاليم المشمولة بالوصاية لتمكينهم من الدراسة في الخارج . واضاف ان المعرفة بمنح استكمال التخصص المعروضة من الدول الاعضاء واسعة الانتشار في جميع انحاء الاقليم المشمول بالوصاية كما يجرى الاعلام عن تلك المنح على نطاق واسع ؛ والسبب الرئيسي في انه لم يتقدم سوى طالب واحد من اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية بطلب للحصول على منحة لاستكمال التخصص هو ان معظم منح استكمال التخصص تستلزم تخصيص فترة طويلة من الزمن لدراسة لغة جديدة ، هي لغة البلد المضيف . واستدرك قائلا ان هناك بالطبع منحا لاستكمال التخصص في بلدان يجرى التعليم فيها باللغة الانكليزية ؛ بيد انه يتبين من دراسة هذه العروض ان نفقات السفر وغيرها من النفقات تقع في كثير من الحالات على عاتق الطالب . وقال ان هناك ، في الوقت الحاضر ، اثنتين واربعين منحة دراسية من منح المساعدة التقنية للامم المتحدة والوكالات المتخصصة تم الانتفاع بها في اربعة عشر بلدا مختلفا ؛ كما ان هناك ستة طلبات قيد النظر للعام المقبل .

٦٨ — واحاط المجلس علما بتقرير الامين العام ، ولفت نظر السلطات القائمة بالادارة الى الملاحظات التي ابداها اعضاؤه اثناء مناقشة التقرير .

الفرع الثاني

نشر المعلومات عن الامم المتحدة وعن نظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية

٦٩ — قدم الامين العام الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ، وفقا لاحكام قرار مجلس الوصاية ٣٦ (الدورة ٣) المتخذ في ٨ تموز (يوليه) ١٩٤٨ وقرار الجمعية العامة ٧٥٤ (الدورة ٨) المتخذ في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ ، تقريره السنوي (١) عن الترتيبات

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة T/1651 .

Digitized by UNOG Library

المتخذة ، بالتعاون مع السلطة القائمة بالادارة ، بشأن توزيع الوثائق الرسمية للامم المتحدة ونشر المعلومات عن اهداف الامم المتحدة ونشاطاتها وعن نظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية .

٧٠ — ويتناول التقرير الفترة الممتدة من ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ الى ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٦ ، وهو يبين مجموع عدد المنشورات على اختلاف عناوينها ، كما يذكر البرامج الاذاعية المعدة عن المواضيع المتصلة بالامم المتحدة ، والرسائل التي سجلها رئيس الجمعية العامة والامين العام بمناسبة يوم الامم المتحدة ويوم حقوق الانسان ، ورسالة رئيس مجلس الوصاية بمناسبة يوم الامم المتحدة ، والافلام الجديدة . وكان ' اعلان الامم المتحدة لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ' و ' الامم المتحدة وانهاء الاستعمار ' من بين المنشورات التي وزعت على نطاق واسع في الاقاليم خلال السنة المستعرضة .

٧١ — وبحث المجلس هذا التقرير في جلسته ١٢٨٦ . فاقترح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان لا تقتصر التقارير المقبلة على تبيان الوثائق الموزعة واين وكيف جرى توزيعها ، بل ان تشير ايضا الى الاقاليم وفئات السكان التي لم تتلق مثل تلك المعلومات . وقال انه يود ان يعلم ايضا ما هي الصعوبات التي واجهتها مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة وواجهها ممثلو السلطات القائمة بالادارة في نشر المعلومات عن الامم المتحدة . اما ممثل استراليا ، فقد وصف بايجاز نشاطات مركز الاعلام التابع للامم المتحدة في بورت موريسبي ، وقال ان هذا المركز يعمل بقوة وفعالية بمساعدة السلطة القائمة بالادارة ، التي تزوده بالمرافق والمال ووسائل النقل ، الامر الذي يمكنه من اتاحة المعلومات اللازمة التي تنشر في جميع انحاء الاقليم بوسائط اعلام الجمهور .

٧٢ — واحاط المجلس علما بتقرير الامين العام ، ولفت نظر السلطات القائمة بالادارة الى الملاحظات التي ابداها اعضاؤه اثناء مناقشة التقرير .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

الباب الثاني

الاوضاع القائمة في الاقاليم المشمولة بالوصاية

الفصل الاول

غينيا الجديدة

— ٠ —

الفرع الاول

عموميات

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

مطلب وحيد

الارض والسكان

٧٣ — **ويتألف** اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية من الجزء الشمالي الشرقي من جزيرة غينيا الجديدة الواقعة شمالي حدود بابوا وشرقي حدود ايريان الغربية ، ومن جزر ارخبيل بسمارك ، ومن جزيرتي بوكا وبوغانفيل الواقعتين في اقصى الشمال من مجموعة جزر سليمان . ويبلغ مجموع مساحتها الاقليم حوالي ١٦٠ ٩٢ ميلا مربعا .

٧٤ — وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، كان السكان الاهليون يتألفون من ٢١٠ ٥٤٧ ١ نسمة شملهم التعداد ، ومن عدد يقدر ب ٣١٠ ١١ نسمات لم يشملهم التعداد . وفي التعداد الذى اجرى في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦١ ، بلغ عدد السكان غير الاهليين ٥٣٦ ١٥ نسمة ؛ وفي عام ١٩٦٥ ، قدر عددهم بما ينوف على ٥٠٠ ١٦ نسمة .

٧٥ — وبين حزيران (يونيه) ١٩٦٤ وحزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، بسطت الادارة سلطتها الكاملة على مساحة جديدة من الاقليم تبلغ ٧٣٥ ٢ ميلا مربعا . فانخفضت بذلك مساحة المناطق المقيد دخولها في الاقليم الى ٩٦٧ ميلا مربعا . وانهى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية ، في دورته الثالثة والثلاثين ، انه لم يبق الآن سوى ٨٢٠ ميلا مربعا من المناطق

Digitized by UNOG Library

المقيد دخولها تقع في اقاصي محافظتي سيبيك والمرتفعات الغربية . ويقدر عدد سكان هذه المناطق بأقل من ٤٠٠٠ نسمة .

٧٦ — واصدر المجلس في دورته ، الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية : "ان مجلس الوصاية ، اذ يدرك ما لاقامة توازن بين ما يمكن ان يسمى بالاستثمار الاجتماعي والتعليمي من جهة ، وبين الاستثمار الاقتصادي او المنتج من جهة اخرى ، من اهمية في هذه المرحلة بالنسبة الى سكان بابوا وغينيا الجديدة ، يثني على السلطة القائمة بالادارة لتأكيدها في الوقت الحاضر على البرامج المتصلة بهذه الميادين ولتشجيعها التقدم الاقتصادي العام مع مراعاتها في الوقت ذاته لامالي سكان الاقليم السياسية" .

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الا آراء هم الشخصية

٧٧ — تكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فذكر ان وفده يشعر بغبطة خاصة لوجود اثنين من ممثلي بابوا وغينيا الجديدة المنتخبين في المجلس . وقال ان وفده يرى ان منجزات السلطة القائمة بالادارة لم تقدر حق قدرها في المناقشات التي دارت بشأن اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية .

٧٨ — وتكلم ممثل فرنسا ، فقال انه اذا اخذت بعين الاعتبار الاوضاع الخاصة جدا القائمة في الاقليم . فان الاضطلاع بالتثقيف السياسي للسكان ، وتلقينهم العناصر الاساسية للحياة العصرية ، واقناعهم بترك عاداتهم التقليدية من اجل المساهمة في انماء بلدهم وخلق مجتمع متين متماسك لا تمثل جميعا غير بعض مهام من المهام الضخمة التي يتعين على السلطة القائمة بالادارة القيام بها بدأب ونشاط يسر الوفد الفرنسي ان يذكرهما بالثناء .

٧٩ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فقال انه لم يكن من باب الصدفة ان اللهجة التي سادت الملاحظات الواردة في بيانه كانت لهجة مديح واطراء للسلطة القائمة بالادارة ، فقد كانت تلك الملاحظات صادرة عن ايمانه بأن الحكومة الاسترالية انما تنتهج في بابوا وغينيا الجديدة سياسة متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق واتفاق الوصاية .

٨٠ — وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة ، فشكرت الممثلين الخاصين للسلطة القائمة بالادارة على العرض المستفيض للتطورات الاخيرة الحاصلة في الاقليم المشمول بالوصاية ، الامر الذي ساعد على زيادة فهم بعض المصاعب التي تواجهها استراليا ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، في تطويرها الاقليم الى امة قابلة للحياة .

Digitized by UNOG Library

٨١ — وقالت ان تقدما كبيرا قد احرز في ميادين الانماء السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ ان تولت استراليا مسئولية الاشراف على شئون سكان غينيا الجديدة .

٨٢ — وتكلم ممثل الصين ، فاعرب عن ابتهاجه للتعاون الدائم الذي يبديه الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة وممثلا المجلس النيابي المنتخبان اللذان حضرا دورة المجلس . وقال ايضا ان اتقان السيد ايب للغة الانكليزية يشجعه ايضا على القول انه يترتب على السلطة القائمة بالادارة بذل كل ما في وسعها للحيلولة دون زيادة انتشار الرطانة الانكليزية في الاقليم .

٨٣ — وذكر ان مجتمع غينيا الجديدة في مجموعه قد تغير تغيرا حاسما بفضل جهود السلطة القائمة بالادارة التي ساهمت بسخاء ، سواء بالمال او بالرجال ، في انماء الاقليم انماء قد لا يوجد له مثيل من حيث سعة نطاقه في الاقاليم الاخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٨٤ — واضاف ممثل الصين قائلا انه سيترتب على السلطة القائمة بالادارة ، خلال السنوات القادمة ، معالجة اهم مشكلة من مشاكل انماء الاقليم ، الا وهي مشكلة اقامة التوازن الملائم بين الاستثمار الاجتماعي والتعليمي من جهة ، وبين الاستثمار الاقتصادي او ما يمكن ان يدعوه المجلس بالاستثمار المنتج من جهة ثانية . وبين ان هذا امر يتسم بأهمية خاصة في الوقت الذي يقوم شعب بابوا وغينيا الجديدة فيه باستقصاء شتى السبل الممكنة التي سيختار من بينها السبيل الذي يقرر مستقبله .

٨٥ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه هناك عددا كبيرا من الوقائع التي تؤكد تردي الاوضاع في هذا الاقليم المشمول بالوصاية الى حد يثير اشد الجزع . واستشهد بعدد من المصادر التي تتحدث عن الحالة المؤسية للسكان الاهليين وتتضمن حقائق قال انها لا تقبل الجدل .

٨٦ — ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا انه مع صعوبة الحالة الاقتصادية والاجتماعية القائمة في الاقليم ، فان العسكريين الاستراليين والبريطانيين يواصلون ، خرقا للالتزامات المترتبة عليهم بموجب اتفاق الوصاية ، استخدام بعض مناطق الاقليم في اغراض عسكرية وعدوانية بصورة غير قانونية ، وهم بذلك ينتهكون المركز الدولي لهذه الاقاليم . واستطرد قائلا انه يجري توجيه اهتمام خاص ، في هذا المضمار ، الى بناء المطارات الجديدة وتعصير ما هو موجود في الاقليم من المطارات والمرافق الاخرى .

٨٧ — واضاف ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان كل هذا يرتبط ارتباطا جليا بالالتزامات العسكرية التي اخذالمحت بها الحكومة الاسترالية بحكم عضويتها في التكتلات والاحلاف العسكرية المنضمة اليها . واشار الى ان الاستعمار الاسترالي يحاول ان يحافظ على سيطرته على اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية ومستعمرة بابوا ، وهو يسعى الى تحقيق هذا الغرض بعدة طرق

Digitized by UNOG Library

منها جرّ الاقليم المشمول بالوصاية الى دائرة نشاط التكتلات العدوانية التي تنتمي اليها استراليا .

٨٨ — وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة ، فقال ان استراليا عضو في منظمة معاهدة آسيا الجنوبية الشرقية وفي منظمة استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة ، وليست هذه ولا تلك كتلة عدوانية ، وهما انما انشئتا للدفاع عن المنطقة واعدتا للدفاع عن المنطقة ، ومعنى ذلك الدفاع عن سكان الاقاليم التي تكون استراليا مسئولة عنها . واضاف ان رده على ما قيل امام المجلس من ان هذه التدابير الدفاعية تشكل انتهاكا للاتفاقات التي عقدتها الحكومة الاسترالية رسميا مع الامم المتحدة هو الاشارة الى البندين المختصين الواردين في اتفاق الوصاية ، اى المادتين ٧ و٤ .

٨٩ — ومضى ممثل استراليا قائلا انه لم يحدث قط ان استخدم اى مطار في غينيا الجديدة لتعزيز عمليات استراليا او غيرها في فييتنام .

٩٠ — واردف قائلا ان ميزانية الاقليم لا علاقة لها مطلقا بتمويل اية استعدادات دفاعية تجرى في الاقليم . وذكر ان واقع حالة ميزانية الاقليم هو على وجه الاجمال كما يلي : تقدم الحكومة الاسترالية بلا مقابل وبدون فائدة مبلغا غير واجب السداد قد يصل الى ٣٤ مليون جنيه استرالي ويكون بمثابة اساس لميزانية الاقليم ؛ وهذا المبلغ يخصص للاقليم ذاته وكذلك لتغطية النفقات غير المرصدة في الميزانية والتي تصرف لتنفيذ الاشغال العامة الواسعة النطاق في الاقليم . وبين ان القسم الآخر من الميزانية يتألف من ايرادات الاقليم الضريبية المتزايدة باستمرار ، ومن قروض تطرح داخل الاقليم . كما اشار الى ان كل بنس وكل سنت من هذه الايرادات التي تحصل من داخل الاقليم يتعين انفاقه في الاقليم ذاته ؛ اما النفقات المترتبة على التدابير الدفاعية ، فتتحملها كلها الميزانية الاسترالية ، ولا صلة لها مطلقا بميزانية اقليم بابوا وغينيا الجديدة .

٩١ — واختتم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة كلامه بقوله انه يود ان يعلم اعضاء المجلس ان الحكومة الاسترالية لم تقم ببناء اية مطارات جديدة في غينيا الجديدة خلال الاثنى عشر شهرا الاخيرة ، كما ولم تصلح سوى مطارين اثنين ، هما مطار نيسان ومطار نازداب ، ذلك لاستعمال احدهما لخدمة المزارع المجاورة واستعمال الاخر في حالة الطوارئ .

Digitized by UNOG Library

الفـرع الثاني
التقـــدم السيـاســـي

المبحث الاول
وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول
تـطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية وتوسع سلطاتها

(أ) هيئات الحكومة المركزيـــة

٩٢ — تجري ادارة الاقليم المشمول بالوصاية واقليم بابوا المجاور ، بصورة مشتركة ، بموجب قانون بابوا وغينيا الجديدة ، ١٩٤٩ — ١٩٦٤ . ويتولى المدير ، الذى يعينه الحاكم العام ، ادارة حكومة الاقليم باسم الدولة القائمة بالادارة ، ويساعده في ذلك مجلس المدير الذى يتألف من المدير ومن ثلاثة اعضاء موظفين وسبعة اعضاء منتخبين من اعضاء المجلس النيابي يعينهم وزير الدولة لشئون الاقاليم .

٩٣ — ويتألف المجلس النيابي ، الذى هو الهيئة التشريعية الرئيسية ، من اربعة وخمسين عضوا منتخبين باقتراع الراشدين على اساس قائمة انتخابية موحدة ، ومن عشرة موظفين معينين . ويخصص اربعة واربعون من المقاعد التي تشغل بالانتخاب للمرشحين من جميع العناصر ؛ اما المقاعد العشرة المتبقية ، فهي مقاعد خاصة محتجزة لسكان الاقليم غير الاهليين . واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين انه قد صدر ، خلال الفترة المستعرضة ، تشريع يقضي بجعل المجلس النيابي مرفقا مستقلا يكون مسئولا عن ادارة ميزانيته الخاصة وعن اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بملاكاته . كذلك ، تقرر انشاء اربع لجان دائمة معنية بالمسائل الاجرائية ، ولجنتين استشاريتين هما لجنة الاشغال العامة ولجنة الحسابات العامة . وقد اجتمع المجلس النيابي سبع مرات بين شهرى ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ وآذار (مارس) ١٩٦٦ . وانهت السلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان السيد بلومفيلد ، ممثل دائرة كاينده الانتخابية المفتوحة ، قد توفي في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، وانه سوف يجرى انتخاب فرعي في ١٦ تموز (يوليه) ١٩٦٦ لملء المقعد الشاغر ، ومن المتوقع اعلان نتيجة الاقتراع في ٣٠ آب (اغسطس) . واشارت كذلك الى تعيين اعضاء جدد مكان اعضاء المجلس النيابي الموظفين الذين تركوه لاسباب مختلفة .

Digitized by UNOG Library

٩٤ — ولاحظ مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، الدور الهام الذي بدأ المجلس النيابي يلعبه في حياة الاقليم . واذ لاحظ وجود ميل الى ان يكون التقدم اسرع في المؤسسات التمثيلية منه في الهيئات التنفيذية ، رأى انه ينبغي بذل جهود اكبر من اجل ترقية الموظفين الاهليين الى المناصب العالية في الخدمة المدنية ، والبحث عن الاشخاص الذين يتمتعون بالمؤهلات اللازمة لتولي المناصب الهامة ، وزيادة تعزيز نشاطات الكلية الادارية .

٩٥ — ورأى مجلس الوصاية ان تنظر اللجنة الخاصة المعنية بوضع الدستور في ملاحظات البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ وملاحظات اعضاء مجلس الوصاية فيما يتعلق بتوسيع المجلس النيابي وبحدد الدوائر الانتخابية وحجمها ، وفي توصيات مجلس الوصاية في دورته الحادية والثلاثين فيما يتعلق بالمقاعد الخاصة والرسمية في المجلس النيابي ، وفي توصيات البعثة الزائرة باعادة النظر في نظام وكلاء الامناء البرلمانيين الحالي ، وزيادة التوسع في نظام اللجان البرلمانية والنظر في فكرة انشاء مجلس وزاري يتولى فيه ابناء غينيا الجديدة المناصب العالية . ورأى المجلس ايضا ان يكون الاعداد للانتقال من مجلس نيابي تمثيلي بكامل اعضائه الى حكومة تامة المسئولية من اهم وظائف اللجنة الخاصة .

٩٦ — وحث مجلس الوصاية الادارة على استباق رغبات السكان الاهليين في التقدم المادي والسياسي ، وتزويدهم بنصيب متزايد من وظائف الادارة . كما حث زعماء غينيا الجديدة على استغلال كل فرصة لاعداد شعبهم لتحمل مسئوليات المقبلة .

٩٧ — وذكرت الدولة القائمة بالادارة ، في تقريرها ، ان سياستها العامة هي ترقية السكان الاهليين الى المناصب العالية في الخدمة المدنية حيثما امكن ذلك ، وانه تنظم لهذا الغرض دورات تدريبية خاصة في اطار الخدمة المدنية كما انها لاحظت وجهة نظر المجلس القائلة بوجوب استباق الادارة لرغبات السكان الاهليين في التقدم المادي والسياسي ، واطلعت اعضاء المجلس النيابي عليها .

٩٨ — وانهى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ، ان اللجنة الخاصة المعنية بالتطور الدستوري قدمت تقريرين مؤقتين الى المجلس النيابي ، احدهما في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ والآخر في حزيران (يونيه) ١٩٦٦ . واشار الى ان المجلس النيابي هو الذي عين اللجنة في عام ١٩٦٥ " لكي تضع وتقدم لنظر المجلس النيابي مجموعة من الاقتراحات الدستورية يسترشد بها فيما يتعلق بالتطور الدستوري المقبل للاقليم " . وذكر ان اللجنة ، التي يرأسها عضو منتخب من السكان الاهليين ، قامت برحلات الى مختلف انحاء الاقليم للاطلاع على آراء قطاعات واسعة من السكان . وبين ان اختصاصات اللجنة واسعة وان استقصاءاتها لا تتناول تكوين المجلس النيابي فحسب ، بل وتشمل كذلك الاقتراحات المتعلقة بالتطور الدستوري المقبل للاقليم . واضاف الممثل الخاص قائلا انه بات من الجلي الآن انه اذا اريد مواجهة اية حاجة محتملة الى اجراء تعديلات في قانون بابوا وغينيا الجديدة ، فمن الضروري تقديم تقرير اللجنة عن تكوين المجلس النيابي الى المجلس النيابي قبل شهر آب (اغسطس) ١٩٦٦ .

Digitized by UNOG Library

٩٩ — كذلك اعلم الممثل الخاص مجلس الوصاية انه تبين من دراسة اجريت خلال الجزء الاخير من العام الماضي عن نظام وكلاء الامناء ان من المشاكل الرئيسية التي يواجهها المجلس النيابي هي ان الكثير من اعضائه فضلا عن وكلاء الامناء لا يتقنون اللغة الانكليزية . وقال انه اتخذت بعض التدابير للتغلب على هذه الصعوبة ، منها تنظيم دروس لتعليم اللغة الانكليزية ، ومناقشات جماعية من نوع الحلقات الدراسية ، وجولات تعليمية في الاقليم وفي استراليا وذلك لوكلاء الامناء ولاعضاء المجلس الاخرين ولممثلي المجالس الادارية المحلية .

١٠٠ — وانهى الممثل الخاص الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان السلطة القائمة بالادارة تدرك الحاجة الى تأمين التثقيف السياسي للسكان ، وان واحدا من التدابير الحديدة التي اتخذتها لمواجهة هذه الحاجة هو اعدادها كتيبا باللغة الانكليزية يشرح التنظيم الدستوري للاقليم . وقد وزع هذا الكتيب على المجالس الادارية المحلية وعلى المؤسسات الجماعية في شتى انحاء بابوا وغينيا الجديدة .

١٠١ — ومضى قائلا ان هذه السلطات هي الوسائط الرئيسية للاتصال بالسكان الريفيين الذين لا يتكلمون اللغة الانكليزية ، وان مستشارى المجالس الادارية المحلية والاعضاء المنتخبين انفسهم يتولون التعليم السياسي في كل اجتماع من اجتماعات تلك المجالس ؛ وبهذه الطريقة اكتسب ما ينوف على مليون ونصف المليون من السكان معرفة سليمة بالاجراءات الانتخابية وبمعنى الحكم وبالتقدم الذى احرزه الاقليم في سبيل تقرير مصيره السياسي .

١٠٢ — واعلمت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان فريقين ، يتألف كل منهما من ثمانية من اعضاء المجلس النيابي ، يقومان بجولات دراسية سياسية في استراليا منذ ١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ .

١٠٣ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" ان مجلس الوصاية ، اذ يشير الى الالتزام المترتب على السلطة القائمة بالادارة بانشاء مؤسسات سياسية من شأنها ان تساعد سكان الاقليم على بلوغ هدف تقرير المصير ، واذ يدرك ان مثل هذه المؤسسات ينبغي ان تنال تأييد سكان واعين لمسؤولية الخيار الذى سيدعون الى الادلاء برأيهم فيه ، ينتظر باهتمام المقررات والتوصيات التي تصدرها اللجنة الخاصة المعنية بالتطور الدستوري الى المجلس النيابي في آب (اغسطس) ١٩٦٦ . ويؤكد المجلس من جديد ، في هذا الصدد اعتقاده الذى اعرب عنه في دورته الثانية والثلاثين بأن الخطوة التالية في التطور الدستوري هي رأب الصدع القائم بين مجلس نيابي كامل التمثيل وبين حكومة تامة المسؤولية . ويحيط المجلس علما بأن السلطة القائمة بالادارة ستنظر نظرا ايجابيا عاجلا في جميع المسائل المثارة في تقرير اللجنة الخاصة عند اتاحته لها .

" ويلاحظ المجلس ان المجلس النيابي ، الذى تنتخب اغلبية اعضائه على اساس الاقتراع العام من قائمة انتخابية موحدة ، قد قام بدور القوة الموحدة التي تعمل على التأليف بين السكان ، كما هيأ وسيلة للتعبير السياسي الحر . وهو يرحب بالطريقة التي عالج بها المجلس النيابي المسائل الحيوية الحديدة التي تواجه الاقليم .

Digitized by UNOG Library

" واذ يشير مجلس الوصاية الى الاراء التي اعرب اعضاؤه عنها سابقا والملاحظات التي ابدتها البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ فيما يتعلق بتوسيع سلطات المجلس النيابي وزيادة عدد الدوائر الانتخابية وتوسيع حجمها ، وبشأن مسألة المقاعد الخاصة والمقاعد الرسمية في المجلس النيابي ، يوصي بالنظر بصورة جدية في توصيات اللجنة الخاصة بشأن هذه المسائل .

" ويحيط المجلس علما بالنداء الذى وجهه احد اعضاء المجلس النيابي في بيان ادلى به امام الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس طلب فيه زيادة توثيق عرى الوحدة بين اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية واقليم غينيا غير المتمتع بالحكم الذاتي ، كما يحيط علما بتأكيدات ممثل السلطة القائمة بالادارة القائلة ان الاقليمين يداران كما لو كانا اقليما واحدا وما زالا يشكلان بلدا واحدا . ويعترف المجلس بأهمية اقامة علاقة وثيقة بين الاقليمين اذا اريد لهما ، ان ينالا الحكم الذاتي او الاستقلال ككيان واحد لا كبلدين منفصلين . وقد علم المجلس مع الاهتمام ، في هذا الصدد ، ان اللجنة الخاصة المعنية بالتطور الدستورى تفكر في التوصية باعتماد علم موحد ونشيد وطني مشترك للاقليمين .

" ويحيط المجلس علما بالبيان الذى ادلى به في دورته الثالثة والثلاثين وكيل امين الصحة لبابوا وغينيا الجديدة وقال فيه انه خلص من تجربته الشخصية الى ان نظام وكلاء الامناء نظام لا فائدة له . ويشير المجلس الى اقتراحه السابق بأن تعيد اللجنة الخاصة النظر في نظام وكلاء الامناء البرلمانيين الحالي ، ويلاحظ مع الاهتمام البيان الذى ادلى به وزير شؤون الاقاليم في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، ومفاده ان في النية اتخاذ جميع التدابير الممكنة لزيادة فعالية هذا النظام .

(ب) المجالس الادارية المحلية

١٠٤ — لاحظ مجلس الوصاية في دورته الثانية والثلاثين نمو المجالس الادارية المحلية واعمالها ، واوصى بزيادة عددها بحيث تشمل مجموع الاقليم في اسرع وقت ممكن . ولاحظ ايضا ان الادارة تميل الى الاحتفاظ بمساهمتها المباشرة في هذه المجالس ، وحث الادارة على تنفيذ سياستها الرامية الى نقل كامل المسؤولية الى المجالس في اقرب وقت ممكن . واوصى كذلك بتوسيع وظائف هذه المجالس ومسؤولياتها كلما ازدادت خبرتها وذلك لكي تتاح للسكان فرص جديدة لممارسة الحكم الذاتي في الشؤون المحلية . واقترح ان تنظر المجالس في وسائل زيادة ايراداتها الخاصة .

١٠٥ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها ، ان السياسة العامة التي تتبعها فيما يتعلق بالمجالس الادارية المحلية تقوم على زيادة عدد هذه المجالس بحيث تشمل جميع انحاء الاقليم في اسرع وقت ممكن . واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان توسيع نظام الادارة المحلية قد ازداد زيادة ملحوظة منذ نفاذ الامر الجديد المتعلق بالادارة المحلية في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ . فقد ازداد عددها من خمسة وخمسين مجلسا يبلغ عدد سكان المناطق التابعة لها ٥٣٠ ٦٣٥ نسمة في حزيران (يونيه) ١٩٦٤ الى ثمانية وسبعين مجلسا يبلغ عدد سكان المناطق التابعة لها ٥٠٠ ٧٤٠ ١ نسمة . ويوجد الآن خمسة وثلاثون مجلسا اداريا محليا متعدد العناصر في غينيا الجديدة .

Digitized by UNOG Library

١٠٦ — وانهى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان الامر المتعلق بالادارة المحلية الصادر في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ قد اتاح توسيع سلطات ووظائف المجالس الادارية المحلية ؛ فقد الغيت الرقابة التي كان يمارسها الموظفون المحليون باسم الحكومة المركزية واسندت ، بدلا عن ذلك ، الى مفوض للادارة المحلية ؛ كما لم تعد ميزانيات المجالس تخضع لاية موافقة ، بل يكتفى الان بالشهادة على النفقات المقترحة يمكن تغطيتها من الايرادات على الارجح .

١٠٧ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها ، ان دائرة ادارة المحافظات تزود المجالس الادارية بالخدمات الاستشارية ، كما ان ثمة موظفين اخصائيين من الدوائر الاخرى يقدمون اليها المساعدة . واشارت الى ان للمجالس سلطة المحافظة على النظام العام وحسن الادارة في المناطق التابعة لها ، والاضطلاع بنشاطات معينة ، والقيام بالاعمال اللازمة التي تخدم مصالح المجتمع المحلي ، وتقديم اية خدمة عامة او اجتماعية . وبينت انه بالرغم من ان مستوى موظفي المجالس الادارية آخذ في التحسن ، فان السلطة القائمة بالادارة لاحظت بأن معظم المجالس ترغب ، في المرحلة الحاضرة ، في الابقاء على خدمات الموظفين التابعين للادارة كمستشارين الى ان تكسب المجالس الادارية المحلية ويكتسب موظفوها المزيد من الخبرة في شئون الادارة المحلية . وذكرت انها تشجع هذه المجالس وتساعدها ، متى امكن ، على الاضطلاع بوظائف جديدة ، لا سيما وان الامر المتعلق بالمجالس الادارية المحلية ينص على توسيع وظائفها .

١٠٨ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يرحب المجلس بالزيادة الجديدة في عدد المجالس الادارية المحلية خلال الفترة المستعرضة ، ويكرر توصيته السابقة بتوسيع نظام المجالس الادارية المحلية بحيث تشمل مجموع الاقليم في اسرع وقت ممكن . ويلاحظ باهتمام انشاء المجالس الادارية المحلية المتعددة العناصر ، وهو واثق من انه سيصار الى تعزيز الاتجاه الى اضفاء صفة تعدد العناصر على تلك المجالس . ويرحب المجلس ببيان الممثل الخاص القائل ان الامر المتعلق بالادارة المحلية الصادر في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ قد نص على توسيع سلطات ووظائف المجالس الادارية المحلية ، وان ميزانيات هذه المجالس لم تعد تخضع لموافقة الادارة عليها . والمجلس يدرك ان غاية السلطة القائمة بالادارة زيادة توسيع وظائف ومسئوليات المجالس الادارية المحلية ، وهو واثق من ان الادارة ، سوف تسعى الى تحقيق هذه الغاية على وجه الاستعجال تشجيعا لروح المبادرة المحلية . كذلك يحث المجلس الادارة على النظر بأقصى ما يمكن من الاهتمام في التوصيات التي اصدرها المؤتمر السنوي للمجالس الادارية المحلية .

Digitized by UNOG Library

" ويلاحظ المجلس، مع الارتياح ، شمول مدينة غوروكا بنظام الادارة المحلية ، ويعرب عن امله في ان تشجع هذه المبادرة الاولى الى ادخال المراكز الحضرية في نطاق هذا النظام على حدوث تطور مماثل بالنسبة الى المناطق الحضرية الاخرى . "

(ج) المجالس الاستشارية للمحافظات والمجالس الاستشارية البلدية

١٠٩ — لكل محافظة من محافظات الاقليم مجلس استشارى يتألف من المحافظ ومن عدد من الاعضاء يتراوح بين خمسة عشر وعشرين عضوا يعينهم المدير . واكثرية الاعضاء في كل من تلك المجالس الادارية من الاهليين . وتمثل هذه المجالس جميع قطاعات المجتمع وتتيح للسكان المقيمين فرصة الاعراب عن آرائهم واسداء المشورة الى المحافظ بشأن المسائل المتعلقة بالمحافظة التي يعيشون فيها .

١١٠ — وللمجالس الاستشارية البلدية في الاقليم وظائف مماثلة لوظائف المجالس الاستشارية للمحافظات . وهي تتألف من المواطنين الافراد ومن موظفين تابعين للادارة يعينهم المدير . وفي جميع المجالس البلدية اعضاء من اهالي غينيا الجديدة وهناك مجلسان بلديان تتألف اكثرية اعضائهما من الاهليين . وقد ارتفع عدد المجالس البلدية من تسعة الى احد عشر في السنة المنتهية في حزيران (يونيه) ١٩٦٥ .

١١١ — وقد اوصى مجلس الوصاية في دورته الثانية والثلاثين بالنظر بمزيد من الجدية في انشاء المجالس الحضرية وفقا لتوصيات البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ . ورأى ايضا انه يجب ان يزيد المحافظون من استعانتهم بالمجالس الاستشارية للمحافظات وان يستشيروها بشأن القرارات الرئيسية المتعلقة بشؤون المحافظة .

١١٢ — واعلمت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان المجلس الادارى المحلي لمدينة غوروكا قد اصبح اول مجلس تشمل مسئوليته مركزا حضريا رئيسيا . وذكرت انه على اثر الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، افتتح وزير شئون الاقاليم الدورة الاولى للمجلس الجديد في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ . وبينت انه لم يكن يمثل بمجالس ادارية محلية في السابق سوى المناطق الريفية المحيطة ببلدة غوروكا ، وانه جرى توحيد هذه المناطق الريفية مع منطقة مدينة غوروكا ، بناء على طلب السكان المعنيين ، لجعلها تابعة لمجلس غوروكا الادارى المحلي المتعدد العناصر الجديد . كذلك ذكرت السلطة القائمة بالادارة انه سيستمر بذل الجهود لتوطيد الادارة المحلية في مناطق حضرية اخرى ، وان التشاور مع المجالس الاستشارية البلدية والمجالس الاستشارية للمحافظات يجرى بصورة منتظمة وعلى نطاق واسع بشأن المسائل المتعلقة بالمناطق التابعة لها . واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين باقتراح

Digitized by UNOG Library

يدعو الى الاضطلاع بمشروع نموذجي يتمثل في انشاء منظمة ادارية بلدية مستقلة لمدينة بورت موريسبي .

١١٣ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والعشرين ، المقررات والتوصيات التالية :

" ان مجلس الوصاية ، اذ يشير الى توصياته السابقة بأن يزيد المحافظون من استحانتهم بالمجالس الاستشارية للمحافظين ، يحث على مراعاة اية آراء هذه المجالس مراعاة ايجابية . "

المطلب الثاني

الخدمة المدنية : اعداد بعض السكان الاهليين لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

١١٤ — اصبحت التدابير المتعلقة باعادة تنظيم الخدمة المدنية نافذة في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ . واشارت السلطة القائمة بالادارة الى ان اهداف هذا التنظيم الجديد هي : (أ) انشاء خدمة مدنية مكيفة الى اقصى حد ممكن مع الظروف والاوضاع المحلية ولا تكون ، كما في السابق ، خدمة مدنية معدة اساسا للموظفين الاجانب ومكيفة ، تبعا لذلك ، مع الاوضاع الاسترالية ؛ (ب) والاعتراف بقدرة السكان المحليين المتزايدة على المساهمة في ادارة شؤون الاقليم ؛ (ج) واتخاذ التدابير الرامية الى زيادة عدد الموظفين المحليين ، بما في ذلك ادخال اكثرية الاشخاص الموظفين لدى الادارة الحالية بالتدريج في الخدمة المدنية .

١١٥ — ويقضي التنظيم الجديد بانشاء خدمة مدنية موحدة مؤلفة من ثلاث فئات بدلا من اربع ، وتشمل الفئة الثانية الآن عدة مناصب كانت في السابق داخلة في ملاك الفئة الثالثة والفئة الفرعية ؛ وقد خفض الحد الادنى للمؤهلات اللازمة لدخول هذه الفئة . كذلك جرى توسيع ملاك الفئة الثالثة بحيث اصبح يشمل مناصب مخصصة للموظفين الذين كانوا في السابق من موظفي الادارة . ولا يشترط لملء مناصب هذه الفئة اى حد ادنى عام من المؤهلات التعليمية ، بل ان شروط القبول اوثق صلة بالمهارات او الخبرة التقنية ، وان كان يشترط قدر من التعليم الرسمي لملء بعض المناصب المعينة .

١١٦ — وانهت السلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان عدد موظفي فئات الخدمة المدنية الثلاث لبابوا وغينيا الجديدة ؛ بلغ ، في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، ما مجموعه ١٤ ٩٥٢ موظفا ، مقابل ٩ ٤٦٧ موظفا في حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، و ٦٥٥ في تموز (يوليه) ١٩٦٤ . وفيما يلي جدول بعدد الموظفين مع تصنيفهم وفقا لنوع تعيينهم :

Digitized by UNOG Library

	حزيران (يونيه) ١٩٦٥	شباط (فبراير) ١٩٦٦
الموظفون الدائمون :		
المحليون	٣ ٠٤٢	٧ ٠٧٠
الاجانب	٢ ٣٨٠	٢ ٢٣٤
الموظفون المعينون بالتعاقد :		
الاجانب	١ ٠٥٥	١ ٥٢٨
الموظفون المؤقتون :		
المحليون	٩٩٧	٢ ٠٥٦
الاجانب	١ ٨٠٣	١ ٩٢٧
غير المتفرغين	٤٦ (اثنان منهم محليون)	
المولدون	١٤٤	١٢٧
المجموع	٩ ٤٦٧	١٤ ٩٥٢

١١٧ — ولا يوجد ، بموجب التنظيم الجديد ، سوى ملاك وظيفي واحد ؛ اما المرتبات فقد تقرر لها جدولان يطبق احداهما او الآخر على المنصب المعني تبعا لشاغله ، هل هو من السكان المحليين او من الاجانب . وتقرر كذلك تفضيل الموظفين المحليين الاولوية في الترقية على الموظفين الاجانب اذا كان المحليون قادرين على القيام بواجبات المناصب المعينة على وجه مرض ، وعندما نفذ النظام الجديد ، نقل الموظفون الاجانب والموظفون المحليون الى المناصب المساوية لمناصبهم في التنظيم الجديد . واصبح الموظفون الاجانب الآن يعينون كموظفين بالتعاقد ، وهؤلاء يعينون لمدة محددة ، وتشمل فئتهم العمال التقنيين والقابلات الذين يتم تعيينهم ايضا لمدة محددة .

١١٨ — وبلغ مجموع التعيينات الدائمة في الخدمة المدنية ١٧٤ ٣ خلال السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ . اما في الفترة الواقعة بين ١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ و ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، فقد بلغ مجموع التعيينات الدائمة في الخدمة المدنية ٤٠٢٨ .

١١٩ — ويؤمن مفوض الخدمة المدنية التدريب اثناء العمل في مختلف دوائر الادارة . كذلك تقدم الى طلاب الاقليم المساعدة اللازمة لتحسين مستوى مؤهلاتهم العلمية عن طريق دورات دراسية تؤدي بهم الى نيل شهادة انهاء الدراسة الثانوية (المتريكوليشن) والدرجات والشهادات الجامعية . وتهيء دائرة التعليم ايضا للموظفين دورات دراسية على المستويين الابتدائي والثانوي

Digitized by UNOG Library

ويتيح البرنامج العام للموظفين تلقي الدروس بعد ساعات العمل العادية فضلا عن الدراسة بالمراسلة . ويرمي هذا البرنامج الى مساعدة الموظفين على الحصول على المؤهلات اللازمة للدخول في الخدمة المدنية والترقي فيها .

١٢٠ — وسوف تهيء الكلية الادارية ، التي انشئت في عام ١٩٦٣ لمواجهة الحاجة الى تدريب رفيع المستوى للموظفين من ابناء غينيا الجديدة وبابوا ، ما يلزم من مرافق التدريس والاقامة لـ ٣١٥ طالبا . وانهت السلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين انه ينتظر الفراغ من تشييد المباني الدائمة للكلية المشتملة على قاعات الدراسة ومرافق الاقامة ، في آب (اغسطس) ١٩٦٦ ، وان الكلية ستبدأ العمل بكامل طاقتها اعتبارا من مطلع عام ١٩٦٧ . وقد بدأت فعلا بالاضطلاع بعدد من البرامج التدريبية ؛ من ذلك انها قد اتمت ، في شهر شباط (فبراير) ١٩٦٥ ، دورتين للتعليم المهني مدة كل منهما تسعة اشهر . وحصل تسعة عشر موظفا على شهادة انهاء الدراسة الثانوية ، وحصل سبعة آخرون على شهادة انهاء الدراسة الابتدائية . وفي نيسان (ابريل) ١٩٦٥ ، التحق ستة واربعون موظفا ببرنامجي الدراسة الثانوية والدراسة الابتدائية بالكلية الادارية وبدأ في عام ١٩٦٦ تنفيذ برنامج تدريبي جديد للقضاة على مستويين . وفي شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، نظمت الكلية ، بالاشتراك مع دائرة ادارة المحافظات ، حلقة دراسية عن اعادة التوطن في الارياف لكبار الموظفين القانونيين ، فاشترك فيها اربعون منهم .

١٢١ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" ان المجلس ، اذ يعترف بالجهود التي سبق بذلها في هذا الميدان ، يوصي بأن تضاعف السلطة القائمة بالادارة حملتها الرامية الى ترقية ذوى المؤهلات من الاهليين الى مناصب اعلى من مناصب الخدمة المدنية . ويثني المجلس على السلطة القائمة بالادارة لما انشأته من برامج التدريب اثناء العمل ولما ستقوم به من توسيع الكلية الادارية . "

المطلب الثالث

الاحـــزاب السياسيـــة

١٢٢ — اعلمت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان الصحف الصادرة في اقليم بابوا وغينيا الجديدة اعلنت ، في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، تشكيل حزب سياسي جديد ، يدعى الحزب القومي المتحد لغينيا الجديدة ، يقال انه يضم بين اعضائه عددا من اعضاء المجلس النيابي . واضافت انه يبدو ان لنقابة عمال بورت موريسبي علاقة وثيقة بتشكيل الحزب الجديد ، وان السيد أوالا أوالا — راروا ، رئيس نقابة عمال بورت موريسبي ، انتخب رئيسا لهذا الحزب .

Digitized by UNOG Library

المطلب الرابع

القضـــاء

١٢٣ — بدأفي ٤كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ نفاذ الامر المتعلق بمحاكم المحافظات لعام ١٩٦٣ ، والامر المتعلق بالمحاكم المحلية لعام ١٩٦٣ ، وبنفاذهما اعيد تنظيم محاكم المحافظات ، ونقلت ولاية محكمة الشئون الاهلية السابقة الى المحاكم المحلية الجديدة .

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الا آرائهم الشخصيـة

المطلب الاول

عموميـــات

١٢٤ — رأى ممثل فرنسا ان الجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالادارة لتعليم ابناء غينيـا الجديدة ولافهام المســـئوليات السياسية الواقعة على عاتقهم قد اثمرت نتائج رائعة . وقال ان الحياة السياسية تتشكل في الاقليم بالتدريج ابتداء من الصعيد المحلي وانتهاء بالصعيد القومي .

١٢٥ — واعرب ممثل فرنسا عن اعتقاده بأن اعضاء المجلس سيكونون مقصرين في اداء واجبهم ان هم وافقوا على ان يفتحوا امام الاقليم سبيل تقرير المصير دون ان يتأكدوا من انه يوجد حقا وراء هـذه الواجهات المثلى للموسسات السياسية شعب يعي مسئولية الخيار الذى سيتعين عليه ان يأخـــذ به .

المطلب الثاني

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعيـــــة وتوســـع سلطاتهـا

(أ) هيئات الحكومة المركزيـة

١٢٦ — تكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فأشار الى التوصية التي اصدرتها البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ بشأن التقدم السياسي ، ومفادها ان من الاساسي اشراك

Digitized by UNOG Library

سكان غينيا الجديدة على نحو اوثق في ممارسة السلطة التنفيذية وفي تحمل المسئولية الادارية ، وان من المهم ان يتعاون المجلس النيابي في وضع مشروع دستور للاقليم وتنظيم مختلف مراحل التطـــور السياسي فيه . واشار كذلك الى ان البعثة الزائرة اوصت ايضا بتنفيذ برنامج للتثقيف السياســـي على جميع المستويات مع الاستعانة ببعض الاساليب العصرية كالاذاعة مثلا . وذكر ان وفد المملكـــة المتحدة يحيط علما ، مع الاعجاب ، بأن السلطة القائمة بالادارة قد مضت الى حد بعيد في تنفيذ جميع هذه التوصيات .

١٢٧ — اما فيما يتعلق باللجنة الخاصة للمجلس النيابي ، فقد قال ممثل فرنسا ان تمكن اعضاء برلمان غينيا الجديدة من دراسة برنامج للاصلاحات الدستورية في اطار هذه اللجنة امر جميل ، بيد انه تساءل عما اذا لم يكن من المناسب اتخاذ تدابير اخرى في سبيل انشاء هيئة تنفيذية ، وذلـــك باعطاء اعضاء المجلس النيابي مسئوليات وزارية حقيقية ، واحراز المزيد من التقدم في سبيل تحقيـــق الاستقلال الذاتي التشريعي في الاقليم ، وذلك بتقييد حق النقض (الفيتو) الذى يمارسه المـــدير او الحاكم العام بل وربما بالغائه تماما . واضاف الممثل قائلا انه اذا اريد ادخال اصلاحات جديدة ، فان من المستصوب بالتاكيد اجراؤها قبل تجديد المجلس النيابي .

١٢٨ — واما فيما يتعلق بالمجلس النيابي ، فقد ذكر ممثل فرنسا ان هذه المؤسسة حديثـــة نسبيا ، وانه على بأنه يجب على الاعضاء ان يدربوا انفسهم بالتدريج من قبل ان يتسنى لهم اداء المهام التشريعية الملقاة على عاتقهم تمام الاداء . وقال ان المجلس النيابي ، بناء على ذلك ، يمر في مرحلة تمهيدية انتقالية ، ووجود اعضاء يعينهم المدير فيه فضلا عن وجود جماعتين للناخبين انما هو امر ذو صفة مؤقتة محضة وينبغي ان ينتهي حالما يصبح من الممكن انتخاب اعضاء المجلس النيابي بواسطة جماعة ناخبين واحـــدة وعلى اساس الاقتراع العام . ولاحظ الممثل الفرنسي مع الارتياح انشاء لجـــان جديدة في المجلس النيابي فضلا عن اتخاذ القرار الرامي الى تحسين سير اعمال المجلس النيابـــي .

١٢٩ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فذكر ان التأخير المرغوب في تقرير المصير يزيد من الحـــاح الحاجة الى اتخاذ التدابير التدريجية المؤدية الى الاستقلال الذاتي الداخلي ، وذلك لانـــه يجب الاستفادة من الفترة الانتقالية الى اقصى حد ممكـــن لاعطاء ابناء غينيا الجديدة الخبـــرة اللازمة في الحكم . وقال ان اللجنة الخاصة تنظر في امكانيات اشتراك ابناء غينيا الجديدة اشتراكـا اتم في الهيئة التنفيذية وذلك عن طريق اسناد بعض المسئوليات ذات الطابع الوزارى الى بعـــض الاعضاء المنتخبين وتعديل وظائف مجلس المدير . واضاف ان في امكان مجلس الوصاية ان يعلـــن انه يتوقع من السلطة القائمة بالادارة ان تعمل على وجه السرعة وبصورة فعالة بتوصيات اللجنة الخاصة .

١٣٠ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فذكر ان انشاء المجلس النيابي في عام ١٩٦٤ هـــو ، على وجه التأكيد ، من اهم التدابير المتخذة في الميدان السياسي . وقال ان وجود هذا المجلس يشكل خطوة اولى هامة رائعة في السير نحو تقرير المصير . واضاف قائلا انه متى اكتسب الممثلون المنتخبون

Digitized by UNOG Library

مزيدا من الخبرة في هذه الهيئة ، استطاعوا ان يقدموا الى السلطة القائمة بالادارة مساعدة مفيدة جدا في اداء واجباتها في الاقليم .

١٢١ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان انشاء المجلس النيابي قد ادى ، من غير شك ، الى التقريب بين سكان الاقليم في مجموعهم ، كما اتاح لهم سبيل الاعراب عن آرائهم السياسية بحرية ؛ وهو يمثل ، في الواقع ، اتجاها واضحا نحو هدف تقرير المصير القومي لا يمكن عكسه ؛ وليس ثمة من دليل على ذلك خير من التقرير المؤقت للجنة الخاصة المعنية بالتطور الدستوري وبيانات الوزير الاسترالي لشئون الاقاليم . وقال انه لما كانت اللجنة الخاصة قائمة الآن بجمع الشهادات من جميع انحاء الاقليم ، وبالنظر الى انها ستقدم تقريرها النهائي الى المجلس النيابي عما قريب ، فان الوفد الصيني يفضل ان يحصل من اللجنة الخاصة على المزيد من المعلومات قبل ان يعرب عن آرائه في التطور الدستوري للاقليم .

١٢٢ — واضاف قائلا انه ينبغي لسكان الاقليم ان يقوموا بدورهم كاملا في مواجهة مشاكل المستقبل ؛ ومن الاهمية بمكان اشعار السكان بأنهم ممثلون تمثيلا مباشرا بواسطة زعمائهم المنتخبين .

١٢٣ — ومضى الممثل قائلا ان الوفد الصيني يرى انه بالنظر الى ان عدد السكان يبلغ في الوقت الحاضر ١٫٥ مليون نسمة ، فمن الممكن اقامة الدوائر الانتخابية على اساس ٢٠٠٠٠ نسمة تقريبا لكل دائرة انتخابية ؛ وفي هذه الحالة ، سيتعين انتخاب ما لا يقل عن خمسة وسبعين من ابناء غينيا الجديدة للمجلس النيابي . واضاف الى ذلك قائلا انه يبدو ان النتائج التي انتهت اليها اللجنة الخاصة لعام ١٩٦٢ فضلا عن بعثة الامم المتحدة الزائرة لعام ١٩٦٢ ، توئيد هذه النظرة . واعرب عن امله في ان تنظر اللجنة الخاصة الحالية في هذه المسألة اثناء نظرها في التعديلات المقترح اجراؤها في حدود الدوائر الانتخابية .

١٢٤ — واستطرد ممثل الصين قائلا ان مصلحة سكان بابوا وغينيا الجديدة انفسهم تقتضي ان يستمر اقليم بابوا واقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية بعد ممارستهم حقهم في تقرير المصير ، في التمتع بالانماء المتكامل في جميع نواحي حياتهم السياسية والاقتصادية .

١٢٥ — كذلك اعرب الممثل عن اعتقاده بأن اللجنة الخاصة ستنظر في آراء المجلس بشأن موضوع اللجان البرلمانية الجديدة وفي فكرة انشاء مجلس وزراء . وقال انه مما يدعو الى السرور حقا ان يذكر السيد آبي ، وكيل أمين الصحة ، انه تبين ان نظام وكلاء الامناء مفيد وانه " قيم جدا " .

١٢٦ — وتناول التقدم المحرز فيما يتعلق بالمؤسسات التمثيلية والهيئات التنفيذية ، فأعرب عن امله في ان تهدف اللجنة الخاصة ، في خططها الانمائية اللازمة الى سد الثغرة القائمة بين مجلس نيابي كامل التمثيل وحكومة تامة المسئولية .

Digitized by UNOG Library

١٣٧ — وتكلم ممثل ليبيريا ، فذكر انه كان قد طرح على ممثل السلطة القائمة بالادارة سؤالا يتعلق بالمركز الخاص لبابوا وغينيا الجديدة وبما اذا كان الاستقلال سيمنح لكلا الاقليمين معا او لكل منهما على حدة ، فرد عليه هذا بأن البت في مستقبل الاقليمين امر يرجع الى السكان انفسهم . وعقب ممثل ليبيريا على ذلك بقوله ان الدلائل تدل كلها الآن على ان مستقبل الاقليمين واحد .

١٣٨ — واشار ممثل ليبيريا الى بيان ادلى به احد اعضاء المجلس النيابي فيما يتعلق باجراء استفتاء للتحقق من آراء سكان الاقليمين في هذه المسألة ، وكذلك الى رأى البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ القائل انه سيكون من المفيد لو عمدت السلطة القائمة بالادارة ، تبديدا لأية مخاوف لا لزوم لها ، الى التأكيد من جديد ، حالما تسنح لها الفرصة ، تصميمها على ان تؤمن لكلا الاقليمين المعاملة ذاتها والانماء ذاته والمستقبل ذاته ، ولو تسنى للمجلس النيابي ، لدى دراسته لمشروع الدستور ، ان ينظر في امكانية تضمينه احكاما كافية لتحقيق ذلك . ومضى قائلا انه ليس ثمة من شك ، بالاضافة الى ذلك ، في ان اعتماد علم جديد ونشيد قومي لكلا الاقليمين سيشكل خطوة يسهل على جميع المعنيين ادراك معناها ، ويكون من شأنها خلق جو فكرى يساعد على تنمية الشعور بالوحدة . ورأى انه يجب التقدم ، في الوقت المناسب ، بقرار يدعو الى اجراء استفتاء في الاقليم في المستقبل القريب جدا يبدد بصورة نهائية اية شكوك قد تساور نفوس سكان الاقليم بشأن هذا الموضوع .

١٣٩ — وذكر ممثل ليبيريا ان الاستراليين سواء منهم الذين تم انتخابهم للمجلس النيابي على اساس القائمة الانتخابية الموحدة ، او الذين تم " انتخابهم " على اساس نظام المقاعد الخاصة الشاذ ، لن يتخذوا اية تدابير من شأنها انهاء حكم بلدهم ، استراليا ، في اقليم بابوا وغينيا الجديدة ؛ فهم استراليون ، وسوف يسلكون ، عن حق ، اى سبيل تكون فيه فائدة لاستراليا ؛ كما ان مؤهلاتهم الثقافية تجعلهم يسيطرون على المجلس النيابي تمام السيطرة الا في حالات محدودة .

١٤٠ — واختتم ممثل ليبيريا كلامه بقوله انه يتطلع بلهفة الى فراغ اللجنة الخاصة من اعمالها اذ ان هذه اللجنة هي التي ستأتي بالحلول النهائية للمشاكل الملحة الاخرى التي تجابه سكان الاقليم الآن .

١٤١ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فاستشهد بمقال منشور في العدد الصادر في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ من صحيفة " سيدني مورننغ هيرالد " ، ويفيد ان اصطداما مريرا قد حدث بين موظفي بابوا وغينيا الجديدة وبين اعضاء المجلس النيابي الاهليين حول وظائف وكلاء الامناء البرلمانيين . وعقب الممثل قائلا ان هذا يدل على ان وكلاء الامناء لا يتمتعون بأى حق من الحقوق ؛ وهم عندما يعربون عن استيائهم من السلطة القائمة بالادارة فانما يعربون ، في الوقت ذاته ، عن الاستياء السائد في صفوف جماهير السكان الاهليين .

١٤٢ — واردف قائلا ان السلطة القائمة بالادارة تواصل اصرارها على الاحتفاظ بحقها في نقض اى قرار من قرارات المجلس النيابي ، كما تصر على ترك المواد ٥٢ — ٥٧ " أ " من قانون المجلس

Digitized by UNOG Library

النيابي الصادر في ٣٠ أيار (مايو) ١٩٦٣ نافذة الى اجل غير مسمى ؛ ومن المعروف ان المجلس النيابي قد تحول ، بحكم هذا القانون ، الى هيئة مشلولة اليد مجردة من اى حق من الحقوق .
واضاف ان هذا النهج الذى تتبعه الحكومة الاسترالية والذى ترمي به توطيد دعائم سيطرتها على الاقليم المشمول بالوصاية يتنافى مع احكام ميثاق الامم المتحدة ، واتفاق الوصاية واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

١٤٣ — وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة ، فاستشهد بالبيان الذى ادلى به وزير شئون الاقاليم في البرلمان الاسترالي يوم ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ حول موضوع غينيا الجديدة والمسائل التي اثارتها اللجنة المعنية بالتطور الدستورى من مباحثاتها مع الحكومة الاسترالية ، ومفاده ان النية معقودة على اتخاذ التدابير الممكنة لزيادة فعالية نظام وكلاء الامناء العالي .

١٤٤ — واشار الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى ان اعضاء المجلس النيابي الاوروبيين المنتخبين الستة قد انتخبهم السكان لمقاعد مفتوحة للجميع ، وقال ان هذا دليل كاف على الاحترام الذى يتمتع به بعض الذين يقيمون في الاقليم من عهد طويل ، بصرف النظر عن عنصرهم او لونهم .
واضاف قائلا ان التجربة اثبتت ان هؤلاء الاعضاء قد ساهموا بنصيب كبير في اعمال المجلس النيابي وذلك باثارتهم المناقشات وشرحهم النصوص التشريعية الصعبة لزملائهم من الاعضاء الاهليين .

(ب) المجالس الادارية المحلية

١٤٥ — تكلم ممثل فرنسا ، فلاحظ مع الارتياح ان نظام الادارة المحلية قد توسع كثيرا منذ تطبيق الامر الجديد المتعلق بالادارة المحلية ، وانه اصبح يوجد الآن عدد كبير من المجالس المتعددة العناصر . واعرب عن امله في ان يصار في المستقبل القريب الى تعميم نظام الادارة المحلية في الاقليم بكامله والى توسيع سلطات المجالس المحلية .

١٤٦ — وتكلم ممثل الصين ، فقال انه قد علم مع الاهتمام بأمر انشاء المجالس الادارية المحلية المتعددة العناصر ، بيد انه من المتعذر معرفة ما اذا كان هذا التغيير اكثر اهمية من ضرورة توفير المزيد من الاموال ومنح المزيد من السلطات للمجالس الادارية المحلية التي لا ينتظر منها ان تتمكن من توسيع نشاطاتها وممارسة مسئولياتها بدون ذلك . وقال انه يرى انه يجب اعطاء المجالس الادارية المحلية مسؤوليات اكبر في شئون التعليم والصحة وبناء الطرق . واضاف قائلا انه من المتعذر ايضا معرفة ما اذا كان انشاء المجالس الادارية المحلية المتعددة العناصر وتعميمها يزيد من ثقة اعضاء المجلس الاهليين بأنفسهم او يقلل منها .

١٤٧ — واشار الممثل الى ان مجلس الوصاية كان قد اوصى بالنظر بمزيد من الجدية في مسألة انشاء المجالس الحضرية المنتخبة ، وقال انه لاحظ مع الاهتمام ان الادارة كانت قد اقترحت الاضطلاع بمشروع نموذجي ، هو انشاء منظمة ادارية بلدية مستقلة لمدينة بورت موريسبي . وتساءل في هذا

Digitized by UNOG Library

الصدد ، على انه لا يمكن الوقت لم يحن ايضا لتنفيذ مثل هذه المشاريع في بعض المدن الكبيرة الواقعة في المنطقة الساحلية او منطقة المرتفعات في غينيا الجديدة .

١٤٨ — وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة، فذكر ان السياسة التي تتبعها الادارة فيما يتعلق بالادارة المحلية تهدف الى تشجيع اقامة نظام من شأنه ان يعلم السكان مبادىء الحكم، ويتيح في الوقت ذاته ، وجود سلطة محلية تتولى تقديم الخدمات المحلية . وقال ان الامر المتعلق بالادارة المحلية الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ قد اتاح توسيع سلطات ووظائف المجالس الادارية المحلية ؛ فقد الغيت الرقابة التي كان يمارسها الموظفون المحليون باسم الحكومة المركزية واسندت ، بدلا من ذلك ، الى مفوض للادارة المحلية ، كما لم تعد ميزانيات المجالس تخضع لاية موافقة ، بل يكتفى الآن بالشهادة على ان النفقات المقترحة يمكن تغطيتها من الايرادات على الارجح .

١٤٩ — واضاف قائلا ان الحكومة المركزية تمنح لمعظم المجالس الادارية المحلية عقود بناء المستشفيات والمدارس والطرق والجسور او صيانتها . وقد بلغت قيمة عقد من هذه العقود يتعلق ببناء طريق في منطقة فينشهافن ٤٠ ٠٠٠ دولار . وبلغت النفقات المخصصة لخدمات الادارة المحلية في السنة الماضية ١ ٣٣٥ ٣٥٠ دولارا ، اى بزيادة حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار على مبلغها في السنة التي سبقتها . وسوف تزداد هذه النفقات عاما بعد عام كلما اضطلعت المجالس الادارية المحلية بتقديم المزيد من خدمات الحكومة المركزية .

المطلب الثالث

الخدمة المدنية : اعداد بعض السكان الاهليين لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

١٥٠ — تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فذكر ان التدريب " اثناء العمل " و " الارشاد الرسمي " المشار اليهما في التقرير الاضافي للسلطة القائمة بالادارة قد اثارت اهتمام وفده بشكل خاص ، وانه سيكون من دواعي سروره ان يحصل على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع . وقال انه يبدو ان تلك طرق عملية مثيرة لتدريب الراشدين ، ومن الممكن تطبيقها في مناطق او اقاليم اخرى .

١٥١ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فلاحظ ان معظم المشورة التي تسدى الى الهيئات التمثيلية فيما يتعلق بالمسائل التقنية لا تزال تصدر عن الموظفين المغتربين ، وقال ان الضرورة تقتضي ، ولا سيما في هذه الفترة السابقة لانشاء حكومة مسئولة حقا ، ان يتولى ابناء بابوا وغينيا الجديدة المناصب العالية في الخدمة المدنية باعداد متزايدة .

Digitized by UNOG Library

١٥٢ — وقال ممثل الصين ان اهتمامه وان يكن مركزا على المجلس النيابي ، فانه يعلق اهمية مماثلة على الهيئات التنفيذية . واضاف ان نشاطات الكلية الادارية التي ابلغ عنها الممثل الخاص تدعوه الى التفاؤل في هذا الصدد ؛ ولكن ربما كان لا يزال من اللازم بذل المزيد من الجهود لترقية ذوي المؤهلات من الموظفين الاهليين الى مناصب اعلى .

١٥٣ — وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، فقال ان نظام التدريب اثناء العمل نظام لنشر التعليم في صفوف موظفي الادارة ، وقد نجح نجاحا كبيرا في تزويد الموظفين الاهليين بالمؤهلات اللازمة لشغل مناصب اعلى . وبين ان لكل دائرة من الدوائر برامجها التدريبية الخاصة ، وان كل برنامج من تلك البرامج يرمي الى اعداد الموظفين لاداء مهامهم المقبلة بمزيد من الكفاءة . وذكر على سبيل المثال ان الشرطة الملكية لبابوا وغينيا الجديدة قد نظمت دورات خاصة في علم القذائف والتصوير الشمسي وبصمات الاصابع ، وذلك بالاضافة الى العديد من دورات الخدمة العامة المعدة للضباط وضباط الصف الذين هم تحت التمرين . واشار الى ان دائرة التجارة والصناعة تنظم ، عن طريق شعبتها البحرية ، دورات متنوعة لتزويد الموظفين المحليين بالمؤهلات اللازمة للملاحة الساحلية وفي عرض البحر ، وانها اقتنت مؤخرا سفينة تدريبية تتسع لثلاثين طالبا بحريا بغية تسهيل هذا التدريب . واردف قائلا ان التدريب اثناء العمل ، هو الوسيلة الرئيسية التي مكنت دائرة التعليم من تعيين تسعة عشر موظفا محليا كمفتشي مدارس وخمسة عشر موظفا كمديري المدارس . ومضى قائلا ان الكلية الادارية تقوم بدور كبير في تدريب الموظفين المحليين ، وهي تنظم كثيرا من الدورات الرامية الى سد الحاجات الادارية والتعليمية الصرفة لجميع الدوائر ؛ وقد التحق من دائرة ادارة المحافظات وحدها اثنان وخمسون موظفا من موظفي الدوريات بدورات تمثل مختلف مراحل التدريب العالي في تلك الكلية .

١٥٤ — واستأنف الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة قائلا ان هذا النوع من التدريب يتيح لموظفي الادارة المتفرغين الدائمين من شباب بابوا وغينيا الجديدة تزويد انفسهم بالمؤهلات اللازمة لاى منصب من المناصب تقريبا في السلك المهني الذى يريدونه . وذكر ان في الاقليم الآن ٢٨٤٥ موظفا يتلقون نوعا من انواع التدريب اثناء العمل ؛ اما الارشاد الرسمي فيهدف الى تدريب السكان المحليين على الصعيد القروى ، وتقوم بتنظيمه الدوائر الادارية العامة والاختصاصية في ميادين تعليم الكبار ، والرعاية الاجتماعية ، والزراعة ، والصحة العامة ؛ وهو يتألف من دورات قصيرة الاجل تنظم في المراكز المجتمعية ومراكز الارشاد للسكان من كافة الاعمار لتمكينهم من زيادة معرفتهم بشئون الصحة ، والاصحاح ، وتحسين المزروعات ، والتدبير المنزلي ، والكيفية التي يمكن بها للجهود المجتمعية في جميع الميادين ان تساعد على رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادى في المنطقة . وذكر ان من بين الدورات التي نالت اكبر حظ من النجاح الدورات المنظمة في ميادين التدريب الزراعي ، واعادة التحريج ، وصحة الاسرة ، وتعليم الكبار ، وتعليم الحرف اليدوية . واشار الى التحاق ١٤٩٢ شخصا هذا العام بدورات التدريب الزراعي .

Digitized by UNOG Library

الفرع الثالث

التقـــدم الاقتصـــادى

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصايـــة

المطلب الاول

عموميـــــــــات

١٥٥ — يشكل انتاج السلع الاولية اساس اقتصاد الاقليم ، وتمثل الزراعة النشاط الرئيسي . وفي ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، كانت الصادرات الزراعية تمثل حوالي ٨٦ بالمائة من مجموع الصادرات . ويجرى العمل الآن على تكوين وتنمية مرفق اخشاب كبير يقوم على موارد الاقليم الحرجية الحطبية . وعلى الرغم من ان تعدين الذهب آخذ في التدهور ، فانه لا يزال يمثل نشاطا هاما . اما الصناعات التحويلية فهي ذات اهمية ثانوية ولو انها آخذة في النماء .

١٥٦ — وقد حصلت ، في ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، زيادات في انتاج معظم المنتجات الزراعية . فقد ازداد انتاج حبوب البن من ٦ ٧٧٠ طنا الى ٨ ٦٥٨ طنا ، وحبوب الكاكاو من ١٥ ٤١٠ أطنان الى ١٩ ٦٥٠ طنا ، وزيت النارجيل (زيت لب النارجيل) من ٢١ ٠٩٦ طنا الى ٢٥ ٥٣٥ طنا . ويتبين من المعلومات التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان مجموع صادرات حبوب الكاكاو ، في الفترة الممتدة من تموز (يوليه) ١٩٦٥ الى شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، قد بلغ ١٢ ٥١٥ طنا ، بينما بلغ مجموع صادرات حبوب البن في الفترة نفسها ٨ ٢٢٣ طنا .

١٥٧ — وتمثل الزراعة المعيشية النشاط السائد بين السكان الاهليين ، بالرغم من ان اعدادا متزايدة من ابناء غينيا الجديدة أخذوا في زراعة المزروعات المعدة للتصدير او المزروعات النقديـــة المعدة للبيع في الاسواق المحلية . وقد انتجوا في ١٩٦٤ — ١٩٦٥ اكثر بقليل من ربع ما ينتجـــه الاقليم من لب النارجيل ، وحوالي ربع ما ينتجه من الكاكاو ، واقل بقليل من نصف ما ينتجه من البـن . كذلك ينتج الزراع الاهليون حوالي ١٥ ٠٠٠ طن من الفواكه والخضر سنويا للاسواق الحضرية . وبالاضافة الى الزراعة ، ان اعدادا متزايدة من ابناء غينيا الجديدة أخذوا يساهمون في نشاطـــات اقتصادية اخرى ، من بينها تربية الماشية ، وانتاج الاخشاب ، والتعدين ، والتجارة ، والنقـــل ، والصناعات التحويلية ، والادارة .

Digitized by UNOG Library

١٥٨ — وانهى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين انه يود ، فيما يتعلق باقتراح المصرف الدولي للانشاء والتعمير زيادة الانتاج في قطاع السلع الاولية ، ان يشير الى ان مجموع المزارع الاهلية والانتاج الاهلي قد ازدادا ، على التوالي ، بنسبة ٣٣ في المائة وبنسبة ٤١ في المائة فيما يتعلق بالنارجيل ، وبنسبة ٥٣ في المائة وبنسبة ١٤٥ في المائة فيما يتعلق بالكاكاو ، وبنسبة ٩٣ في المائة وبنسبة ١٨٧ في المائة فيما يتعلق بالبن ، بينما بلغت نسبة الزيادة العامة في الماشية ٩٧ في المائة ، وازداد انتاج الاخشاب بنسبة ١١٠ في المائة . وذكر كذلك ان المزارعين الاهليين انتجوا ، في الفترة الواقعة بين تموز (يوليه) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، ١٦٥٠٧ طنا من لب النارجيل .

١٥٩ — ورأى مجلس الوصاية انه يتوجب ايضا على السلطة القائمة بالادارة ، لدى اعدادها خطة اقتصادية طويلة الاجل ، ان تأخذ بعين الاعتبار ضرورة اتاحة كل فرصة ممكنة امام الاهليين للمساهمة التامة في الحياة الاقتصادية للاقليم ، وانه يجب تحقيقا لهذه الغاية ، النهوض بالاعداد التقني ونظام التدريب ، كما يجب بذل كافة الجهود اللازمة لانشاء صناعات ثانوية . وقد احاطت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها علما بملاحظات المجلس ، وذكرت ان مضمون تلك الملاحظات يتفق بوجه عام مع السياسة التي تتبعها لخدمة المصالح الحقيقية للسكان الاهليين ولتشجيعهم على المساهمة في حياة الاقليم الاقتصادية . واشارت الى انها عينت مستشارا اقتصاديا لتوجيه اهتمام خاص الى التخطيط الاقتصادي للاقليم ، وان البرامج التي اوصت بعثة المصرف الدولي بتنفيذها في ميادين الزراعة وتربية الماشية والاحراج قد اتخذت اساسا عمليا للتخطيط خلال فترة السنوات الخمس المقبلة . اما فيما يتعلق بما اقترحته البعثة من زيادة التأكيد على الحوافز الضريبية ، فقد اشارت السلطة القائمة بالادارة الى ان المجلس النيابي قد اصدر في عام ١٩٦٥ الامر المتعلق بالانماء الصناعي (تشجيع الصناعات الرائدة) . ويقضي هذا الامر باعفاء بعض الصناعات التي تساعد على الانماء الاقتصادي للاقليم من ضريبة الدخل في السنوات الخمس الاولى من عملها . كما اشارت الى ان اعدادا متزايدة من الاهليين يتدربون بموجب نظام للتدريب موجه خصيصا نحو تلبية حاجات الاقليم .

١٦٠ — واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة المجلس في دورته الثالثة والثلاثين انه جرى ، وفقا للتوصية التي اصدرتها بعثة المصرف الدولي للانشاء والتعمير ، تعيين المستشار الاقتصادي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ .

١٦١ — وانهى الممثل كذلك الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان المجلس النيابي قد اعتمد ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، مشروع قانون يقضي بانشاء مصرف انمائي يكون الغرض الرئيسي منه تشجيع انماء انتاج السلع الاولية والمشاريع الصناعية والتجارية ، وذلك باتاحته الاستفادة من شروط اسخى من الشروط التي تتيحها المصارف العادية . وقال ان هذا المصرف سيخضع لرقابة وادارة مجلس محافظين يتألف من اثني عشر عضوا بينهم ممثلون للمنتخبين الاهليين .

Digitized by UNOG Library

١٦٢ — وفي ١٩٦٤ — ١٩٦٥ بلغت قيمة صادرات السلع المنتجة في الاقليم ٤٩٩ ٦١٨ ١٨ جنيها استرلينيا ، مقابل ١٤٥ ٦٧١ ١٥ جنيها استرلينيا في العام السابق . وبلغت قيمة الواردات ٢٩٧ ٠٥٦ ٢٧ جنيها استرلينيا . وبلغت قيمة الصادرات الاساسية ، اى لب النارجيل وغيره من منتجات النارجيل والبن وحبوب الكاكاو ، ٢٣٠ ٦٤٠ ١٥ جنيها استرلينيا . وتتألف الواردات الرئيسية من الاغذية والآلات ومعدات النقل والمصنوعات .

١٦٣ — ويستكمل احتياطي الاقليم باعانة مباشرة معفاة من الفائدة وغير واجبة السداد تمنحها السلطة القائمة بالادارة . وفي ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، كان مبلغ هذه الاعانة ٧٢٤ ٩٣٦ ١٦ جنيها استرلينيا ، اى بزيادة ٤٦٧ ٦٩٨ ١ جنيها استرلينيا عليها في العام السابق ، وبلغت الايرادات المحلية ٢٣٠ ٤٥٣ ٧ جنيها استرلينيا ، مما يجعل مجموع الايرادات ٩٥٤ ٣٨٩ ٢٤ جنيها استرلينيا ، اى بزيادة اكثر من ٣ ملايين جنيه استرليني عن مجموعها في ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وبالاضافة الى الاعانة المباشرة ، تنفق السلطة القائمة بالادارة كل عام مبالغ طائلة على الاشغال والخدمات الاساسية في بابوا وغينيا الجديدة دون ان تكلف الادارة شيئا ، وكان مجموع هذه المبالغ ، في ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، حوالي ٧ر٤ مليون جنيه استرليني ، انفق ٣ر٣ مليون جنيه استرليني منها على الاشغال الرئيسية .

١٦٤ — واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة المجلس في دورته الثالثة والثلاثين ان حكومته قدمت اعانة مقدارها ٦٨ مليون دولار استرالي (١) (اى ٣٤ مليون جنيه استرليني) للمساهمة في ميزانية الاقليم لفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ، وان النفقات المخصصة للنشاط الاقتصادي ارتفعت من حوالي ٢٥ في المائة في ١٩٦٣ — ١٩٦٤ الى حوالي ٣٣ في المائة في ميزانية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ .

١٦٥ — ويتبين من المعلومات التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين ، ان مجموع ايرادات الاقليم لفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ قدر بـ ٣٤ر١٠٢ مليون دولار استرالي ، من المنتظر ان يحصل ٢٠ر٣٤ مليون دولار استرالي و ١٤ر٦ مليون دولار استرالي منها من الايرادات الداخلية ومن الاكتتابات في قروض الاقليم ، على التوالي . وبلغت الايرادات الداخلية المحصلة في الاقليم خلال الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٦ ما مجموعه ٤٢ر٢٣ مليون دولار استرالي . وقدر مجموع نفقات الاقليم لفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٦ بحوالي ٣٤ر١٠٢ مليون دولار استرالي . وبلغت النفقات المخصصة للاشغال خلال ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ما مجموعه ٦ر٢٧ مليون دولار استرالي ، اى بزيادة ٧ر٤ مليون دولار استرالي عليها في العام السابق .

---

(١) اعتمدت السلطة القائمة بالادارة نظاما نقديا عشريا في ١٤ شباط (فبراير) ١٩٦٦ . ويساوى الدولار الاسترالي الجديد ١٠ شلنات من النقد القديم .

Digitized by UNOG Library

١٦٦ — وتتألف الضرائب المفروضة في الاقليم من رسوم الجمارك والمكوس ، وضريبة الدخل ، والضريبة الشخصية . والضرائب التي تجبيها المجالس الادارية المحلية ، ورسوم الدمغة والأيلولة ورسوم التسجيل . والمصدر الرئيسي للايرادات هو التعريفات المفروضة على الواردات ، والضرائب المباشرة . وليس هناك اتحاد جمركي مع البلد المتروبولي ، كما ان نظام التعريفة الجمركية للاقليم لا ينص على اية تفضيلات بالنسبة الى البضائع المستوردة .

١٦٧ — وتذكر السلطة القائمة بالادارة ان من اكبر المشاكل التي واجهتها في تأمين التقدم الاقتصادي للاقليم هي مشكلة تكوين رأس المال ؛ وهي ترى انه على الرغم من ان الايرادات النقدية التي يكسبها ابناء غينيا الجديدة من نشاطهم الاقتصادي للاقليم بدأت تشكل مصدرا ممكنا لرؤوس الاموال العامة والخاصة على السواء ، فان الضرورة تقتضي ان يستمر الاقليم في الاعتماد الى حد كبير على الاعانات السنوية التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة .

١٦٨ — وقد لاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح ، في دورته الثانية والثلاثين ، ان السلطة القائمة بالادارة قد قبلت بالخطوط الرئيسية للتوصيات التي اصدرها المصرف العالمي بعد قيامه باستقصاء اقتصادي شامل للاقليم . واقترح ان تعمد السلطة القائمة بالادارة الآن الى وضع خطة كاملة متوازنة للانماء الاقتصادي في غينيا الجديدة ، تكفل لسكان الاقليم الاهليين المشاركة المباشرة . ولاحظ المجلس الحاجة الى زيادة استثمار رؤوس الاموال الاجنبية في اقتصاد الاقليم ، ولكنه رأى انه ينبغي ان يتمتع المجلس النيابي بحق ممارسة الرقابة الفعالة لمصلحة السكان المحليين ، على نشاطات الشركات الاجنبية في الاقليم . ورأى انه يجب دائما ان توضع خطط للانماء الاقتصادي لغينيا الجديدة وتنفذ على وجه يكفل مراعاة المصالح الحقيقية للسكان ، وبالتشاور على جميع المستويات مع ممثليهم ، وان يكون هدفها النهائي الاقلال من اعتماد الاقليم على المساعدة الخارجية . واعترف المجلس بأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المصرف العالمي يستلزم استثمارات خارجية عامة وخاصة على السواء ، وبأن تشجيع ورود تلك الاستثمارات يقتضي تمكين المؤسسات الخاصة من اعادة الارباح الى اوطانها ، ولكنه يرى انه يجب بذل جميع الجهود الممكنة لتأمين اعادة استثمار نسبة معقولة من الارباح في الاقليم .

١٦٩ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" ان مجلس الوصاية ، اذ يشير الى ان اهم ما اقترحه المصرف الدولي للانشاء والتعمير هو توسيع انتاج السلع الاولية ، يحيط علما مع الارتياح بالارقام التي انهاها اليه الممثل الخاص والتي تدل على ان مساحة مزارع الاهليين وانتاج المزارعين الاهليين قد ازدادا ، منذ نشر تقرير المصرف العالمي ، بنسب محسوسة جدا . ويثني المجلس على السلطة القائمة بالادارة وعلى سكان الاقليم على السواء لجهودهم في هذا الميدان وللنتائج الرائعة التي حصلوا عليها . ويلاحظ المجلس ايضا ان الاعانة التي قدمتها الحكومة الاسترالية تمثل ٦٢ مليون دولار استرالي من مجموع اعتمادات مشروع ميزانية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ البالغ ١٠٢ر٣٤ مليون دولار استرالي ، وان من المتوقع تأمين المبلغ المتبقي من الايرادات الداخلية (٣٤ر٢٠ مليون دولار استرالي) ومن القروض المعقودة

Digitized by UNOG Library

في الاقليم (٤٫٦ مليون دولار استرالي) .

" ويعترف المجلس بصحة السياسة التي تتبعها الادارة والمتمثلة في العمل على تأمين اكبر درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للاقليم ، وهو يدرك المشاكل القصيرة الاجل التي يمكن ان تنشأ ، في ميداني الاجور والاسكان مثلا ، من جراء تنفيذ مثل هذه السياسة ؛ ومع ذلك ، فان المجلس يوافق على الهدف الاساسي الذي ترمي اليه تلك السياسة ، اي تأمين ترك ادارة قطاعات الاقتصاد الحيوية في ايدي سكان الاقليم وابقاء جميع الطرق الموءدية الى مستقبله السياسي مفتوحة .

" ويرحب المجلس بانشاء مصرف انمائي كوسيلة لحفز الانماء في القطاع الاقتصادي الخاص عن طريق منح الائتمانات بشروط اسخى من الشروط التي تتيحها المصارف العادية . وهو يعرب عن امله في ان يصار الى تزويد هذا المصرف برأسمال كاف وانظمة تتسم بالمرونة اللازمة لمنح الائتمانات على نطاق واسع للمزارع ورجال الاعمال الاهليين . ويتطلع المجلس باهتمام الى نتائج السنة الاولى من عمل هذا المصرف الجديد .

" واذ يشير المجلس الى رأي بعثة المصرف الدولي للانشاء والتعمير بحاجة الاقليم الى المزيد من استثمارات رؤوس الاموال الاجنبية ، يرحب بالتشجيع الذي تلقاه هذه الاستثمارات من السلطة القائمة بالادارة شريطة ان لا يتنافى ذلك مع مصالح السكان الاهليين . وهو واثق من انه سيصار الى ايلاء المراعاة اللازمة لتأمين اتاحة الفرصة امام سكان الاقليم للمساهمة المباشرة في تلك الاستثمارات وفي الارباح العائدة منها .

" ويرحب المجلس بقبول المساعدة الدولية في انماء الاقليم ، ويرى ان في امكان الوكالات المتخصصة للامم المتحدة ان تقوم بدور اكبر من الدور الذي تقوم به في الوقت الحاضر ، ويقترح ان ينظر في استقصاء امكانية الحصول على المعونة الدولية من مصادر اخرى .

" ويلاحظ المجلس مع الموافقة انه قد تم ، خلال الفترة المستعرضة ، تعيين مستشار اقتصادي وانشاء لجنة تسمى لجنة التخطيط الاقتصادي . ويرى المجلس انه يمكن ان يكون لوكلاء الاماء دور ايجابي في هذه اللجنة . كما يرى المجلس بوجه عام ان من المستصوب ان يشارك وكلاء الاماء والمجلس النيابي في مجموعه مشاركة ايجابية للغاية في عملية تخطيط وتعزيز الانماء الاقتصادي . "

المطلب الثاني

النظام العقاري

٢٧٠ — تصنف اراضي الاقليم كما يلي : الاراضي التي يملكها السكان الاهليون ، والاراضي المملوكة ملكية تامة ، واراضي الادارة ، والاراضي التي لا مالك لها . وتتضمن القوانين العقارية

Digitized by UNOG Library

للاقليم احكاما ترمي الى حماية حقوق الملكية للسكان الاهليين وتنظيم المعاملات العقارية . وترى السلطة القائمة بالادارة ان النظام العقاري التقليدي لا يهيء اساسا مرضيا للتقدم الاقتصادي ، بسبب افتقاره الى المرونة اللازمة لتشجيع افراد المجتمع المقدامين على استغلال الاراضي ؛ وان النظام العقاري الذي تمنح بموجبه سندات ملكية لا نزاع فيها وقابلة للنقل ، فيتاح بذلك الانتفاع من المكاسب الناجمة عن التحسينات الحاصلة في الاراضي سواء عند رهنها او بيعها ، من شأنه ان يكون حافزا اقوى للتقدم . وقد جرى درس التدابير التي تتيح للسكان الاهليين اكبر فرصة ممكنة لاستغلال الاراضي مع احترام رغبتهم في التمسك بأعرافهم المتصلة بالشؤون العقارية وصدرت عدة اوامر للمساعدة على حل مشكلة النظام العقاري الحالية . وتنص هذه الاوامر على تحويل النظام العقاري الاهلي ، المستمد من الاعراف الاهلية ، الى نظام عقاري يقوم على الملكية الفردية المطلقة ، كما تنص على التحقيق في حقوق الاهليين ومصالحهم العقارية وتسجيلها .

١٧١ — واوصى مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، بأن تواصل السلطة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع المجلس النيابي ، التماس حل لمشاكل النظام العقاري يكون من شأنه حماية حقوق سكان الاقليم فيما يتعلق بالنظام العقاري وبالموارد الطبيعية ، كما اوصى بمشاورة ممثلي الشعب قبل منح اية امتيازات للتنقيب عن المعادن واستغلالها .

١٧٢ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها ، انها تراقب عن كثب تطبيق الامر المتعلق بلجنة سندات الملكية العقارية والاوامر المتصلة به الصادرة بشأن حل مشكلة النظام العقاري ؛ وقد جرى بموجب هذا الامر اعلان كثير من اجزاء الاقليم كمناطق قيد الفصل وشكلت لجان لتحديد حدود تلك المناطق . وذكرت ان التوصية المتعلقة بمشاورة ممثلي السكان قبل منح اية امتيازات للتنقيب عن المعادن او استغلالها ستؤخذ بعين الاعتبار في الدراسة العامة الجارية الان للتشريعات المتعلقة بالمعادن .

١٧٣ — واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان المفوض الرئيسي للسندات العقارية قد عين ، في جميع الحالات التي تستلزم التحكيم ، لجانا لتحديد الحدود تتألف من السكان الاهليين للمنطقة المعنية. واشار الى ان الاشخاص الذين يعينون اعضاء في هذه اللجان هم عادة من اعضاء المجالس الادارية المحلية ، وانهم يقومون بالاعمال الاولية ، لتحديد حدود الاراضي ، وتحديد حقوق الملكية او الحقوق العرفية . وبين انه يجري نقل مسئولية القيام بهذه الاعمال ، بصورة متزايدة ، الى المجالس الادارية المحلية .

١٧٤ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

"ان مجلس الوصاية، اذ يشير الى ان اصدار امر تغيير النظام العقاري وامر تسجيل الاراضي المشاعية ، في عام ١٩٦٤ ، قد سهل تحويل الملكية العقارية من الملكية الجماعية الى الملكية الفردية ، يقر التقدم الذي احرز في هذا الميدان خلال الفترة المستعرضة ، ويلتمس من السلطة

Digitized by UNOG Library

القائمة بالادارة الى ان تواصل ، بالتشاور مع المجلس النيابي والمجالس الادارية المحلية ، التماس حلول لمشاكل النظام العقاري من شأنها حماية حقوق السكان الاهليين فيما يتعلق بالنظام العقاري والموارد الطبيعية . ويلاحظ المجلس مع الارتياح ، في هذا الصدد ، ان لجان تحديد الحدود تشكل ، في جميع الحالات التي تستلزم التحكيم من السكان الاهليين للمنطقة المعنية .

المطلب الثالث

استغلال الاحراج

١٧٥ — تغطي الاحراج جزأ كبيرا من الاقليم ، ويزداد انتاج الاخشاب عاما بعد عام . وقد اربى انتاج المناشر ، في ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، على ٢٥ مليون قدم مسطح (Superficial feet) من الخشب المنشور ، مقابل ٢٠ مليون في العام السابق ، ويقدر بأن مجموع قيمة الانتاج الحرجي العام قد اربى على ٤ ملايين جنيه استرليني . وتذكر السلطة القائمة بالادارة انه قد اعيد تقييم برنامج الاحراج الخمسي في ضوء تقرير بعثة المصرف الدولي للانشاء والتعمير . وان الهدف المنشود في الوقت الحاضر هو زيادة الانتاج السنوي الى ١٦٠ مليون قدم مسطح (Superficial feet) في عام ١٩٦٧ — ١٩٦٨ ، ويمثل ذلك زيادة تبلغ حوالي ١٥٠٠ في المائة بالنسبة الى الانتاج في ١٩٥٠ — ١٩٥١ .

المطلب الرابع

الصناعات

١٧٦ — تتألف الصناعات التحويلية في الوقت الحاضر ، اساسا ، من صناعات تحضير المواد الخام المحلية ، وبخاصة لاغراض التصدير . وترمي سياسة الادارة الى تشجيع الانماء الصناعي من اجل زيادة فرص العمالة المتاحة للسكان الاهليين وزيادة تنويع الاقتصاد . وتنفيذا لهذه السياسة ، منحت امتيازات ضريبية خاصة في عام ١٩٦٥ لتشجيع انشاء صناعات جديدة ما بين صناعات ثانوية وصناعات خدمات . وبموجب هذه الامتيازات ، يمكن منح الشركات اعفاء كاملا من ضريبة الدخل الاقليمية خلال السنوات الخمس الاولى من تأسيسها فيما اذا كانت تعمل في صناعات رائدة جديدة معتمدة . وبالاضافة الى ذلك ، فان الربائح التي تدفعها تعفى ايضا من ضريبة الدخل ؛ كما ان الحكومة الاسترالية اعلنت في عام ١٩٦٥ عزمها على اتخاذ تدبير تكميلي هو تعديل التشريعات الاسترالية بما يكفل اعفاء الربائح التي تدفعها صناعات الاقليم الرائدة الى المساهمين المقيمين في استراليا من ضريبة الدخل الاسترالية .

Digitized by UNOG Library

١٧٧ — وعندما نفذ الامر المتعلق بالانماء الصناعي (تشجيع الصناعات الرائدة) في نيسان (ابريل) ١٩٦٥ ، اعلنت الصناعات التالية صناعات رائدة : صنع الغازات الصناعية ؛ وتجميع الشبابيك المعدنية ؛ وصنع وتصليح البراميل والسطول ؛ واستخراج البيرثرم ؛ وصناعة الصابون ؛ والطعانة والاسلاك المعدنية والانسجة المصنوعة من الاسلاك المعدنية ؛ والخاز النفطي السائل ؛ وترميد التسقيف الاسمنتي ؛ وصناعة الالبسة وتلبيس الارض (Terazzo) . وقد منحت الشهادات بموجب هذا الامر لعدد من المشاريع .

١٧٨ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يلاحظ المجلس مع الارتياح نفاذ الامر المتعلق بالانماء الصناعي (تشجيع الصناعات الرائدة) ، وان اثنتي عشرة صناعة تستفيد الآن من احكام هذا الامر ، وانه ينظر في تطبيقه على صناعات اخرى . ويعرب المجلس عن امله في ان تتخذ تدابير اخرى لتأمين تحضير اكبر نسبة من منتجات الاقليم الاولية في الاقليم ذاته " .

المطلب الخامس

الطـرق

١٧٩ — في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، بلغت نفقات انشاء الطرق والجسور ١٥١ ٢٦٣ ٢ جنيها استرالينيا ، مقابل ٥٣٥ ٤١٨ ١ جنيها استرلينيا في العام السابق ؛ ويضاف الى ذلك الاشغال التي قامت بها وحدات انشاء الطرق التابعة للجيش فضلا عن انشاء الطرق اللازمة لاعمال الاخشاب . وفي ذلك التاريخ ، كان طول طرق المركبات في الاقليم ٧٤٧ ٥ ميلا منها ٦٣٩ ٣ ميلا صالحة للمرور المتوسط والثقيل ، في حين لا يصلح الباقي منها الا للمرور الخفيف . ويوجد ، بالاضافة الى ذلك ، ١٨ ٠٠٠ ميل من الدروب الضيقة المخصصة لمرور المشاة .

١٨٠ — واوصى مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، السلطة القائمة بالادارة بتركيز اهتمامها ، على وجه الاستعجال ، في انشاء عدد اكبر من الطرق تكون افضل من سابقتها وصالحة لجميع انواع المركبات طيلة ايام السنة .

١٨١ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها ، انها واصلت ، خلال السنوات الاخيرة ، توسيع برنامجها لانشاء الطرق . وقد ارتفعت النفقات المخصصة لبناء الطرق الجديدة من ٥٤٠ ٠٠٠ جنيه استرليني في ١٩٦١ — ١٩٦٢ الى ١٫٨ مليون جنيه استرليني في ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، ورصد حوالي ٢٫٥ مليون جنيه استرليني لهذه الغاية في مشروع ميزانية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ . ويجرى ، في المناطق المتقدمة اقتصاديا ، انشاء طرق رئيسية صالحة للاستخدام في جميع الاحوال الجوية . اما في المناطق الريفية التي جرى انماؤها مؤخرا فيستمر العمل في انشاء الطرق الفرعية .

Digitized by UNOG Library

وبالرغم من ان هذه الطرق الفرعية كانت في بادئ الامر اقل مستوى من الطرق الرئيسية ، فالعمل جار في تحسينها بالتدريج تمشيا مع الانماء الاقتصادي . وقد كان للمشاركة المحلية دور كبير في تنفيذ كثير من مشاريع انشاء الطرق الريفية .

١٨٢ — واستمر العمل ، خلال ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ، في انشاء طريق كاغاموغا وطريق مينج — كوجيب — بانز في منطقة محافظات المرتفات . وتم العمل في انشاء سبع وعشرين ميلا آخر من طريق ويواك — مابريك ، فاصبح طول هذا الطريق الآن ٤٣ ميلا .

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

١٨٣ — ذكر ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان السلطة القائمة بالادارة قبلت التوصية التي اصدرها المجلس بأن يجرى المصرف الدولي للانشاء والتعمير استقصاء اقتصاديا للمنطقة ، وان المصرف اقترح بعد ذلك ، في تقرير نشر في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، تنفيذ برنامج انمائي خمسي .

١٨٤ — وقال ايضا ان السلطة القائمة بالادارة تمكنت ، في هذه الاثناء ، من احداث زيادات كبيرة في زراعة وانتاج الكاكاو ، والنارجيل ، والبن ، وكذلك في انتاج الماشية ، والاخشاب ، وفي مساحة مزارع الشاي والمطاط . واضاف ان هذه الزيادات ، التي تمثل ارتفاعا في حصيلة التصدير والتي ساهم السكان الاهليون في احداثها مساهمة آخذة في التزايد ، كانت تسايرها زيادة في انتاج الاغذية الاساسية والمحاصيل الزراعية التي يمكن بيعها في الاسواق المحلية . وذكر ان كلا من هذين الحدثين ، بالطبع ، يدعو الى الارتياح فضلا عن انه يتسم بالاهمية : فالاول ، لانه يعني ان السكان الاهليين يساهمون بنصيب متزايد في كسب القطع الاجنبي القيم ؛ وبالتالي في الاقلال من اعتماد اقتصاد الاقليم على استراليا ؛ والثاني ، لانه يزيد من الدخل النقدي الذي يبقى التقدم الاقتصادي في الاقليم بدونه متأخرا . وقد قبلت الحكومة الاسترالية بتوصية المصرف القوية الرامية الى تيسير الحصول في الاقليم على الائتمانات الانمائية اللازمة لتشجيع الاسراع بتوسع المشاريع الحرة ، ولتمويل صغار المزارعين الاهليين بوجه خاص . واختتم كلامه قائلا ان كل ذلك

Digitized by UNOG Library

يمثل تقدما كبيرا، وهو لا يدل فقط على كفاءة السلطة القائمة بالادارة وحماسها في العمل ، بل وكذلك على مدى احترامها لتوصيات المجلس .

١٨٥ — وذكر ممثل فرنسا ان وفده يعتقد ، فيما يتعلق بالميدان الاقتصادي ، بأنه يجب ادماج توصيات بعثة المصرف الدولي في خطة اقتصادية متوازنة تمتد على عدة سنوات وتساهم في اعدادها المجالس الادارية المحلية والمجلس النيابي على السواء . واضاف ان امر تهيئة الوسائل اللازمة لتمويل تلك الخطة ينبغي ان يسير جنبا الى جنب مع ذلك . وذكر انه ، مع هذا ، يتساءل عما اذا كان الوفاء بحاجات الاقليم لا يستلزم مضاعفة التمويل سواء في شكل اعانات عامة او استثمارات خاصة .

١٨٦ — ورأى ايضا ان النتائج المحققة على الصعيد الاقتصادي مشجعة جدا . واضاف قائلا انه يدرك ان الميزان التجاري قد يبقى مختلا سنوات عديدة ، ان لم يكن لشيء فلما تقتضيه الضرورة من استيراد كميات كبيرة من السلع والمعدات اللازمة لانماء الاقليم . وقال ان الزيادة في هذه الواردات لم تصل فيما يبدو ، الى المستوى الذي وصلت اليه الزيادة في انتاج السلع المعدة للتصدير .

١٨٧ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فقال ان ممارسة حق تقرير المصير تزداد مبرراته ، الى حد ما ، بنسبة زيادة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ، وان ما ترمي اليه الحكومة الاسترالية من السير ببابوا وغينيا الجديدة نحو الاكتفاء الذاتي الاقتصادي ، وهو هدف ايدته بعثة المصرف الدولي في تقريرها ، يستحق من مجلس الوصاية كل ترحاب . واضاف قائلا انه على الرغم من ان انتهاج مثل هذه السياسة يؤدي الى مواجهة بعض الصعوبات القصيرة الاجل ، فان الخير الذي سينجم عن ذلك هو ان السيطرة على الاقتصاد ستبقى في ايدي السكان المحليين وان جميع طرق المستقبل ستبقى مفتوحة . وذكر ان درجة الاكتفاء الذاتي الذي سبق تحقيقها تدعو الى الاعجاب ، لا سيما اذا علم انها حصلت في وقت ارتفعت فيه الاعانة السنوية المقدمة من الخارج ارتفاعا كبيرا جدا . واشار الى تغطية نسبة كبيرة من النفقات بفضل الايرادات المحلية والى مسايرة الانماء للارتفاع السريع في مستوى المساعدة المقدمة من الخارج ، قائلا ان كلا الامرين جديران بالثناء . واردف قائلا ان مما يدل على سلامة الاقتصاد النسبية ان الميزان التجاري ، وان لم يكن في مصلحة الاقليم ، فهو قريب من التوازن الى حد تحسده عليه كثير من البلدان ذات النمو الاقتصادي المتخلف .

١٨٨ — واشار ممثل نيوزيلندا الى ضرورة حفز انتاج الزراع الاهليين ، وذكر ، في هذا الصدد ، ان وفده يهمه ان يطلع في دورة المجلس المقبلة على نتائج السنة الاولى من اعمال المصرف الانمائي الجديد . وقال ان الافتقار الى الائتمانات اللازمة ، كان يشكل مع الافتقار الى المعرفة التقنية عائقا رئيسيا يعترض سبيل ابناء غينيا الجديدة الراغبين في تأسيس مشروع او في انشاء مزرعة ؛ وان افتقارهم الى الضمانات الاضافية التقليدية التي تطلبها المصارف الخاصة كانت تضطرهم الى اللجوء الى صندوق

Digitized by UNOG Library

القروض الاهلية ؛ بيد ان من الواضح ، في الوقت الحاضر ، ان التسهيلات الائتمانية لا تلبي الا جانبا يسيرا من طلبات الائتمان الواردة من الذين تعوزهم الضمانات المحسوسة اللازمة . واعرب عن امله في ان يصار الى تزويد المصرف الانمائي الجديد برأسمال كاف وبأنظمة تتسم بالمرونة اللازمة ، بحيث يتاح تقديم الائتمانات الى اعداد كبيرة من الزراع ومن رجال الاعمال الاهليين .

١٨٩ — واردف ممثل نيوزيلندا قائلا ان انماء الاقليم يلقى عبئا ثقيلا على كرم الممول الاسترالي ؛ والآن وقد شرعت الوكالات المتخصصة للامم المتحدة في المساهمة في هذا الانماء ، فقد خف الحمل ، ولو بدرجة لا تكاد تكون محسوسة بعد . وقال ان من شأن السلطة القائمة بالادارة والمجلس النيابي ان يقررا اذا كان ينبغي ان تقوم مصادر المساعدة الخارجية بدور اكبر في تمويل الانماء ؛ بيد ان جسامة المشاكل التي يواجهها الاقليم وضخامة الاموال اللازمة لمعالجتها تجعل من الواضح انه يجب الاشتراك في تحمل اعباء تلك المهمة اذا امكن ذلك دون الاخلال بالسياسات والبرامج القائمة .

١٩٠ — وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة ، فأثنت على السلطة القائمة بالادارة للجهود التي تبذلها في سبيل تعزيز الامكانيات الاقتصادية لبابوا وغينيا الجديدة . وقالت ان الزيادة الحاصلة في انتاج الكثير من السلع الاساسية تشكل ، ولا شك ، حافزا جديدا لاقتصاد الاقليم . بيد انها اعربت عن املها في بذل المزيد من الجهود في مجالات الزراعة النقدية التي لم يرتفع مستواها حتى الآن عن مستوى الزراعة المعيشية . وقالت ايضا ان السلطة القائمة بالادارة قد قبلت ، للدلالة على اهتمامها بالعمل على وضع اساس اقتصادي سليم للاقليم ، بكثير من توصيات المصرف الدولي للانشاء والتعمير ونفذتها الى حد بعيد ، وقد كان ذلك حافزا لاقتصاد الاقليم ؛ بيد انه اذا كان من الضروري وضع اساس اقتصادي في اسرع وقت ممكن ، فان من الضروري ايضا تأمين توازن ، ومن الواجب تبعا لذلك ، مساعدة الصناعات الجديدة التي بدأت تخرج الى الوجود في الاقليم . واشارت الى ان السلطة القائمة بالادارة قد حققت ذلك عن طريق انشاء التعاونيات ، وجلب رؤوس الاموال الاجنبية ، وتأسيس مصرف انمائي من شأنه ان يساعد الراغبين في انشاء صناعات جديدة او القيام بمشاريع تجارية اخرى على الحصول على الائتمانات اللازمة .

١٩١ — ومضت ممثلة الولايات المتحدة قائلة ان ورود رؤوس الاموال الاجنبية يساعد ، بالاضافة الى ذلك ، على ايجاد حافز جديد لانماء امكانيات الاقليم الاقتصادية . وبينت ان وفدها يدرك المصاعب الحقيقية التي يتعين على السلطة القائمة بالادارة ان تواجهها في سعيها الى اقامة اقتصاد عصري قابل للبقاء في غينيا الجديدة . كما اشارت الى ان السوق المحلية لم تبدأ الا الآن في التوسع الى الدرجة التي اصبح الطلب المحلي على المصنوعات فيها يشكل حد ذاته حافزا لزيادة الانماء الصناعي .

Digitized by UNOG Library

١٩٢ — وتكلم ممثل الصين ، فذكر انه يدرك السبب الذى يمنع السلطة القائمة بالادارة من التعهد بتنفيذ سلسلة من برامج الانماء الاقتصادى "الجاهزة" وفقا لما اقترحته بعثة المصرف الدولي ، بيد ان التخطيط الاقتصادى الطويل الاجل له اهميته الكبيرة ، كما ان مشاركة السكان الايجابية في عملية التخطيط عن طريق ممثليهم في المجلس النيابي تعد امرا اساسيا اذا اريد النجاح للانماء الاقتصادى .

١٩٣ — ومضى قائلا انه يود ، فيما يتعلق بالانماء الاقتصادى ، ان يحصل من السلطة القائمة بالادارة في المستقبل القريب على مزيد من المعلومات عما يلي : (١) الصناعات الثانوية الرائدة التي يبدو ان اصدار الامر المتعلق بالامتيازات الضريبية للصناعات الرائدة ، قد اوجد لها جوا اقتصاديا جذابا ؛ (٢) سير الدراسات المتعلقة بالامكانيات الزراعية ؛ (٣) الجهود التي يبذلها المجلس النيابي والمجالس الادارية المحلية في سبيل حل المشاكل المتعلقة بالنظام العقارى ، اى تطبيق نظام جديد هو نظام الملكية العقارية الفردية .

١٩٤ — وتطرق الممثل الى ميدان الانماء الاقتصادى ، فقال ان السلطة القائمة بالادارة قد خلت فيه خطوة هامة بانشائها المصرف الانمائي . واضاف انه بالنظر الى ان السلطة القائمة بالادارة قد اعترفت بأن نجاح الانماء الاقتصادى للاقليم يتوقف ، في النهاية ، على تأييد السكان ، فان السبيل الاكيد لحمل السكان على قبول المسؤولية هو مشاركتهم المباشرة في الحياة الاقتصادية للاقليم . وختم ممثل الصين بيانه قائلا انه يجب تشجيع روح المبادرة لدى السكان سواء على الصعيد المركزى او على الصعيد المحلي .

١٩٥ — وتكلم ممثل ليبيريا ، فأعرب ان اغتباطه للتشجيع الذى تمنحه الادارة لرؤوس الاموال الاجنبية ، الامر الذى لا بد وان يعود بالفائدة على جميع المعنيين . واستدرك قائلا انه يجب توجيه جميع الاستثمارات الاجنبية على نحو يتيح للسكان المشاركة المباشرة في النشاطات المعنية . وقال ايضا انه لا يستطيع ان يجد مبررا لقيام الادارة بمنح الشركات الاجنبية عقود ايجار مدتها ٩٩ عاما ، وربطها سكان الاقليم بذلك بتعهدات من غير رضاهم . واشار الى ان هذه ، على حد علمه ، من السياسات التي ستنظر فيها اللجنة الخاصة ، وقال انه يتطلع الى معرفة النتائج التي تخلص اليها في هذا الشأن

١٩٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال انه يكفي للمطلوع الى وجود الاستغلال الاستعمارى في بابوا وغينيا الجديدة تحليل نشاطات بعض الاحتكارات الاساسية القائمة في هذا الاقليم المشمول بالوصاية . واشار في هذا الصدد على سبيل التمثيل ، الى شركات برنز فيلب كومباني ، وكاربنتر هولدنغز ليمتد ، وستيمشيش تريدنغ كومباني ، ود يفلوبمنت فاينانس كوربوريشن ، واستراليا نيوغينيا كوبوريشن ، والى غيرها من المصارف وشركات التأمين التي يملكها

Digitized by UNOG Library

الاستراليون والتي تستغل سكان بابوا وغينيا الجديدة الاهليين . وقال ان نشاطات هذه الشركات في الاقليم المشمول بالوصاية لا تؤكد الاستغلال المجزى لموارد الاقليم المادية والبشرية فحسب، بل وتثبت ايضا سيطرة الاحتكارات الكبرى على بابوا وغينيا الجديدة . وذكر ان الحكومة الاسترالية تضفي على تاييدها لهذه الاحتكارات طابع الحرص على الانماء الاقتصادى لبابوا وغينيا الجديدة ؛ ولكن الواقع هو ان دوافعها الحقيقية لا تمت بصلة الى اية روح غيرية تجاه السكان الاهليين ؛ فالرأسماليون الاستراليون يتوقعون توسيع استغلالاتهم الاستعمارية توسيعا كبيرا ، وفي المناطق الداخلية من غينيا الجديدة وهي مناطق على غاية من الغنى ، توجد امكانيات كبيرة لاستغلال رؤوس الاموال الاسترالية .

١٩٧ — واضاف الممثل السوفياتي قائلا ان من الواضح ان الاوساط الحاكمة في استراليا لا تريد فقط ان تحافظ على مراكزها في الاقليم المشمول بالوصاية ، بل وتريد ايضا ان تفرض توجيه انماء الاقليم وجهة رأسمالية ، الامر الذى يضاعف من سيطرة رؤوس اموال الاحتكارية في الاقليم ويمثل جوهر السياسة الاستعمارية التي اتبعتها استراليا خلال السنوات الماضية . وبين ان هذه الاحتكارات هي الحاجز الذى يحول بين الاقليم المشمول بالوصاية وبين نيل الاستقلال السياسي وتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادى ، وانها استردت جميع ما " ساهمت به " في انماء اقتصاد بابوا وغينيا الجديدة اضعافا مضاعفة عن طريق الارباح الضخمة التي حصلت عليها من الاقليم ، بحيث يجوز السؤال بكل صراحة وشجاعة ، عما اذا لم يكن من الواجب تأميم المؤسسات الصناعية والمزارع التي تملكها هذه الاحتكارات ، وتخصيص الارباح التي تدرها لانماء الاقليم المشمول بالوصاية .

١٩٨ — واردف الممثل السوفياتي قائلا ان النشاط الاقتصادى في الاقليم لا يهدف الى الوفاء بحاجات السكان الاهليين وتحقيق امانيهم ، بل يهدف اساسا الى ضمان مصالح السلطة القائمة بالادارة ، والشركات الاسترالية وغيرها من الشركات التي تستغل موارد الاقليم الطبيعية والبشرية . وذكر ان هذا الاستغلال الضارى لموارد الاقليم الطبيعية لا يقابله اى تدبير لاحلال موارد محل الموارد المسلوبة او لدفع ثمنها او تعويض السكان الاهليين عنها ، وان منافسات الاحتكارات الدولية للحصول على مصادر المواد الخام والاسواق قد اطبقت على غينيا الجديدة وبابوا وجرتها الى الدمار ، وانه كلما ظهرت امكانيات جديدة في البلاد ، تضاعف معدل تغلغل رؤوس الاموال الاسترالية والاجنبية في بابوا وغينيا الجديدة .

١٩٩ — واختتم الممثل السوفياتي بيانه بقوله ان اخضاع اقتصاد البلد للمصالح الاجنبية يشكل خطرا على مستقبل اى شعب مستعمر ، بما في ذلك ، بالطبع ، سكان بابوا وغينيا الجديدة .

٢٠٠ — وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة ، فقال ان استراليا لا ترى ايما سوء يترتب على اعمال الشركات الخاصة في بابوا وغينيا الجديدة ، وان تقرير بعثة المصرف الدولي للانشاء والتعمير قد ذكر بوضوح ان تدفق رؤوس الاموال الى الاقليم ضرورى لانماء اقتصاده لا لمصلحة الاستراليين والشركات الاسترالية العاملة فيه ، بل لمصلحة السكان الاهليين .

Digitized by UNOG Library

٢٠١ — وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان شركة برنز فيلب وشركة تاربنتر وامثالها قد بذلت للمساعدة على انماء الاقليم جهودا تضاهي جهود اية منظمة خاصة اخرى . وقال ان هذه الشركات استصلحت اراضي الاقليم البكر ، وخلقت فرص العمل ، ورفعت مستوى معيشة الالوف من ابناء غينيا الجديدة . واضاف ان مؤسسة برنز فيلب هي ، على ارجح الاحتمالات ، اقدم منظمة تجارية في الاقليم ، اذ انها انشئت في عام ١٨٩١ . وقال انه يتبين من اخر حساب ختامي لشركة برنز فيلب (غينيا الجديدة) ليمتد ، ان اصول الشركة ، بعد خصم قيمة الاستهلاك ، قد بلغت ما مجموعه ١٣ ٤٥٠ ٠٠٠ دولار ، وان ربحها الصافي في العام الفائت بلغ ١ ٢٩٦ ٠٠٠ دولار ، اى اقل من ١٠ في المائة . واردف قائلا ان هذه المؤسسة لا تحتكر التجارة في الاقليم ، ويظهر من هذه الارقام انها لا تجني ارباحا غير عادية ؛ اما الارقام التي ذكرها ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر فهي خاصة بالشركة الاصلية في استراليا ، ولا صلة البتة بين حساباتها التجارية وحسابات الشركة العاملة في الاقليم .

المطلب الثاني

النظام العقاري

٢٠٢ — تكلم ممثل فرنسا ، فقال ان الوفد الفرنسي يقدر اعظم التقدير الجهود التي بذلت والنتائج المحرزة في ميدان الزراعة . ورأى ان من الضروري ، تشجيع الانتقال ، في هذا الميدان ، من الاقتصاد المعيشي الى الاقتصاد السوقي ، وهو ما تفعله السلطة القائمة بالادارة ؛ علما بأن الاقتصاد السوقي وحده هو الكفيل برفع مستوى معيشة السكان . واشار ، بوجه خاص ، الى ان الوفد الفرنسي يلاحظ باهتمام امكانيات انماء تربية الماشية لتلبية حاجات الاقليم في هذا المجال .

٢٠٣ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فذكر انه يود ان يلفت النظر الى السياسة الضارة التي تنتهجها السلطة القائمة بالادارة فيما يتعلق بالزراعة في الاقليم المشمول بالوصاية ؛ اذ ان تطبيق مبدأ الملكية الخاصة للاراضي في بابوا وغينيا الجديدة لا يشكل بحد ذاته سوى تكييف الاوضاع القائمة في غينيا الجديدة بالقوة مع النظام الاسترالي القائم على الاقتصاد الراسمالي . واضاف قائلا ان هذه السياسة تطابق في وقت بدأت تظهر فيه امكانيات انشاء التعاونيات والابقاء ، بذلك ، على خير ما في التنظيم التقليدي للمجتمع ، الا وهو الملكية الجماعية . وبين ان هذا النوع من الملكية بالذات يمكن ، اذا جرى توجيهه كما ينبغي ، ان يصبح اساسا متينا لاقتصاد بابوا وغينيا الجديدة في المستقبل .

٢٠٤ — وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، فقال ان اعمال المرافق المعنية بدراسة امكانيات استغلال الاراضي سائرة في طريق التقدم المطرد بتوجيه لجنة من الخبراء في استغلال

Digitized by UNOG Library

الاراضي . وذكر ان هذه اللجنة اشتركت مع مجلس انماء الاراضي في تخطيط العمليات التي تقوم بها افرقة تابعة للادارة تتألف من اختصاصيين في كيمياء التربة والزراعة والاحراج وتربية الحيوانات الداجنة ، وعهد اليها باجراء دراسات للامكانيات الزراعية في جميع انحاء الاقليم ؛ وبالاضافة الى ذلك ، فان افرقة من الاختصاصيين التابعين لمنظمة الكومنولث للابحاث العلمية والصناعية في استراليا قد تبعت افرقة الادارة الى المناطق التي تبشر بامكانيات صالحة واضطلعت باجراء دراسة شاملة ومفصلة لتلك الامكانيات .

٢٠٥ — وعهد الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى تذكير المجلس بأن تحويل الملكية العقارية من ملكية جماعية الى ملكية فردية قد تيسر بفضل اصدار امر تغيير النظام العقاري وامر تسجيل الاراضي ، المشاعية في عام ١٩٦٤ .

المطلب الثالث

استغلال الاحـــراج والتعديـــن

٢٠٦ — قال ممثل فرنسا ان الاستغلال الرشيد لموارد الاحراج يبشر بمستقبل حسن . واضاف ان من الطبيعي ان تزيد على مر الزمن قيمة منتجات الاحراج هذه فضلا عن قيمة الخشب المخطوط المصدر التي لا تمثل سوى ١٠ في المائة من مجموع قيمة الصادرات .

المطلب الرابـع

الصنـــاعـــات

٢٠٧ — اشار الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى احراز تقدم ملحوظ منذ اصـــدار التشريع المتعلق بالصناعات الرائدة في العام السابق ، اذ اوجدت فرص جديدة للعمل وسبـــل اخرى لتعلم المهن التي تحتاج الى مهارة ؛ كما ترتب على انشاء صناعات جديدة استثمار اكثـــر من مليون دولار لتأمين المنشآت والمباني والمعدات اللازمة ، ويجرى النظر الان في الطلبـــات المتعلقة بتسعة مشاريع يترتب على انشائها استثمارات انتاجية اخرى قدرها ١٫٢٥ مليون دولار . وقال ان جميع المؤسسات التجارية الرئيسية في الاقليم تدرك ضرورة تدريب الموظفين الاهليين لتعيينهم في مناصب اكثر مسؤولية في منظماتها ، كما ان معظم تلك المؤسسات تشارك في تنفيـــذ مختلف البرامج التدريبية وتقدم الى مستخدميها منحا دراسية او تدريبية مغرية . وختم الممثـــل الخاص بيانه قائلا ان من دواعي سروره ان ينهي الى المجلس ان اول مصنع تجاري لتحضير الشـــاي

Digitized by UNOG Library

قد افتتح بصورة رسمية في ٧ تموز (يوليه) ١٩٦٦ ، في مدينة بانز في وادي راهني .

المطلب الخامس

التعـــاونيـــــات

٢٠٨ — تكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان السلطة القائمة بالادارة تقاوم ميل السكان الاهليين الى اعتماد الاشكال التعاونية في الاقتصاد .

٢٠٩ — وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، فقال ان انشاء وانماء الجمعيـــات التعاونية يشكل احد الميادين الاقتصادية التي تبذل الادارة فيها جهودا كبيرة منذ عدة سنوات . وقال ان هذه الجمعيات آخذة في الازدهار بفضل رعاية الادارة وارشادها وتشجيعها ؛ مثـــال ذلك ان الادارة انشأت منذ سنوات عديدة مدرسة تعاونية كبيرة ، تشرف هي على ادارتها ، لتدريب الاهليين في جميع الاعمال الاختصاصية والمهام التي يتطلبها تسيير الجمعيات التعاونية ؛ وبـعـد اتمام التدريب ، يعاد هؤلاء الى مناطقهم حيث يساعدون سكانها على انشاء هذه الجمعيات ويتيحون خبرتهم لتأمين حسن سيرها .

الفرع الرابـــع

التقـــدم الاجتماعـــي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم وبيان بالتوصيـــــات التي اصدرها مجلس الوصايـــة

المطلب الاول

عموميـــــــات

٢١٠ — تذكر السلطة القائمة بالادارة ان جميع عناصر السكان يتمتعون ، بكل اطمئنان ، بحقوق الانسان والحريات الاساسية دون اى تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين ، ولكنها لا تزال ترى ضرورة الابقاء على بعض الاحكام التشريعية لحماية مصالح السكان الاهليين فيما يتعلق بالملكيـة العقارية والعمالـة وما اشبه ذلك .

Digitized by UNOG Library

٢١١ — وقد كرر مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، تبيان موقفه من التمييز العنصري ، فاعترف بوجود تشريع اقليمي يحظر التمييز ، ولكنه اوصى بأن تتخذ السلطة القائمة بالادارة التدابير الفورية اللازمة لالغاء جميع الممارسات التمييزية التي قد تكون موجودة في الاقليم . وذكرت السلطة القائمة الادارة في تقريرها انها احاطت علما بملاحظات المجلس ، وقالت انها تتفق مع السياسة التي تنتهجها .

٢١٢ — اما فيما يتعلق بالتوصيات التي اصدرتها البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ وايدت فيها طلب نساء فينيا العديدة تأمين عدد اكبر من موظفي الرعاية ، فقد انهى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان هناك الان موظفات للرعاية في كل محافظة من المحافظات ، وان ثلاثا من موظفات الرعاية المحليات يتدربن على التدبير المنزلي في مدرسة مقوضية المحيط الهادىء الجنوبي في سوفا . واعلم الممثل المجلس ايضا ان عدد النوادي النسائية الموجودة في الاقليم بلغ ٣١٥ ناديا في شهر آذار (مارس) ١٩٦٦ ، ان بزيادة اربعة وسبعين ناديا على عددها في العام السابق .

٢١٣ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" ان مجلس الوصاية ، اذ يحيط علما ببيان الممثل الخاص ، ومفاده ان الادارة واعية لمشكلة ازمة الاسكان وسوء حالة المساكن ، تلك المشكلة الناجمة عن سرعة النمو الحضري في الاقليم خلال بضعة السنوات الاخيرة ، وان الادارة قد رصدت في ميزانية هذا العام الاعتماد اللازم لتوسيع برامج الاسكان في الاقليم ، يطلب الى الادارة ان تضاعف جهودها للتغلب على هذه المشكلة الحقيقية التي يبدو انها آخذة في التفاقم .

" وان المجلس ، اذ يعترف بأن السلطة القائمة بالادارة قد اصدرت التشريعات التي تحظر التمييز العنصري في الاقليم ، يطلب اليها ان تواصل جهودها للقضاء على اية ممارسات تمييزية قد تكون باقية . "

المطلب الثاني

اليد العاملة

٢١٤ — يقدر الاجراء بحوالي ١٣ في المائة من السكان الذكور الراشدين . وفي ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، بلغ عدد الاجراء ٦٢ ٥١٩ ، مقابل ٥٥ ١٢٢ في العام السابق . وبلغ عدد المستخدمين في القطاع الصناعي الخاص ٤٤ ٣٠٤ ، منهم ٢٧ ٧٧١ من عمال المزارع . كما بلغ عدد مستخدمي الادارة وحكومة الكومنولث ١٨ ٢١٥ . وكان يوجد ، بين مجموع عدد المستخدمين ، حوالي ١١ ١٤٤ من المهرة او انصاف المهرة .

Digitized by UNOG Library

٢١٥ — وكان هناك عشر رابطات للعمال ، ثمان منها في الاقليم واثنتان تشملان بابوا وغينيا الجديدة معا ، بلغ مجموع عدد اعضائها ١٠ ٧٢٣ في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، ٦ ٤٨٦ في آذار (مارس) ١٩٦٤ .

٢١٦ — وانهى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ، انه كان يوجد في الاقليم ، خلال ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ، اربع عشرة رابطة للعمال بلغ مجموع عدد اعضائها ١٢ ١٥٤ . بيد ان عدد اعضاء رابطات العمال تغير تغيرا كبيرا خلال الفترة الممتدة من ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٦ ؛ وقد فقدت رابطة عمال لاى بصفة خاصة ٤٦٧ عضوا من اعضائها .

٢١٧ — وفي حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، ضم رئيس رابطة عمال رابول ، كمستشار ، الى وفد الحكومة الاسترالية الى الدورة التاسعة والاربعين لمؤتمر منظمة العمل الدولية المنعقد في جنيف ، كما قررت الحكومة الاسترالية ايفاد رئيس رابطة عمال بابوا وغينيا الجديدة ، الذى يتولى ايضا رئاسة اللجنة التوجيهية المنشأة لدراسة امكانية تشكيل اتحاد لرابطات العمال ، لحضور الدورة التدريبية لعام ١٩٦٥ التي نظمتها منظمة العمل الدولية في جنيف في حزيران (يونيه) وتموز (يوليه) ١٩٦٥ .

٢١٨ — وفي ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٦ ، كان الملاك المحلي لدائرة العمل يضم عشرة مستشارين في شئون العمالة ، وعشرين مفتش عمل ، وسبعة وعشرين موظفا محليا يجرى تدريب خمسة منهم ليصبحوا مستشارين في شئون العمالة .

٢١٩ — ولاحظ مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، ان رابطات العمال المنشأة مؤخرا في المدن الكبيرة دخلت في مفاوضات اسفرت عن رفع المعدلات الدنيا للاجور في هذه المدن . ولاحظ مع الارتياح انشاء لجنة تحقيق لدراسة مسألة اجور ومرتبات العمال الريفيين . واعرب عن امله في ان يؤدى انشاء رابطات العمال ولجنة التحقيق الى تحسين العلاقات بين العمال وارباب العمل والى رفع معدلات الاجور بما يتناسب وكامل طاقة قطاعي الصناعة والزراعة على الدفع . ولاحظ ايضا ان مفتشي العمل التابعين للادارة ملزمون بتفتيش جميع المنشآت التي تستخدم العمال الاهليين . وبين المجلس ، في هذا الصدد ، انه يتوقع من السلطة القائمة بالادارة ان تعمل على تأمين عدد كاف من المفتشين للقيام بهذه المهام بانتظام ودقة .

٢٢٠ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها ان من المنتظر اخراج اتحاد رابطات العمال المقترح الى حيز الوجود في عام ١٩٦٦ . واشارت الى ان رابطات العمال واصلت مفاوضاتها المتعلقة بالاجور وشروط العمل وقدمت الى لجنة التحقيق المعلومات اللازمة بشأن اجور العمال الريفيين . وقالت انه ينتظر ان تكون توصيات اللجنة جاهزة في اوائل عام ١٩٦٦ .

Digitized by UNOG Library

٢٢١ — كذلك اشارت السلطة القائمة بالادارة الى ان مفتشي العمل يقومون بتفتيش المؤسسات التي تستخدم العمال الاهليين بانتظام ودقة ، وان المخالفات المرتكبة رفعت الى انظار السلطات المختصة .

٢٢٢ — واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان رابطة موظفي الخدمة المدنية لبابوا وغينيا الجديدة قدمت في نيسان (ابريل) ١٩٦٥ مذكرة بموجب امر الخدمة المدنية ، طالبة تعديل مرتبات الموظفين المحليين . وقد عرضت القضية على حكم الخدمة المدنية في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، واخذت الشهادات والمعلومات في هذا الصدد خلال كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ وشباط (فبراير) — آذار (مارس) ١٩٦٦ ولا تزال الاستماعات جارية .

المطلب الثالث

الصحة العامة

٢٢٣ — في الاقليم تسعة وستون مستشفى تابعا للادارة . والدخول الى هذه المستشفيات مجاني للسكان الاهليين ، باستثناء مستشفيين يتقاضيان الاجور واقعين في مركزين توجد فيهما ايضا مستشفيات مجانية . وهناك ، بالاضافة الى ذلك ، خمسة وعشرون مركزا صحيا ، و ٤٨٤ مستوصفا قرويا ، و ١٠٧٥ مركزا للاسعاف في كل انحاء الاقليم . كما توجد مستشفيات ومستوصفات ومراكز للاسعاف تابعة للارساليات الدينية . وتقدم الادارة المساعدات اليها في شكل اعانات وادوية ولوازم تضميد ومعدات . ولا توجد اية مستشفيات خاصة غير تلك التي تديرها الارساليات ، ولكن يوجد خمسة اطباء خاصين يمارسون مهنتهم في الاقليم .

٢٢٤ — واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان هناك مستشفيات ومراكز صحية عديدة تخضع بكليتها لاشراف موظفين اهليين مؤهلين ؛ كما ان هناك طبيبين محليين يتولى كل منهما منصب طبيب محافظة وطبيب محلي آخر يتولى منصب طبيب مقاطعة .

٢٢٥ — وكان اعداد الطلاب الاهليين يتم سابقا في مدرسة الطب المركزية ومدرسة طب الاسنان المركزية الواقعتين في سوفا بفيجي ؛ وكان لا يزال هناك طالب واحد يدرس في مدرسة الطب عام ١٩٦٥ . اما في المستقبل ، فسيتم اعداد الطلاب في كلية طب بابوا الكائنة في بورت موريسبي ، وهي تخرج الاطباء المساعدين بعد خمس سنوات من الدراسة . ويدرس في هذه الكلية الان خمسة عشر طالبا اهليا من سكان الاقليم ، وقد تخرج طالبان اهليان منها في عام ١٩٦٥ . كذلك تعد هذه الكلية المساعدين الطبيين ، ويتلقى هذا النوع من الاعداد ، في الوقت الحاضر ، تسعة عشر

Digitized by UNOG Library

طالبا ينتمون الى الاقليم . اما اعداد الممرضات والموظفين التقنيين وغيرهم من الموظفين الصحيين فيتم اعدادهم في المستشفيات وغيرها من المراكز التدريبية في الاقليم .

٢٢٦ — واعلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين انه قد تخرج من كلية طب بابوا ، خلال ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ، ستة اطباء ، بينهم طبيبة واحدة ، فأصبح مجموع عدد الاطباء المتخرجين منها ثمانية . وقد تخرج طبيبان آخران وصيدلي واربعة اطباء اسنان من مدرسة الطب المركزية في فيجي . والى جانب هؤلاء تخرج عدد من المساعدين في شؤون الطب وطب الاسنان وصحة الامومة والطفولة فضلا عن ١٣٤ ممرضة اهلية . وفي حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، كان في الاقليم ٥٧ طبيبا ، و ٧ اطباء اسنان ، و ٤٣٠ ممرضة قيد الاعداد .

٢٢٧ — وقد ازدادت نفقات الخدمات الصحية ، خلال ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، من ٢ ٢٤٨ ٣٧١ جنيها استرلينيا الى ٢ ٥٣٩ ٦٧٨ جنيها استرلينيا ، كما بلغت نفقات الاشغال والخدمات الانتاجية واعمال تحسين وصيانة مباني المستشفيات ومعداتها ٢٤٢ ٩٠٠ جنيه استرليني . ويقدر ما انفقته الارساليات من اموالها الخاصة على الخدمات الطبية بمبلغ ٢٢٠ ٩٠٩ جنيهات استرلينية ، كما ذكرت المجالس الادارية المحلية انها انفقت على تلك الخدمات ٣٥ ٨٩٦ جنيها استرلينيا .

٢٢٨ — واثنى مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، على السلطة القائمة بالادارة للتقدم المستمر المحرز في ميدان الصحة العامة . ولاحظ التدابير المتخذة لمكافحة نقص التغذية ولتسجيل الطلاب الاهليين في كلية الطب في بورت موريسبي ، واعرب عن امله في ان تتاح للطلاب الفرص اللازمة لدراسة الطب على المستوى الجامعي .

٢٢٩ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها ان الادارة ، سعيا منها الى التغلب على مشكلة نقص البروتينات ، وهي مشكلة واسعة الانتشار ، تقوم بتعليم السكان مبادئ التغذية وبادخال الاغذية الغنية بالبروتينات والتشجيع على زراعتها . واشارت الى ان مستوصفات رعاية الطفولة تقوم بمراقبة حالة تغذية الاطفال وتوزيع الاغذية الغنية بالبروتينات حيثما تقوم الحاجة اليها . وبينت انه بعد ان استنبطت طريقة لاستخراج البروتينات من اوراق المزروعات ، يجرى العمل في انشاء مصنع تجريبي في لاى لاستخراج البروتينات ، وتقوم الادارة باستقصاء وسائل جعل هذا المصدر المتيسر من مصادر البروتين غذاء مقبولا . اما فيما يتعلق بالتعليم الطبي ، فقد ذكرت ان المجلس المؤقت لجامعة بابوا وغينيا الجديدة يقوم حاليا بدراسة مستقبل الاعداد الطبي في الاقليم ، ومن المتوقع انشاء كلية للطب في الجامعة في مرحلة مبكرة من مراحل نموها .

٢٣٠ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يثني المجلس على السلطة القائمة بالادارة للتقدم المستمر المحرز في رفع مستوى الصحة العامة . وهو يلاحظ مع الارتياح ان السلطة القائمة بالادارة قد اتاحت له فرصة زيادة الاطلاع على هذا الموضوع بضمها وكيل امين الصحة لبابوا وغينيا الجديدة الى صفوف مستشاريها الموفدين الى دورة المجلس الثالثة والثلاثين . "

Digitized by UNOG Library

المبحث الثاني
الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصيـــــــــة

المطلب الاول
عموميـــــــــــات

٢٣١ — استشهد ممثل ليبيريا بمقال كتبه فضيلة القس ايان ستوارت في مجلة 'نيوغني' يقول فيه ان السكان مستاؤون كل الاستياء مما يفعله الاستراليون الموجودون في الاقليم، لا سيما في ميدان العلاقات العنصرية والاجتماعية ؛ من ذلك انه لم يبذل اى جهد لتحسين مرافق سكن كبار الموظفين ، كما لا تزال تشاهد في بعض فنادق الاقليم علاقات من نوع العلاقة التي تقوم بين السيد والعبد التي هي صفة مميزة للاستعمار بمعناه الحقيقي . وقال ممثل ليبيريا ان ازالة هذه الحالة المحزنة من مسئوليات المجلس ، وهو يحثه على ان يلتمس من السلطة القائمة بالادارة اتخاذ التدابير الاصلاحية اللازمة في هذا الشأن على الفور .

٢٣٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فذكر ان التمييز العنصرى مزدهر في الواقع ، وذلك خلافا للبيانات التي ادلى بها الممثلون الاستراليون والقائلة بأن التمييز العنصرى محظور في بابوا وغينيا الجديدة . واضاف قائلا ان قانون موظفي الحكومة الصادر في ١٠ ايلـــول (سبتمبر) ١٩٦٤ قد الغى ، كما هو معروف، الى استياء عام في غينيا الجديدة ، وان التمييـــز في معاملة السكان الاهليين لا يزال يمارس حتى اليوم .

٢٣٣ — وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة ، فقال ان الامر لا يقتصر على ان التمييز العنصرى قد حظر قانونا ، بل ان جميع التشريعات المتعلقة بالاقليم المشمول بالوصاية فضلا عن اقليم بابوا الاسترالي ايضا قد نقحت لازالة كل اثر للتمييز منها . وقال انه لا ينكر حدوث بعض التصرفـــات التمييزية الفردية في الاقليم كحدوثها في كثير من بلدان العالم الاخرى ، ولكن المهم في الامـــر هو السياسة التي تنتهجها الحكومة والتدابير التي اتخذتها الحكومة لاعمال تلك السياسة . واضاف قائلا ان المهم في الامر ايضا هو روح الصداقة والتعاون ، المشاهدة في جميع ميادين النشاط ، بين الاستراليين الموجودين في غينيا الجديدة وبين السكان الاهليين ؛ مثال ذلك جمعية المزارعين والمستوطنين في منطقة المرتفعات ، حيث يشاهد المرء زراع البن الاستراليين والاهليين في منطقة المرتفعات ، ينتمون الى جمعية واحدة ، ويعملون معا على قدم المساواة لتحقيق اغراض وغايات مشتركة . وقال ان هناك امثلة كثيرة من هذا النوع في جميع انحاء الاقليم ، كما ان في بابوا وغينيا الجديدة نوادي عديدة تضم اعضاء من السكان الاهليين ومن الاستراليين على السواء .

Digitized by UNOG Library

المطلب الثاني

الصحـــــة العامـــــة

٢٢٤ — اشار ممثل المملكة المتحدة الى ان البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ قد نوهت بالفوائـــد التي حققتها والنتائج الناجحة التي احرزتها الخدمات الصحية ، وهي فوائد ونتائج ظاهرة في كـل مكان في الاقليم المشمول بالوصاية ، ثم بين ان من الاهداف التي حددتها بعثة عام ١٩٦٢ مـــا هو قريب جدا من التحقيق ومنها ما تم تجاوزه . وقدم الممثل تهانيه ، باسم وفده ، الى السيـــد ديرونا آبي ، وكيل امين الصحة ، والى زملائه ، من الاهليين والمغتربين على السواء ، لانجازاتهم العظيمة جدا .

٢٢٥ — وتكلم ممثل الصين ، فقال ان التقدم المحرز في ميدان الصحة العامة تقدم ملحوظ وان سرعة نمو المستشفيات الحسنة التجهيز خارقة للعادة .

٢٢٦ — وتكلم ممثل ليبيريا ، فهنأ الحكومة الاسترالية تهنئة حارة لا تحفظ فيها على انجازاتها الرائعة في ميدان الصحة العامة في الاقليم . واقترح ان تنظر الادارة في امكانية دعوة احد خبراء منظمة الصحة العالمية الى مرافقـــة البعثة الزائرة المقبلة اثناء تجوالها في الاقليم ، وذلك لدراسة مشاكـــل نقص البروتينات .

٢٢٧ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فرأى انه لا تزال توجد نواقص خطيرة جدا في الصحة العامة في الاقليم ، وقال انه يبدو له ان السلطة القائمة بالادارة تدرك ذلك ايضا . واضاف قائـــلا انه اذا كانت ثمة اية شكوك حول هذه النقطة ، فبامكانه ان يشير الى رأى رئيس لجنة التحقيـــق الاستشارية الطبية في بابوا وغينيا الجديدة ، الدكتور ماكفارلين برنيت ، الذى كان قد ذكر فـــي اواخر السنة الماضية ان الاقليم يتسم من الناحية الطبية بمعظم سمات اى بلد استوائي آخر من البلدان ذات النمو المتخلف ؛ فأسباب الوفاة الهامة هي الامراض المعدية ، لا سيما تلك التي تصيب صغـار الاطفال والتي كثيرا ما ترتبط بنقص التغذية في مرحلة الفطام الحرجة ؛ كما لا تزال الملاريا تمثـــل مشكلة هامة ، والسل والالتهابات الرئوية واسعة الانتشار ، وذلك بالاضافة الى الاصابات الكثيـــرة بامراض معدية تنتقل بواسطة الحشرات ، والمرجح ان بينها ما لم يكن موضع درس حتى الان .

Digitized by UNOG Library

الفرع الخامس
التقـــدم التعليمـــــي

المبحث الاول
وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليـــــــــم
وبيان بالتوصيات التي اصـــدرها مجلـس الوصاية

٢٣٨ — ازداد عدد المدارس التابعة للادارة ، خلال ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، من ٣١٦ الـــى ٣٢٦ مدرسة ، وارتفع عدد تلاميذها من ٣٧ ٩٣٢ تلميذا الى ٤٦ ٢٠٨ تلاميذ ، بينما انخفـــض عدد المدارس المقبولة التابعة للارساليات الدينية من ١ ٠٦٨ مدرسة الى ١ ٠٣٦ مدرسة ، وارتفع عدد تلاميذها من ٨٦ ٩٧٤ تلميذا الى ٩١ ٣٨٠ تلميذا . وانخفض ، خلال الفترة ذاتها ، عدد المدارس المعفاة التي تديرها الارساليات الدينية من ١ ٤٨٩ مدرسة الى ١ ١٩٨ مدرسة . وازداد عدد التلاميذ المسجلين في المدارس التابعة للادارة الى ٤٨ ١١٢ تلميذا خلال عام ١٩٦٦ .

٢٣٩ — والمدرسة المقبولة التابعة للارساليات الدينية هي تلك المدرسة التي يكون مستواهـــا مرضيا والتي يوجد فيها معلم مسجل واحد على الاقل ؛ اما المدارس التي لا تدخل في هذه الفئة ، فيمكن اعفاؤها من هذه الشروط للفترة التي يستنسبها مدير التعليم . والغرض من هذا التصنيف هو السماح لعدد كبير من المدارس التي هي في الوقت الحاضر دون المستوى اللازم لقبولها وفقـــا لاحكام امر التعليم بمتابعة عملها والمساهمة بعض الشيء ، عن هذا الطريق ، في تعليم السكـــان الاهليين ريثما تتوفر لهم مدارس احسن . والجماعة المكلفة بادارة مدرسة معفاة ملزمة برفع مستـــوى المدرسة في اقرب وقت ممكن لتنال القبول .

٢٤٠ — وارتفعت نفقات الادارة على المرافق التعليمية (مع استثناء نفقات صيانة المباني) مـــن ٣ ٧١٧ ٠٠٠ جنيه استرليني الى ٤ ٣٩٩ ٠٠٠ جنيه استرليني . كما ارتفعت المعونة الماليـــة المقدمة الى مدارس الارساليات من ٣٥٥ ٠٠٠ جنيه استرليني الى ٤٦٦ ٠٠٠ جنيه استرلينـــي ، وارتفعت نفقات الارساليات من اموالها الخاصة من حوالي ٧٣٠ ٠٠٠ جنيه استرليني الى ١ ٠٣٩ ٠٠٠ جنيـــه استرليني .

٢٤١ — وكانت اللجنة التي عينتها الحكومة الاسترالية في عام ١٩٦٣ لاعلامها بما يلزم عـــن التعليم العالي قد اوصت بانشاء جامعة ومعهد للتعليم التقني العالي في موعد قريب . وقد تمـت التعيينات لبعض المناصب في جامعة بابوا وغينيا الجديدة وفي معهد التعليم التقني العالي . من ذلك ان الدكتور ج . ت . غانثر ، عضو المجلس النيابي والمدير المساعد للخدمات العامة ، عين نائبا لرئيس الجامعة . وسوف تبدأ الدروس الاولى للاعداد لدرجات في الاداب والقانون بالجامعـــة

Digitized by UNOG Library

في عام ١٩٦٧ . وبدأت ، في شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، سنة من الدراسات التمهيدية لثمانية وخمسين طالبا من طلاب الجامعة ، وتتولى الكلية الادارية اعطاء هذه الدروس نيابة عن الجامعة . وسوف تبدأ الدراسة في معهد التعليم التقني العالي في ايدوبادا ، ببورت موريسبي ، عام ١٩٦٧ . وسوف تكون الدروس الاولى في الهندسة المدنية عام (١٩٦٧) والهندسة الميكانيكية عام (١٩٦٨) .

٢٤٢ — وتذكر السلطة القائمة بالادارة ان الاهتمام لا يزال موجها الى تدبير واعداد المعلمين الاهليين . وتنظم دورات دراسية خاصة في اوقات ملائمة للتعريف بالطرق والتقنيات التعليمية الجديدة ولتحسين التعليم التدابيقي في بعض المناطق الخاصة . وقد زيدت في ١٩٦٤ — ١٩٦٥ الفرص المتاحة لاعداد بعض كبار الموظفين الاهليين كمفتشين ، ومديرين للمدارس الابتدائية الرئيسية ، ومساعدين لمفتشي المحافظات . وقدمت ، لاول مرة ، عدد من منح السفر التي تمكن اصحابها من الاطلاع على طرق التعليم المطبقة في بلدان معينة مثل فيجي ونيوز يلندا . ونجد في عام ١٩٦٦ ان هناك معلمين اهليين يحضران مع مجموعة من المعلمين الافريقيين دورة تدريبية في ادارة المدارس نظمتها ادارة التعليم لاستراليا الغربية ؛ وعين معلمان اهليان آخران في فيجي بموجب برنامج لتبادل المعلمين ؛ كما ان هناك معلمين وامين مكتبة يدرسون في مركز العلاقات الشرقية — الغربية بجامعة هاوائي . وقام محاضران اهليان تابعان لدار المعلمين بمرافقة مدير التعليم الى المؤتمر العالمي لمكافحة الامية المنعقد في طهران عام ١٩٦٥ .

٢٤٣ — ولاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح ، في دورته الثانية والثلاثين ، التطورات الحاصلة في التعليم الثانوي وقرار السلطة القائمة بالادارة انشاء جامعة في اقليم بابوا وغينيا الجديدة . واوصى السلطة القائمة بالادارة بمواصلة تأمين المزيد من المرافق اللازمة للتعليمين الثانوي والعالي وتشجيع ابناء غينيا الجديدة على الدراسة ، سواء في الاقليم وفي الخارج ، لكي تتم ، في اقرب فرصة ممكنة ، اتاحة الملاكات المؤهلة اللازمة لاحراز المزيد من التقدم السياسي . واعرب عن امله في تنفيذ خطط الارشاد المهني الواردة في تقرير كورى . واذ لاحظ المجلس ان الاقليم سيحتاج الى عدد متزايد من المعلمين ، فقد اوصى بأن تطلب السلطة القائمة بالادارة ، في هذا الصدد ، مساعدة منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

٢٤٤ — وانتهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته الثالثة والثلاثين ان الاهتمام في التخطيط لا يزال موجها الى انماء قطاعي التعليم الثانوي والتقني ، وان جميع المعلمين المدربين من الخارج يعينون الآن في المدارس الثانوية والتقنية . وبينت ان الادارة فضلا عن الارساليات انشأت الان مدارس ثانوية ، تسمى الواحدة منها 'هاى سكول' ؛ في كل محافظة من محافظات الاقليم . وذكرت انه كان يوجد ، في ٣٠ ايار (مايو) ١٩٦٦ ، ثلاث عشرة مدرسة ثانوية تابعة للادارة واربع وعشرون مدرسة ثانوية تابعة للارساليات ؛ وفي ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، كان يوجد ١٠٦٨ تلميذا من ابناء غينيا الجديدة مسجلين في المدارس التقنية المتوسطة الثلاث والعشرين ، و ٦٦٤ تلميذا في المدارس التقنية الثلاث . كما ذكرت ان هناك دراسات لنيل شهادة

Digitized by UNOG Library

التعليم المتوسط في البناء ، وهندسة المحركات الالية ، والتجارة ، وان معهد التعليم التقني العالي سيستخدم مرافق مدرسة ايدوبادا التقنية في بورت موريسبي ريثما يتم بناء ابنية دائمة للمعهد في جون فالي ، بالقرب من بورت موريسبي .

٢٤٥ — وانهى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان بناء دار معلمين جديدة في غوروكا بمنطقة المرتفعات الشرقية يوشك على الانتهاء ، وان هذا المعهد سيستقبل ٤٠٠ طالب من طلاب المراحل الدراسية المتقدمة ، وانه سيعد معلمي المدارس الثانوية والابتدائية على السواء . وقال ان هناك مقترحات بالاستفادة من مساعدة اليونسكو في اقامة الملاكات التعليمية اللازمة لدار المعلمين المذكورة ، وان تلك المقترحات تفيد الدرس . واضاف ان الهدف المنشود هو ان تصبح هذه المؤسسة في يوم من الايام كلية التربية بالجامعة . واعلم الممثل الخاص المجلس ايضا بأن مؤسسة اليونيسيف قد اقرت مشروعا يرمي الى تشجيع تدريس العلوم العامة في المدارس الابتدائية والثانوية في بابوا وغينيا الجديدة .

٢٤٦ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها ان عدد موظفي قسم الارشاد التابع لادارة التعليم قد ازداد من اربعة الى ستة . ويعنى هذا القسم بجميع النواحي الادارية لبرنامج المنح الدراسية الاسترالي ، بما في ذلك اختيار المرشحين الاهليين لهذه المنح الدراسية وزيارتهم في استراليا مرة واحدة على الاقل في كل عام .

٢٤٧ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يلاحظ مجلس الوصاية مع الاغتباط انشاء مؤسسات التعليم العالي التي اوصت بانشائها لجنة التعليم العالي وبعثة المصرف العالمي . وهو يرحب بضم اربعة من اعضاء المجلس النيابي الى مجلس الجامعة وثلاثة اعضاء آخرين الى مجلس معهد التعليم التقني العالي . ويعرب المجلس عن امله في تكييف الدراسات المقدمة في الجامعة والمعهد على السواء مع حاجات غينيا الجديدة في هذه المرحلة من مراحل تطورها . ويفترض المجلس ان الاولوية ستعطى الآن ، بعد انشاء مؤسسات التعليم العالي هذه ، الى التوسع في التعليم الثانوي ، وذلك وفقا لتوصيات لجنة التعليم العالي .

" ويثني المجلس على السلطة القائمة بالادارة لاعمال الارشاد التي تضطلع بها على الصعيد القروي في ميادين تعليم الاميين ، والرعاية الاجتماعية ، والصحة العامة ، والزراعة . "

مطلب وحيد

نشر المعلومات عن الامم المتحدة

٢٤٨ — لاحظ مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، ان المعلومات التي تقدم الى سكان غينيا الجديدة الراشدين عن الامم المتحدة ما زالت غير كافية ، فحث السلطة القائمة بالادارة

Digitized by UNOG Library

على توجيه اهتمام خاص الى هذه المسألة ، ولا سيما الى اهداف ميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واوصى بأن يعيد مركز الاعلام التابع للامم المتحدة في بورت موريسبي النظر في نشاطاته بقصد زيادة فعاليتها . وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها ان هذه الاهداف معروفة ، وان المعلومات اللازمة عنها متاحة على الدوام لاعضاء المجلس النيابي سواء في مكتبة المجلس المذكور او في المكتبات الاخرى . وبينت ان نصوص هذه الوثائق فضلا عن المنشورات المختصة الاخرى قد وزعت توزيعا واسع النطاق على المجالس الادارية المحلية ، والمدارس ، ودور المعلمين ، كما نظمت حلقات دراسية عن هذه المواضيع . وانهى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان الادارة تواصل استخدام جميع وسائط الاعلام المتوفرة لنشر المعلومات اللازمة عن جميع المواضيع ، بما في ذلك احدث المعلومات المتعلقة بالامم المتحدة ونشاطاتها . وقال ان الوسائط الرئيسية المستخدمة لهذا الغرض هي محطات الاذاعة الخمس التابعة للادارة ، ونشرات الانباء الاسبوعية ونصف الشهرية والشهرية العديدة التي تقوم مختلف الدوائر التابعة للادارة بنشرها وتوزيعها ، ومركز الاعلام التابع للامم المتحدة في بورت موريسبي وما يتسم به من تنظيم فعال . واضاف قائلا ان هذا المركز يوسع نشاطاته في كل عام وان الحكومة الاسترالية تقدم اليه اعانة قدرها ١١ ٥٠٠ دولار امريكي .

٢٤٩ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يلاحظ المجلس مع الارتياح ان معلومات غزيرة مفصلة عن اعمال الامم المتحدة تتاح لسكان الاقليم عن طريق مركز الاعلام التابع للامم المتحدة في بورت موريسبي وعن طريق الادارة على السواء . وهو يرحب بالمعلومات القائلة بأن ميثاق الامم المتحدة ، واتفاق الوصاية ، وقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، و ١٥٤١ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ ، و ٢١١٢ (الدورة ٢٠)المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، وما شابهها من الوثائق الاساسية ، قد ترجمت الى اللغات الرئيسية المستعملة في الاقليم ووزعت على نطاق واسع .

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

٢٥٠ — تكلم ممثل فرنسا عن ميدان التعليم ، فقال ان عليه بالاضافة الى التنويه بالجهود التي تبذل للنهوض بالتعليم الابتدائي والثانوي والتقني ، ان يعرب عن تقديره لتوسيع الكلية الادارية

Digitized by UNOG Library

ولانشاء جامعة ومعهد للتعليم التقني العالي . وذكر ايضا ان من المهم ، في الواقع ، اذا اريد تلبية الحاجات المترتبة على انماء الاقليم في جميع الميادين ، ان يصار الى اعداد الملاكات المؤهلة اللازمة واعدادها محليا ، دون ان يعني ذلك التوقف عن ارسال حملة المنح الدراسية ومنح استكمال التخصص الى الجامعات الاسترالية وغيرها .

٢٥١ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان مستقبل غينيا الجديدة سيتوقف الى حد بعيد على مستوى التعليم الذى يبلغه سكانها ؛ وهكذا فان السلطة القائمة بالادارة ، بالاهتمام الذى توجهه الى تعليم الكبار فضلا عن الشباب في غينيا الجديدة ، انما تعمل كل ما في وسعها لتأمين اعطاء السكان الوسائل التعليمية والمهنية اللازمة لاضطلاعهم بمسئولياتهم . واضاف قائلا ان انشاء الجامعة سيكون بمثابة خطوة هامة في سبيل تقدم التعليم العالي في الاقليم .

٢٥٢ — وتكلم ممثل ليبيريا ، فذكر ان للادارة ان تفخر بمنجزاتها في ميدان التعليم ، اذا استثنينا فصلها للطلاب عنصريا بتوزيعهم على نوعين من المدارس : مدارس من " الفئة أ " والمدارس من " الفئة ب " .

٢٥٣ — وتكلم ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال ان على المجلس ان يلاحظ ان النسبة المئوية للاميين بين السكان الاصليين في الاقليم المشمول بالوصاية ما زال عاليا جدا ، وان عدد المعلمين لا يكفي البتة للوفاء بحاجات انماء التعليم .

٢٥٤ — وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة انه بالرغم من ان مستوى بعض مدارس الارساليات منخفض حقا ، فان تلك المدارس هي احسن ما يمكن ان تتيحه ارساليات معينة في بعض المناطق التي لم تبسط الادارة سيطرتها عليها بعد او يتم اخضاعها للاحكام المختصة من قانون التعليم في بابوا وغينيا الجديدة . واشار الى ان تلاميذ تلك المدارس لا يحسبون في عداد طلاب المدارس الذين يزيد مجموع عددهم على ٢٠٠ ٠٠٠ .

المطلب الثاني

التعليم الابتدائي والثانوى

٢٥٥ — اشار ممثل المملكة المتحدة الى ان البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ قد لاحظت مع الارتياح المنجزات التي تم تحقيقها في الاقليم المشمول بالوصاية في ميدان التعليم ، ولا سيما في ميدان التعليم الابتدائي . وقال ان البعثة الزائرة اعربت ، في الوقت ذاته ، عن املها في ان يتسنى احراز المزيد من التقدم في توسيع مرافق التعليم الثانوى ، بحيث يتمكن عدد كاف من الطلاب من متابعة التعليم الجامعي ، سواء في بلدهم او في الخارج . واضاف قائلا ان ذلك التقدم قد حصل حقا وفقا لما كانت تأمل فيه البعثة الزائرة .

Digitized by UNOG Library

المطلب الثالث

التعليـــم العالـــي

٢٥٦ — تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان التقدم الحاصل في سبيل زيادة مرافق التعليم العالي يدعو الى التشجيع من حيث انه بدأت بالفعل التعيينات اللازمة لشغل مناصب مالكي جامعة بابوا وغينيا الجديدة ومعهد التعليم التقني العالي . اما فيما يتعلق بميدان تعليم الكبار الهام ، فقد قال الممثل ان وزارة الاعلام وخدمات الارشاد ، فيما يبدو ، تعالج مشاكله بكثير من الابتكار والابداع .

٢٥٧ — واشار ممثل الصين مع الارتياح الى انشاء جامعة ومعهد للتعليم التقني العالي في الاقليم ، والى تعيين اعضاء مجلسي ادارة هاتين المؤسستين . وقال ان من الجدير بالذكـــر ايضا ، في ميدان الانماء التعليمي ، انجاز بناء دار معلمين جديدة في غوروكا . واضاف قائـــلا ان النتائج المتحققة في ميدان التعليم بفضل الجهود الناشطة التي تبذلها السلطة القائمـــة بالادارة تمثل ، على ارجح الاحتمالات ، خير ناحية من نواحي الاستثمارات في بابوا وغينيا الجديدة .

المطلب الرابع

نشر المعلومـات عن الامم المتحدة

٢٥٨ — ذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان البعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة والموفدة الى الاقليم في عام ١٩٦٥ قد وجدت ان الحالة ، فيما يتعلق بنشر المعلومات ، لـــم تتغير قط عما كانت عليه في عام ١٩٦٢ . وقال ان البعثة الزائرة لاحظت ان طلاب المدارس الاكبـــر سنا تتفاوت درجات معرفتهم بالامم المتحدة وبنشاطاتها ، وان معلومات السكان الراشدين عـــن الامم المتحدة وتفهمهم لوظائفها وواجباتها محدودة للغاية . واضاف قائلا ان السلطة القائمـــة بالادارة لا تفعل شيئا لاستكمال هذه المعرفة المحدودة .

٢٥٩ — وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة ، فقال ان الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة قد شرح بكل صبر وأناة الجهود المبذولة لنشر المعلومات عن الامم المتحدة . واضاف قائلا ان السبب الوحيد الذي منع وفده من تزويد المجلس بقائمة كاملة بالوثائق او بنسخ الوثائق التي تـــم نشرها هو وفرة عددها . واطلع الممثل المجلس على مجموعة من الوثائق التي اصدرها مركز الاعـــلام التابع للامم المتحدة في بورت موريسبي والتي طبع من كل منها في البداية ٥٠٠٠ نسخة وزعـــت في كل انحاء الاقليم ، وقال انه يمكن طبع نسخ اضافية منها عند اللزوم . واضاف قائلا ان الامـــر لا يقتصر على نشر وتوزيع ودراسة هذه الوثائق التي يعدها مركز الاعلام ، بل يتعدى ذلك الـــى اتخاذها اساسا لنشر المعلومات في المستقبل عن الامم المتحدة في جميع انحاء الاقليم .

Digitized by UNOG Library

الفـرع السادس
تحديد مواعيد المراحل المتوسطة والموعد النهائي لنيل الحكم الذاتي او الاستقلال

المبحث الاول
وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

٢٦٠ — لاحظ مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، التقدم المحرز في ميدان التطور السياسي للاقاليم ، ولا سيما تزايد اهمية الدور الذى يقوم به المجلس النيابي في شئون الدولة ، لاحظ كذلك ان المجلس النيابي قد انشأ لجنة خاصة لوضع دستور ، فحث السلطة القائمة بالادارة على متابعة العمل ، بالسرعة اللازمة وبالتشاور مع ممثلي السكان ، على تنفيذ الميثاق واتفاق الوصاية وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، آخذا ايضا بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ .

٢٦١ — ورأى المجلس ان التدابير التي اقترحها بشأن هيئات الحكم المركزية هي ذات اهمية رئيسية بوصفها خطوة اولى في قيام السكان الاهليين بادارة شئون الاقليم . ومع ان المجلس قبل تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ فيما يتعلق بالبيانات التي ادلى بها معظم الاشخاص الذين تحدثوا اليهـا ، بما فيهم اعضاء من المجلس النيابي ، ومفادها ان الاقليم لا يزال غير مستعد للحكم الـذاتي او الاستقلال ، وان السكان سيقررون شؤونهم بانفسهم وانهم لا يقبلون ان تفرض عليهم الحلول من جانب آخرين ، وانهم سيحتلون بجلاء وبدون غموض متى سيكونون مستعدين لذلك ، فانه رأى ، مع ذلـك ، ان على السلطة القائمة بالادارة وممثلي الاقليم المنتخبين القيام ، اثناء العمل على تعزيز التقدم الاقتصادى والثقافي والاجتماعي والسياسي لسكان الاقليم ، بتأمين ادراكهم على الدوام للقرارات التي ينبغي لهم اتخاذها بشأن مستقبلهم .

٢٦٢ — وحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل جميع المهام الادارية بالتدريج وعلى عدم الاكتفاء بالتقدم المحرز حتى الآن .

٢٦٣ — واوصى المجلس السلطة القائمة بالادارة بأن تقوم ، وفاء بالتزاماتها ، باشراك ابناء غينيا الجديدة اشراكا اوثق في ممارسة السلطات والمسؤوليات ، وبالسعي الى توسيع آفاقهم عـن طريق تشجيعهم على السفر ومضاعفة معرفتهم بالعالم الخارجي .

٢٦٤ — ولاحظ المجلس مع الارتياح ان السلطة القائمة بالادارة تدير اقليمي بابوا وغينيـا الجديدة على اساس انهما كيان واحد ، واعلن انه واثق من ان جميع المعنيين قد عقدوا النيـة ،

Digitized by UNOG Library

بالرغم من الاختلاف الحاضر بين المركز الدولي لبابوا من جهة والمركز الدولي لغينيا الجديدة من الجهة الثانية ، على تأمين نيل هذين الاقليمين في النهاية للحكم الذاتي او الاستقلال ككيان واحد . واوصى المجلس ، في هذا الصدد ، بأن تكرر السلطة القائمة بالادارة الاعلان عن نواياها في هذا الشأن حتى لا يحدث اى سوء فهم لذلك من جانب سكان بابوا وغينيا الجديدة . واوصى كذلك باتخاذ علم ونشيد قومي للاقليم في مجموعه .

٢٦٥ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها ان في نيتها ، وهي تعمل على تعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعي والثقافي والسياسي لسكان الاقليم ، ان تؤمن ادراكهم على الدوام للقرارات التي ينبغي لهم اتخاذها بشأن مستقبلهم ؛ وهي لن تكتفي بالتقدم المحرز حتى الآن ، كما انها تنتظر باهتمام تقرير لجنة المجلس النيابي الخاصة المعنية بالتطور الدستورى . اما فيما يتعلق بالتوصية المتصلة باشراك ابناء غينيا الجديدة اشراكا اوثق في ممارسة السلطات والمسؤوليات ، فقد ذكرت السلطة القائمة بالادارة انها تتفق مع السياسة التي تنتهجها والتي سوف تستمر في انتهاجها . واشارت بالنسبة الى الاقتراح المتعلق باتخاذ علم ونشيد قومي للاقليم في مجموعه ، الى ان اللجنة الخاصة سبق ان التمست آراء سكان الاقليم في هذه المسألة .

٢٦٦ — واكدت الجمعية العامة من جديد ، بقرارها ٢١١٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، في جملة اشياء اخرى ، حق شعب غينيا الجديدة وبابوا ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال ؛ ودعت السلطة القائمة بالادارة الى تنفيذ القرار ١٥١٤ (الدورة ١٥) تنفيذا تاما ، والى القيام ، تحقيقا لهذا الغرض ، بتحديد موعد قريب للاستقلال وفقا لرغبات السكان المعرب عنها بحرية ؛ والتمست من السلطة القائمة بالادارة تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين والى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٢٦٧ — وانهى الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان وزير الدولة الاسترالي لشئون الاقاليم قد اكد من جديد ، في بيان ادلى به في ٧ تموز (يوليه) ١٩٦٦ ، عزم الحكومة الاسترالية غير القابل للانكار على الوفاء التام بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب احكام اتفاق الوصاية وميثاق الامم المتحدة . وقال ان الوزير ذكر ان سكان الاقليم احرار في انهاء مركزهم الحالي ونيل الاستقلال ، ان هم ارادوا ذلك ؛ وهم احرار ايضا ، من الجهة الثانية ، في ابقاء الاقليم استراليا ما ارادوا ذلك . فاذا وقع اختيارهم ، متى شاؤوا ممارسة حق تقرير المصير ، على البقاء مرتبطين باستراليا ، فان نوع ذلك الارتباط يتطلب موافقة الحكومة الاسترالية التي تكون قائمة في حينه .

٢٦٨ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يرحب مجلس الوصاية بالاهتمام الايجابي الذى يبديه المجلس النيابي بجميع نواحي مستقبل سكان الاقليم المشمول بالوصاية ، ولا سيما بقراره انشاء لجنة خاصة معنية بالتطور الدستورى لدراسة

Digitized by UNOG Library

الامكانيات المتاحة للسكان . ويرى المجلس ان اللجنة الخاصة ، التي تتألف من عدد من اعضاء المجلس النيابي والتي تبني مقرراتها على الاراء التي اعرب عنها السكان في المقابلات والاجتماعات التي عقدت في جميع انحاء الاقليم ، تقوم بدور اساسي في السير نحو تقرير المصير . ويلاحظ المجلس من تقرير اللجنة المؤقت انها عازمة على وضع قائمة بالحلول الممكنة فيما يتعلق بمستقبل الاقليم ، وانها تنظر في خير طريقة لعرض هذه الحلول على السكان ، وانها مهتمة بتأمين تمكن السكان من الاختيار الواعي . والمجلس ينتظر باهتمام بالغ مقررات اللجنة الخاصة وموقف المجلس النيابي من تلك المقررات ، وهو واثق من ان السلطة القائمة بالادارة ستنظر في توصيات اللجنة والمجلس النيابي بكل اهتمام ودون تأخير ، مسترشدة في ذلك بأحكام الميثاق واتفاق الوصاية ، وواضعة نصب عينيها قرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، و ١٥٤١ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، ٢١١٢ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

" والمجلس قد احاط علما ، في هذا الصدد بكل من البيان الذي ادلى به امام عضو المجلس النيابي ، السيد تاي آبال ، ومفاده ان سكان بابوا وغينيا الجديدة ليسوا مستعدين للحكم الذاتي في هذه المرحلة كما انهم لا يرغبون في الاستعجال ، وببيان وزير الدولة الاسترالي لشئون الاقاليم الذي اكد فيه من جديد ان السياسة الاساسية التي تتبعها حكومته بالنسبة الى بابوا وغينيا الجديدة تقوم على مبدأ تقرير المصير ، وان السكان احرار في انهاء مركزهم الحالي ونيل الاستقلال ان هم ارادوا ذلك .

" ويلفت المجلس نظر السلطة القائمة بالادارة الى ضرورة ابقاء المجال مفتوحا باستمرار امام السكان لاختيار مستقبلهم ، بما في ذلك الاستقلال .

" واذ يدرك المجلس ان اللجنة الخاصة تنظر في التدابير اللازمة لتأمين زيادة اشتراك اعضاء المجلس النيابي في ممارسة السلطة التنفيذية ، ولا سيما عن طريق نقل بعض المسئوليات الوزارية الى اعضاء منتخبين واجراء بعض التعديلات في الدستور وفي وظائف مجلس المدير ، يشير الى ما اوصت به بعثته الزائرة لعام ١٩٦٥ من اعادة النظر في عمل هاتين المؤسستين ، ويرحب بتأكيد السلطة القائمة بالادارة لاستعدادها لتنفيذ الاقتراحات التي تقدم في هذا المجال .

" والمجلس يحيط علما ايضا مع الموافقة ، ببيان الحكومة الاسترالية القائل ان الاختلافات بين البابويين وبين ابناء غينيا الجديدة فيما يتعلق بالمواطنة لن تؤدي الى منح اي من الفريقين مركزا مفضلا على مركز الآخر عند ممارسة حقهم في تقرير المصير .

Digitized by UNOG Library

المبحث الثاني
الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصايـــــة والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٢٦٩ — تكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال ان السلطة القائمة بالادارة قد اوضحت انها مستعدة للنظر في اجراء التغييرات اللازمة المؤدية الى تنفيذ توصيات المجلس ، فيما اذا كانت تلك رغبـــة سكان الاقليم المشمول بالوصاية . واضاف قائلا ان السلطة القائمة بالادارة قد عمدت ، في الوقـــت ذاته ، الى التأكيد بوضوح مماثل على ان مستقبل اقليم بابوا — غينيا الجديدة امر يرجع البت فيـــه الى سكان هذا الاقليم انفسهم ، وان وفده يحترم رغبات سكان بابوا وغينيا الجديدة وموقف الحكومة الاسترالية في هذا الصدد .

٢٧٠ — وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فقال ان الامم المتحدة تواجه في غينيا الجديدة ظاهرة طريفة : شعب تابع يبدو انه يعارض صادقا ممارسة حقه في تقرير المصير في الوقت الحاضر او في المستقبـــل القريب . واضاف ان وقائع الحالة تخالف ، فيما يبدو ، القاعدة التي تأخذ بها الامم المتحدة عادة ، قاعدة المطالبة بمنح الاستقلال فورا ؛ ففي الالتماسات المقدمة الى بعثات المجلس الزائرة ، وفـــي القرارات المتخذة من المجلس النيابي بالاجماع تقريبا ، وفي بياناتهم للجنة الخاصة التابعة للمجلس النيابي التي راحت تطوف المدن والقرى للوقوف على اراء السكان ، اتحدت كلمة ابناء غينيا الجديـــدة على انهم ، في الوقت الحاضر على الاقل ، لا يريدون قطع صلاتهم باستراليا . ومضى ممثل نيوزيلندا قائلا ان هذا الاجماع امر رائع يستوقف الانظار : فالمخالفون قلة ، ويبدو انهم لا يحظون بتأييد كبير من السكان . واشار الى ان ابناء غينيا الجديدة لم يطرحوا موضوع تقرير المصير والمستقبل جانبا ، بل انهم ، على عكس ذلك ، يبحثونه ويتدبرونه بكل اهتمام .

٢٧١ — وواصل ممثل نيوزيلندا كلامه قائلا ان السلطة القائمة بالادارة بينت موقفها بكل وضـــوح ؛ فقد اكد الوزير الاسترالي لشئون الاقاليم من جديد ، في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، ان السياسة الاساسية التي تتبعها بالنسبة الى بابوا وغينيا الجديدة تقوم على مبدأ تقرير المصير ، وان من شأن السكان انفسهم ان يقرروا الاستقلال ان هم ارادوا ذلك .

٢٧٢ — واضاف ممثل نيوزيلندا قائلا ان هناك اسبابا وجيهة تدعو الى القول بأن الضغط الذي تمارسه الامم المتحدة لتأمين الاسراع بتقرير المصير ، مع التأكيد على الاستقلال ، قد اسفر عن نتيجة معاكسة للنتيجة التي كان يتوقعها الكثيرون ؛ وبالنظر الى حدوث هذا الضغط في مرحلة أخذ ابناء غينيـــا الجديدة يدركون فيها افتقارهم الى الوحدة القومية وتبعيتهم الاقتصادية ، فمن الجائز ان يكـــون ذلك الضغط قد زاد من قلقهم ازاء مستقبل يتمتعون فيه بالاستقلال .

٢٧٣ — وتساءل الممثل قائلا : ترى كيف يكون رد فعل مجلس الوصاية ازاء هذا الموقف الواضح الذي يتخذه معظم ابناء غينيا الجديدة في مرحلة التطور الحاليـــة واجاب قائلا انه من الممكـــن

Digitized by UNOG Library

الاسترشاد الى حد ما ، في هذا الصدد ، بالميثاق وباعلان منح الاستقلال . واضاف قائلا انه لا يوجد اى شك في ان السلطة القائمة بالادارة تنفذ بامانة الالتزام الذى يفرضه عليها الميثاق ، اى " العمل على انماء الحكم الذاتي ، والمراعاة الحقة لاماني السكان السياسية ، ومساعدتهم على انماء مؤسساتهم السياسية الحرة بالتدريج " ؛ اما فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) فانه نص بعبارات اصرح على ان ارادة الشعوب المستعمرة ورغبتها المعرب عنهما بحرية هما اللتان يكون عليهما المعول في آخر الامر . واشار الى ان ارادة سكان اقليم فينيا الجديدة المشمول بالوصاية ورغبتهم واضحتان في الوقت الحاضر : فهم لا يريدون ان تنقل جميع السلطات اليهم فورا .

٢٧٤ — وتطرق الممثل الى قرار الجمعية العامة ٢١١٢ (الدورة ٢٠) ، فقال ان صيغة هذا القرار ايضا مقيدة بالتحفظ التالي : " وفقا لرغبات السكان المعرب عنها بحرية " ؛ ومع ذلك فان نيوزيلندا ليست مستعدة لتأييد القرار ٢١١٢ (الدورة ٢٠) بشأن بابوا وفينيا الجديدة ، لانه بصيغته النهائية المتخذ بها ، يستبق الحكم الى حد كبير سواء فيما يتعلق بالنتيجة النهائية لتقرير المصير او بالموعد الذى يجب ان يمارس فيه ، ومثل هذا الحكم المسبق مبني على اعتبارات نظرية ضيقة ، ولا تبرره آراء السكان المعروفة .

٢٧٥ — وذكر ممثل نيوزيلندا ان ممارسة حق تقرير المصير قبل اوانها تنطوى على اخطار مماثلة للاخطار التي ينطوى عليها تأخير ممارسته الى ما بعد اوانه ، ونجد ، ريثما يتم ذلك ، ان عملية تقرير المصير قد اخذت تسير الآن في سبيلها بعد ان قامت اللجنة الخاصة بجميع المعلومات اللازمة عن آراء السكان في مستقبلهم .

٢٧٦ — واشار الممثل الى ان مجلس الوصاية كان قد اقترح ، فيما مضى ، بعض الاقتراحات المحددة فيما يتعلق بالخطوات التي كان من الممكن اتخاذها في سبيل منح السكان قسطا اكبر من الاستقلال الذاتي ؛ وعقب قائلا انه ربما كان قيام المجلس باصدار مثل هذه المقترحات المفصلة اقل ملاءمة في الوقت الحاضر الذى تعد اللجنة الخاصة توصياتها فيه بالاستناد الى آراء السكان انفسهم . وقال ان تقييم الاوليات المتصلة بهذه المسألة يرجع الى اللجنة الخاصة .

٢٧٧ — وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة ، فذكرت ان وفدها يلاحظ ، فيما يتعلق بالتطور الدستورى المقبل في الاقليم ، ان اللجنة الخاصة المعنية بالتطور الدستورى ، والتي انشأها المجلس النيابي ، لا تزال تقوم بتحقيقاتها في هذا الموضوع البالغ الاهمية . وقالت ان من الاساسي في الواقع مشاورة جميع سكان الاقليم بشأن الترتيبات الدستورية المقبلة ، وذلك لان السكان هم اهم ما يهم مجلس الوصاية ، ولا شك في ان من اللائق التماس آرائهم ولا وقبل ان يتخذ المجلس او السلطة القائمة بالادارة اية قرارات نهائية بشأن مستقبلهم السياسي .

٢٧٨ — وقالت ممثلة الولايات المتحدة انها ترى ان التقدم المشاهد في فينيا الجديدة لم يبلغ غايته بعد ؛ ولا يزال هناك الكثير مما يتعين على السلطة القائمة بالادارة وعلى السكان عمله لانماء تلك المنطقة والسير بها نحو تقرير المصير ، بيد ان الخطوات المتخذه حتى الآن خطوات

Digitized by UNOG Library

هامة ، وهي لا يخامرها اى شك في ان السلطة القائمة بالادارة سوف تستخدم جميع الوسائل الممكنة لتقريب السكان من ذلك اليوم الذى يمكن لهم فيه هم انفسهم ان يمارسوا بحرية حقهم غير القابل التصرف في تقرير المصير .

٢٧٩ — وتكلم ممثل الصين ، فقال انه ليس لمجلس الوصاية الحق في فرض ارادته او قراره ولا للسلطة القائمة بالادارة الحق في فرض ارادتها او قرارها على سكان اى اقليم مشمول بالوصاية خلافا لمصلحتهم .

٢٨٠ — وتكلم ممثل ليبيريا ، فقال ان الوفد الاسترالي لم يبد اية نية في التزام قرار الجمعية العامة ٢١١٢ (الدورة ٢٠) ، بل ومضى في تجاهله الى حد الامتناع عن تقديم تقرير عن تنفيذه الى المجلس ، وفقا لطلب الجمعية العامة . واشار الى ان ممثل السلطة القائمة بالادارة رد على سؤال طرح على وفده بشأن القرار ٢١١٢ (الدورة ٢٠) وتنفيذه بتلاوة مقطع من القرار الذى اتخذه المجلس النيابي في بورت موريسبي . وعقب قائلا انه لو كان السكان يتولون ادارة شئونهم بانفسهم ، فلربما كان هذا الرد كافيا ؛ ولكن وظائف المجلس النيابي محدودة للغاية ، وشغله الشاغل هو ما يمكن ان يدعى بالتصديق على سياسات الادارة ؛ هذا بالاضافة الى ان تكوين المجلس النيابي يدعو الى الشك فيما اذا كان يمثل السكان حق التمثيل .

٢٨١ — ومضى ممثل ليبيريا قائلا اذا اردنا ان نخص بالذكر من بين السكان الاهليين في غينيا الجديدة ناطقا بلسانهم يحسن التعبير عما يجول في خواطرهم فلن نجد من كلمته مسموعة اكثر من السيد غايز ، وقد ذكر الرجل علنا ان الحكومة الاسترالية قد جعلت اللجنة الخاصة تدور في حلقات مفرغة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بمستقبل السكان .

٢٨٢ — واردف الممثل يقول انه يود ، جادا ، ان يعلم ما هي حقيقة نوايا الحكومة الاسترالية فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للاقليم ، لا سيما وان وزير الدولة الاسترالي لشئون الاقاليم قد صرح بذلك الشكل القطعي انه ليس لدى حكومته اية رغبة في الاسراع بالتغييرات الدستورية .

٢٨٣ — واضاف قائلا ان البند (ب) من المادة ٧٣ من ميثاق الامم المتحدة تذكر على وجه التخصيص ما يكون دور السلطة القائمة بالادارة . فيبدو اذن واضحا من احكام الميثاق انه ليس امام وزير شؤون الاقاليم وحكومته في هذه الظروف من سبيل سوى سبيل الاسراع في احداث التغييرات الدستورية وانماء المؤسسات السياسية في الاقاليم بالتدريج .

٢٨٤ — واستطرد ممثل ليبيريا قائلا انه يبدو له ان استراليا قد اتخذت الآن موقف التكتم بالنسبة الى مستقبل الاقليم السياسي ، آملة ان تهدأ عاصفة الاستقلال السياسي في تلك الاثناء . واضاف قائلا ان وفده يرفض الاشتراك في هذه المؤامرة ، وسيواصل الالحاح على تحرير شعوب الاقليم التحرير السياسي والاقتصادى والاجتماعي الذى هو حق مشروع لهم .

Digitized by UNOG Library

٢٨٥ — واشار الممثل ، في هذا الصدد ، الى مايقال من ان نقل مقاليد الحكم الى سكان بابوا وغينيا الجديدة يولد اشد الصعوبات لاستراليا ، ولا سيما لاسباب تتعلق بالشئون الدفاعية .

٢٨٦ — وختم ممثل ليبيريا بيانه قائلا انه يجب ان تتخذ هذه الدورة قرارا بشأن شعب بابوا وغينيا الجديدة ، وهو شعب لم يعد منسيا .

٢٨٧ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان مجلس الوصاية ينظر في مسالة ذات اهمية قصوى ، هي مسألة الاوضاع القائمة في غينيا الجديدة ونتائج تنفيذ السلطة القائمة بالادارة لقرار الجمعية العامة ٢١١٢ (الدورة ٢٠) . واضاف قائلا انه يود ان يؤكد على ان هذا القرار قد دعا السلطة القائمة بالادارة الى " تحديد موعد قريب للاستقلال وفقا لرغبات سكان غينيا الجديدة وبابوا المعرب عنها بحرية " ؛ وقد تبين من تقرير السلطة القائمة بالادارة ومن الردود على الاسئلة التي طرحها اعضاء مجلس الوصاية انه لم يبذل حتى الآن الا اقل من القليل لتنفيذ احكام القرارين ٢١١٢ (الدورة ٢٠) و١٥١٤ (الدورة ١٥) ، كما في عدد من الحالات ان تجوهلت مصالح السكان الاهليين تجاهلا تاما ودست حقوقهم الاساسية تحت الاقدام .

٢٨٨ — وقال ايضا ان السلطة القائمة بالادارة قد لقيت ، في عدد من الحالات ، صعوبات في اخفاء نواياها الرامية الى تحويل هذا الاقليم المشمول بالوصاية الى الولاية السابعة من ولاياتها .

٢٨٩ — واضاف قائلا ان سياسة السلطة القائمة بالادارة لا تزال ترمي بكليتها الى تأمين سيادتها على هذه البقية الباقية من الاستعمار وخلق اوضاع لا يقصد بها تمهيد السبيل لنيل سكان بابوا وغينيا الجديدة الاستقلال والحكم الذاتي ، بل لاستخدام الاقليم في أغراض سياسية واقتصادية وعسكرية تتعارض تعارضا مباشرا مع مصالح سكان الاقليم ؛ وما زالت السلطة القائمة بالادارة تمتنع عن تنفيذ احكام قرارات الجمعية العامة العديدة بشأن هذا الاقليم .

٢٩٠ — ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان الحجج التي تتجدد في كل عام ، والقائلة بأن الوقت لم يحن بعد للتمكن من تحديد موعد لنيل الاستقلال ، حجج غير مقنعة على الاطلاق . واستشهد الممثل بعدة امثلة رأى انها تدل على ان من الممكن اليوم تحديد موعد قريب لاستقلال سكان بابوا وغينيا الجديدة . وذكر ان نظرية عدم نضوج سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية نظرية يتخذها المستعمرون منذ سنوات طويلة ستارا لاخفاء نشاطاتهم ، بيد ان الستار كشف عنها الان وعرف كذبها . واردف قائلا ان المستعمرين الاستراليين قد اضافوا الى هذه النظرية من عندياتهم عنصرا فيه شيء من الجدة : الا وهو تأكيدهم عاما بعد عام على الاوضاع الخاصة الفريدة التي يقولون انها قائمة في هذا الجزء من المحيط الهادئ ، وادعاؤهم بان الخبرة المكتسبة في الاقاليم الاخرى المشمولة بالوصاية لا تنطبق على هذا الجزء من العالم ، وان هذه الاوضاع الخاصة القائمة هناك تقتضي اتخاذ قرارات خاصة وما الى ذلك ؛ بيد ان جميع هذه الادعاءات القائلة بأن هذا الاقليم المشمول بالوصاية ليس مستعدا لنيل استقلاله تشكل تحديا مباشرا لمبادئ الامم المتحدة المتصلة بهذه المسألة وللروح التي تستلهمها في موقفها منها .

Digitized by UNOG Library

٢٩١ — واستطرد ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا ان على المجلس ان يشجب بقوة امتناع حكومة استراليا عن تنفيذ التوصيات التي اقرتها لجنة الاربعة وعشرين في عام ١٩٦٤ بشأن بابوا وغينيا الجديدة ، وهي توصيات لو نفذت لاتاحت ممارسة حق تقرير المصير ونيل الاستقلال في موعد قريب .

٢٩٢ — وقال ايضا ان نظام الوصاية والطريقة التي يتبعها الاستعمار الاسترالي في تطبيقه لم يعود اعلى الاقليم بأي تقدم ، الامر الذى يوجد حاجة ماسة للاسراع ، في هذا الاقليم المشمول بالوصاية ، في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واتخاذ التدابير الرامية الى نقل جميع السلطات في هذا البلد الى ممثلي السكان الاهليين وفقا لتوصيات الجمعية العامة للامم المتحدة .

٢٩٣ — واعرب الممثل السوفياتي في ختام بيانه عن امله في ان تحدد السلطة القائمة بالادارة ، في دورة مجلس الوصاية تلك ، موعدا لمنح الاستقلال لذلك الاقليم المشمول بالوصاية ، وان تقترح تدابير ملموسة لنقل جميع السلطات منها الى الاقليم المشمول بالوصاية .

٢٩٤ — وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة فأشار الى البيان الذى ادلى به وزير شؤون الاقاليم في البرلمان الاسترالي في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ بشأن موضوع غينيا الجديدة والمسائل التي اثارتها اللجنة المعنية بالتطور الدستورى في مباحثتها مع الحكومة الاسترالية ، وقال ان هذا الوزير ذكر ان الحكومة قد اكدت من جديد ان السياسة الاساسية التي تتبعها بالنسبة الى بابوا وغينيا الجديدة تقوم على مبدأ تقرير المصير ، وان من حق سكان الاقليم انهاء المركز الاقليمي الحالي ونيل مركز الاستقلال في الوقت اللازم ان هم ارادوا ذلك ؛ اما اذا رغب السكان في البقاء مرتبطين مع استراليا بعد تقرير المصير ، فان ذلك تقتضي موافقة الحكومة الاسترالية التي تكون قائمة في حينه .

٢٩٥ — واستشهد ممثل السلطة القائمة بالادارة ايضا ببيان ادلى به وزير شئون الاقاليم في ٧ تموز (يوليه) ١٩٦٦ وقال فيه ان السياسة الاساسية التي تتبعها الحكومة بالنسبة الى بابوا وغينيا الجديدة تقوم على مبدأ تقرير المصير ، وان حكومته ترى انه لن يكون من المناسب السعي الى اتخاذ اى قرار في الوقت الحاضر فيما يتعلق بانواع الارتباطات التي يمكن ان تكون مقبولة في وقت غير محدد في المستقبل اذا ما قرر سكان الاقليم السعي الى الارتباط المستمر مع استراليا .

٢٩٦ — وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة فقال ان اللجنة الخاصة التي عينها المجلس النيابي تعمل في الوقت الحاضر على التماس آراء السكان المنتمين الى جميع انحاء الاقليم فيما يتعلق بمسألة التطور الدستورى قبل تقديم تقرير عن هذا الموضوع الى المجلس النيابي ، وان المرجح انها ستتمكن من تقديم تقريرها في غضون شهر آب (اغسطس) ١٩٦٦ . واضاف قائلا انه يستبعد ان يكون اعضاء اللجنة انفسهم عارفين ، في هذه المرحلة من المداولات ، بالشكل النهائي الذى ينتظر ان تتخذه توصياتهم .

Digitized by UNOG Library

٢٩٧ — ومضى قائلا ان الحكومة الاسترالية انما دعت اعضاء اللجنة الخاصة الى كانبيرا واجراء المباحثات الاستطلاعية فيها لغرض واحد هو تمكينهم من تكوين فكرة اوضح عن انواع العلاقات الخاصة التي يمكن الأخذ بها في اية علاقة مقبلة قد تقام بين بابوا وغينيا الجديدة وبين استراليا . واضاف انه لا مناص من ان تشكل تلك المسألة واحدا من الاعتبارات الخاصة التي تعنى بها اللجنة ، وان من شأن السكان انفسهم ان يعلموا المجلس النيابي ، بواسطة اللجنة الخاصة ، بالشكل الذى يرغبون في ان تتخذه تلك العلاقة .

٢٩٨ — واستطرد الممثل الخاص قائلا انه بالنظر الى الشكوك التي اعرب عنها واحدا او اثنان من الممثلين بشأن نوايا الحكومة الاسترالية ازاء سكان غينيا الجديدة ، فهو يود ان يشير الى البيان الذى ادلى به وزير الدولة الاسترالي لشئون الاقاليم في ٧ تموز (يوليه) ١٩٦٦ . فقد ذكر هذا الوزير ان سياسة حكومته الاساسية فيما يتعلق ببابوا وغينيا الجديدة هي سياسة تقرير المصير . ومعنى ذلك ان سكان الاقليم احرار في انهاء المركز الحالي لاقليمهم واختيار مركز الاستقلال ان هم ارادوا ذلك . ومن الناحية الثانية فهم احرار ايضا في ابقاء اقليمهم استراليا ما ارادوا ذلك . وان هم ارادوا ، متى شاؤوا ممارسة حق تقرير المصير ، الابقاء على روابط مع استراليا ، فان شكل تلك الروابط يستلزم موافقة الحكومة الاسترالية التي تكون قائمة في حينه . وذكر الوزير ايضا انه لم يتشكل بعد اى رأى مشترك يجمع عليه الاقليم بكامله ، وان من الضرورى بناء اى تطور سياسي بناء سليما على رغبات السكان انفسهم . وقال ان التطور الدستورى في الاقليم يوجه نحو الحكم الذاتي الداخلي ؛ وتعتقد الحكومة الاسترالية انه ينبغي لأية خطوة جديدة تتخذ في هذا المضمار ان تتشى مع رغبات سكان الاقليم الحقيقية عندما تتخذه هذه الخطوة . ومن الاهمية بمكان بالنسبة الى سكان الاقليم ان تكون لديهم ثقة باستراليا . لان استراليا لن تتخلى عنهم . وقال الوزير ايضا ان الادارة ستستمر في تشجيع التقدم نحو نيل الحكم الذاتي الداخلي ولكن يجب ان لا يغفل التعهد بالانماء السياسي وجهات نظر السكان .

٢٩٩ — وذكر الممثل الخاص ان وزير شؤون الاقاليم قد اكد من جديد ، ببيانه هذا ، عزم الحكومة الاسترالية الصادق ، على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاق الوصاية وميثاق الامم المتحدة وفاء تاما . واضاف الى ذلك قوله انه بينما قد تحققت في غينيا الجديدة منجزات كثيرة ، فلا يزال يجب بذل جهود كبيرة ، وبامكانه ان يؤكد لاعضاء المجلس بأن الحكومة الاسترالية لا تنتوى الاقلال من جهودها ، بل انها ستواصل استخدام كافة الموارد التي تستطيع تعبئتها من اجل بلوغ غايتها بأسرع ما يمكن مراعية في ذلك مقتضيات الحيطة والحذر .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

ناورو

—٠—

الفرع الاول

عموميات

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

الاقليم والسكان

٣٠٠ — ان اقليم ناورو المشمول بالوصاية جزيرة صغيرة تقع في اواسط المحيط الهادىء على خط عرض صفر و ٣٢ ثانية الى الجنوب وخط طول ١٦٦ درجة و٥٥ ثانية الى الشرق . وتبلغ مساحتها ٢٦٣ ٥ آكرا ، ثلثاها على وجه التقريب ، اى ٦٥٨ ٣ آكرا ، مصنفة كمناطق فوسفاتية ، و ٥٨٥ آكرا اخرى منها مصنفة كأراضي صخرية . وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، كان مجموع عدد سكان ناورو ٥٦١ ٥ نسمة ، يتألفون من ٢٧٣٤ ناورويا ، و١٤٨١ من المنتمين الى جزر اخرى من جزر المحيط الهادىء ، و٩٠٠ صيني و٤٤٦ اوروبيا .

٣٠١ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات التالية :

" يلاحظ المجلس ان العلاقات القائمة بين السلطة القائمة بالادارة وبين ممثلي الشعب الناوروى لا تزال تتطور تطورا حسنا ، وان التقدم الذى احرز في الاقليم كان سريعا وجديرا بالثناء ويلاحظ المجلس كذلك ان سكان ناورو ينعمون بمتوسط دخل سنوى مرتفع ، وانعدام الامية ، وحسن الاحوال الصحية في الجزيرة ، وان ممثليهم يبرهنون عن كفاءة ومقدرة . "

Digitized by UNOG Library

المطلب الثاني

مستقبل الناورويين

٣٠٢ — اكد مجلس الوصاية من جديد ، في دورته الثانية والثلاثين ، ان احكام ميثاق الامم المتحدة ، واتفاق الوصاية ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقرار الجمعية العامة ١٥٤١ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ تنطبق كل الانطباق على اقليم ناورو المشمول بالوصاية .

٣٠٣ — ولاحظ المجلس ان نتائج المشاورات التي اجريت في تموز (يوليه) ١٩٦٤ بين الحكومة الاسترالية وبين مجلس حكومة ناورو المحلية بشأن مستقبل الاقليم وان لم تكن قاطعة في حد ذاتها ، فانها ادت مع ذلك الى عقد مؤتمر كانبيرا في حزيران (يونيه) ١٩٦٥ . ولاحظ كذلك انه تم الاتفاق في هذا المؤتمر الاخير على بعض المسائل الاساسية ، وهي : انشاء مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ؛ وتحديد معدلات جديدة للاتاوات لفترتي ١٩٦٤ — ١٩٦٥ و١٩٦٥ — ١٩٦٦ ولمعدل استخراج الفوسفات في ثانية هاتين الفترتين ؛ وانشاء لجنة خبراء تقنية مستقلة لدراسة مسألة استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة في ناورو . واسفرت المحادثات التي جرت في كانبيرا ايضا عن تعيين مواطن الخلاف واتخاذ التدابير المحددة لاجراء محادثات اخرى التماسا لحلها ؛ وفيما يلي بيان مواطن الخلاف : امكانية احراز المزيد من التقدم السياسي ، بما في ذلك نيل الاستقلال ؛ والحقوق المتصلة باستخراج الفوسفات وادارة هذا المرفق .

٣٠٤ — ولاحظ المجلس انه نظرا الى عدم تمكن السلطة القائمة بالادارة من التلبية التامة لشروط الناورويين بتمكينهم من التوطين كشعب مستقل والتمتع بالسيادة الاقليمية في موطنهم الجديد ، ونظرا الى عدم قبولهم عرض الجنسية الاسترالية ، فانهم قرروا عدم قبول اقتراح توطينهم في جزيرة كورتيس وصرفت الحكومة الاسترالية النظر عن هذا المشروع .

٣٠٥ — ولاحظ المجلس ايضا ان ممثلي الشعب الناوروى والحكومة الاسترالية قد اتفقوا في مؤتمر كانبيرا لعام ١٩٦٥ على ان تنظر السلطة القائمة بالادارة ، بالتعاون مع ممثلي الناورويين ، نظرا ايجابيا في اية مقترحات تبشر بتمكين الشعب الناوروى من التوطن على اساس مقبول لديهم ويكون من شأنه حفظ هويتهم القومية .

٣٠٦ — وايد المجلس رأى البعثة الزائرة الموفدة الى ناورو في عام ١٩٦٥ ، ومفاده ان مسألة مستقبل الشعب الناوروى مرتبطة ارتباطا وثيقا ببحثهم عن توطين ، آخر ، وبأنه يجب عدم التخلي عن فكرة التوطين ، وبأن من المفيد مضاعفة الجهود الرامية الى ايجاد اساس للاتفاق .

Digitized by UNOG Library

٣٠٧ — ولاحظ المجلس ان ممثلي الشعب الناوروى في موءتمر كانبيرا قد اقترحوا تحديد تاريخ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ موعدا نهائيا لنيل الاستقلال دون مزيد من التأخير ، وان الوفد الاسترالي الى هذا الاجتماع قد اشار الى ان السلطة القائمة بالادارة لا ترى من المناسب ان تحدد اى موعد نهائي لنيل الاستقلال او الحكم الذاتي التام قبل ان يعرف من الخبرة العملية كيف يقوم المجلس التشريعي بعمله ؛ بيد ان السلطة القائمة بالادارة قد اقترحت ان تجرى ، بعد خبرة عامين او ثلاثة اعوام (اى سنة ١٩٦٨) بعمل المجلس التشريعي والمجلس التنفيذى ، محادثات جديدة بشأن امكانية تحقيق تقدم سياسي جديد .

٣٠٨ — واكد المجلس من جديد حق الشعب الناوروى في نيل الحكم الذاتي او الاستقلال ، وحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على تلبية رغبة الممثلين الناورويين في اجراء محادثات جديدة بشأن مسألة الاستقلال في عام ١٩٦٧ ، واعرب عن امله في ان يتسنى في هذه المحادثات ايجاد حل يرضى الناورويين .

٣٠٩ — واكدت الجمعية العامة من جديد ، في قرارها ٢١١١ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، حق شعب ناورو ، غير القابل للتصرف ، في الحكم الذاتي والاستقلال ؛ والتمست من السلطة القائمة بالادارة ان تحدد اقرب موعد ممكن لنيل الشعب الناوروى استقلاله وفقا لرغباته ، على ان لا يتجاوز ذلك ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ؛ ولمحت السلطة القائمة بالادارة الى اعلام مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار .

٣١٠ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها عن ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، انها لبت في عام ١٩٦٥ طلبي الناورويين التاليين :

(أ) صرف النظر عن الاقتراح الرامي الى تملك جزيرة كورتيس لجعلها موطنا جديدا للناورويين ؛

(ب) انشاء لجنة تقنية مستقلة لدراسة آثار وامكانيات استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة (انظر كذلك الفقرة ٣٦٦ ادناه) .

٣١١ — وانهى الممثل الخاص الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان عضو المجلس هامر دى روبورت قدم ، في الجلسة الاولى المستأنفة للمجلس التشريعي الذى بدأ في الاجتماع في ايار (مايو) ١٩٦٦ ، اقتراحا بتعيين لجنة خاصة موءلفة من عضوين رسميين واربعة اعضاء منتخبين من اعضاء المجلس للنظر في تقرير عن انسب الوسائل التي يستطيع الشعب الناوروى بها نيل الاستقلال التام في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

٣١٢ — وقد اعتمد المجلس هذا الاقتراح ، ولكن العضوين الرسميين رأيا انه من غير المناسب لهما ، ان لم يكن من غير الطبيعي ، ان يقبلا التعيين في اللجنة الخاصة . وبناء على ذلك فقد عمد المجلس التشريعي ، في جلسته الثانية المنعقدة في ايار (مايو) ، الى تعيين خمسة اعضاء

Digitized by UNOG Library

منتخبين للجنة الخاصة ، وهم السادة : هـ.دى روبورت حامل وسام الامبراطورية البريطانية ، و أ. بيرنيك ، وج . أ. بوب، وج . د. اودوا ، وب . د يتودامو .

٣١٣ — واعلمت السلطة القائمة بالادارة المجلس ايضا في دورته الثالثة والثلاثين انه من المتوقع في المستقبل القريب استئناف المحادثات الودية الجارية الآن بين الوفد المشترك الذى يمثل الحكومات القائمة بالادارة والوفد الذى يمثل الشعب الناوروى بشأن الترتيبات التي ينبغي اتخاذها في المستقبل لادارة مرفق الفوسفات تقرير لجنة الخبراء عن امكانية استصلاح الاراضي المستنزفة .

٣١٤ — ورأت السلطة القائمة بالادارة انه قد حدثت تطورات كبيرة وتقدم عظيم في الميدانين السياسي والاقتصادى خلال الاثني عشر شهرا الماضية ؛ اذ لم يؤد انشاء المجلس التشريعي في ٣١ كانون الثاني (يناير) وانشاء المجلس التنفيذى الى تلبية مطالب الشعب الناوروى فحسب ، بل وادى كذلك الى ايجاد الفرص التي كانوا يسعون اليها لزيادة خبرتهم في طرق الحكم وادارة الشئون اليومية للجزيرة . وذكرت انه يمكن ان تهيء تلك التطورات وهذه الخبرة المتزايدة اساسا مناسبا مفيدا للمحادثات المقبلة التي اقترحت السلطة القائمة بالادارة اجراءها ، بعد عامين او ثلاثة من انشاء المجلسين التشريعي والتنفيذى ، بشأن امكانية توسيع مسئوليات الناورويين في الميدان التنفيذى .

٣١٥ — وانهى هامر دى روبورت ، عضو المجلس التشريعي واحد اعضاء الوفد الاسترالي والزعيم الاكبر المنتخب للشعب الناوروى ، الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ان لدى الناورويين رغبة قوية صادقة في البقاء شعبا لامة صغيرة متميزة ، كما هي حالهم من بعض الوجوه ؛ ومهما يكن من قلة عددهم وصغر شأنهم في نظر الآخرين ، فهم يرغبون في ان يكونوا احرارا في حفظ تجانسهم والبقاء شعبا متميزا وامة متميزة . وقال انهم مقتنعون اقتناعا راسخا بانه لا يمكن تحقيق رغباتهم وامانيهم هذه الا اذا نالوا الاستقلال والسيادة ، وانهم يريدون ان ينالوا الاستقلال في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، ولن يقبلوا بأى تأخير في منح الاستقلال . وذكر ان الرأى الذى وصل اليه الناورويون بعد روية وتفكير هو ان من الخير لهم ان ينالوا الاستقلال عاجلا لا آجلا ؛ اما ادماجهم او تمثيلهم في بلد اكبر فمعناه تفككهم وانقراضهم التام كشعب .

٣١٦ — كذلك انهى هامر دى روبورت ، عضو المجلس التشريعي واحد اعضاء الوفد الاسترالي والزعيم الاكبر للشعب الناوروى ، الى مجلس الوصاية ان اهم عنصرين من عناصر الاستقلال الاساسية يمكن ان يحددهما الناورويون بوضوح هما : اولا ، موطن يمكن لهم فيه البقاء كمجتمع محلي مستقل والعيش على الدوام ؛ وثانيا ، اقتصاد قابل للبقاء بمقدار ما يستطيع الناورويون المحافظة على بقائه .

٣١٧ — ومضى قائلا ، فيما يتعلق بالموطن الدائم ، ان عدم وصول الحكومة الاسترالية والشعب الناوروى الى اتفاق بشأن التوطين لا يترك امام الشعب الناوروى من سبيل سوى ان يقرروا البقاء في ناورو جزيرتهم ؛ ولكي يتمكن هذا الشعب من البقاء في ناورو ، فلا بد من استصلاح هذه الجزيرة استصلاحا تاما ، وتقع مسئولية هذا الاستصلاح على عاتق السلطة القائمة بالادارة ؛ اما في حال نيل ناورو الاستقلال في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، فان مسئولية استصلاح الجزيرة ستقع ،

Digitized by UNOG Library

اعتبارا من ذلك التاريخ ، على عاتق الناورويين انفسهم .

٣١٨ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" ان المجلس يؤكد من جديد ان احكام ميثاق الامم المتحدة ، واتفاق الوصاية ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ٢٠) وقرار الجمعية العامة ١٥٤١ (الدورة ١٥)) ، تنطبق كل الانطباق على اقليم ناورو المشمول بالوصاية .

" ويؤكد المجلس من جديد ايضا حق شعب ناورو غير القابل للتصرف في تقرير المصير أو الاستقلال او كليهما .

" ويشير المجلس الى ان البند (ب) من المادة ٧٦ من الميثاق تنص على ان من الاهداف الرئيسية لنظام الوصاية الدولي تعزيز التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية والسير بهم تدريجيا نحو الحكم الذاتي او الاستقلال حسبما يتلائم مع الظروف الخاصة لكل اقليم وسكانه ، ووفقا لرغبات السكان المعنيين المعرب عنها بحرية . ويشير المجلس كذلك الى ان الشعب الناوروى قد اعرب بحرية ، عن طريق ممثليه المنتخبين ، عن رغبته في نيل الاستقلال في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، وان الجمعية العامة التمست ، بقرارها ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، من السلطة القائمة بالادارة ان تحدد اقرب موعد ممكن لنيل الشعب الناوروى استقلاله وفقا لرغباته ، على ان لا يتجاوز ذلك ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

" ويلاحظ المجلس انه قد تم ، في عام ١٩٦٦ ، انشاء المجلس التشريعي الذي تتألف اكثريته من اعضاء اهليين منتخبين ، ومجلس تنفيذي يتألف من عدد متساو من الاعضاء الرسميين والاعضاء الاهليين المنتخبين ، وهو يرحب بهذه الخطوة ويعتبرها خطوة هامة في سبيل الحكم الذاتي . ويلاحظ المجلس ايضا ان المجلس التشريعي قد انشأ لجنة خاصة وعهد اليها بمهمة اعداد تقرير عن الوسائل التي يمكن بواسطتها نيل الاستقلال في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

" واذ يأخذ المجلس بعين الاعتبار ان السلطة القائمة بالادارة قد رأت انه يجب اجراء محادثات بشأن تحقيق المزيد من التقدم السياسي في غضون سنتين او ثلاث سنوات بعد انشاء المجلسين التشريعي والتنفيذي ، وان الممثلين الناورويين قد طلبوا تأمين اجراء هذه المحادثات في عام ١٩٦٧ ، يحيط علما بأن الزعيم الاكبر لا يتوقع قيام اية صعوبة في ترتيب امر اجراء هذه المحادثات في عام ١٩٦٧ . ويوصي المجلس السلطة القائمة بالادارة بالنظر الجدي في رغبة الشعب الناوري ، التي اعرب عنها بحرية عن طريق ممثليه المنتخبين ، في ان ينال الاستقلال في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

" ويحيط المجلس ، تصريح السلطة القائمة بالادارة بأنها تؤيد الرأي الاجماعي الذي اعربت عنه البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ ، والذي يقول بعدم التخلي عن فكرة التوطين ، كما يلاحظ ان

Digitized by UNOG Library

السلطة القائمة بالادارة قد وافقت على النظر ، بالتعاون مع ممثلي الشعب الناوروى ، في اية مقترحات تبشر بتمكين الشعب الناوروى من التوطن على اساس مقبول لديهم ويكون من شأنه حفظ هويتهم القومية .

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٣١٩ — تكلم ممثل الولايات المتحدة ، فقال ان ناورو جزيرة صغيرة ونائية نسبيا عن بقية انحاء العالم ؛ واذا استثنينا فوسفاتها ، فلا توجد فيها اية موارد طبيعية غير نذر يسير . واضاف قائلا ان المناطق الصالحة للزراعة او لتربية الماشية في تلك الجزيرة تكاد تكون معدومة ؛ وبناء على ذلك ، فلم يكن ثمة بد من ان تعتمد الجزيرة ، في الدرجة الاولى ، على استيراد المواد الغذائية والمواد الضرورية الاخرى . واشار الى ان السلطة القائمة بالادارة لم تهمل تعزيز انماء الجزيرة بالرغم من العقبات ؛ بل نرى ، على العكس من ذلك ، ان التقدم كان سريعا وممتازا بوجه عام في جميع الميادين تقريبا . وذكر ، على سبيل المثال ، الميدان الاجتماعي ، فقال انه بذلت فيه جهود عظيمة ، وان السلطة القائمة بالادارة قامت عموما ، بشكل تستحق عليه الثناء ، بمسئولياتها فيما يتعلق بتزويد الشعب الناوروى بنظام تعليمي جيد وبخدمات صحية جيدة .

٣٢٠ — وتكلم ممثل فرنسا فأكد من جديد الموقف الذى اتخذته فرنسا في الدورة الثانية والثلاثين ؛ وهو النظر الى اماني سكان ناورو بأعظم العطف ؛ واعرب عن امله في ان تؤدى المفاوضات التي ستجرى من جديد مع السلطة القائمة بالادارة الى تحقيق رغباتهم المعرب عنها بحرية تحقيقا تاما .

٣٢١ — ولاحظ ممثل فرنسا ان العلاقات بين السلطة القائمة بالادارة وممثلي الشعب الناوروى ما زالت تتطور تطورا مشجعا ، وان المحادثات بين الطرفين مستمرة .

٣٢٢ — كذلك اشار الى احراز تقدم هام في سبيل الحكم الذاتي الداخلي اثر انشاء المجلس التشريعي والمجلس التنفيذى ، والى ان الناورويين متعلقون بخاصيتين اساسيتين من خصائص الاستقلال ، هما الوطن والاقتصاد القابل للبقاء .

٣٢٣ — وتكلم ممثل الصين ، فذكر ان حالة ناورو فريدة لا بسبب صغر رقعتها وقلة عدد سكانها بل لان الجزيرة لا تتقدم الى سكانها غير امكانيات اقتصادية ضئيلة ، فيما عدا الموارد الفوسفاتية التي لا ينتظر لها هي ذاتها ان تعمر اكثر من مدة محدودة تقدر بحوالي اربعين سنة اذا استمر استخراجها بالمعدل الحالي . واضاف قائلا انه لا توجد في الجزيرة اية صناعة اخرى ، وانه ليس ثمة كبير امل في امكان النهوض بالزراعة فيها على الوجه الملائم بسبب قلة الاراضي الصالحة للزراعة والافتقار الى مصدر دائم للمياه . وبين ان الامكانيات الاقتصادية الوحيدة تكمن في الموارد البحرية المتوفرة

Digitized by UNOG Library

في المناطق البحرية المحيطة بها . واستدرك قائلا ان مرفق الفوسفات قد ادى ، مع كل هذا الى رخاء الشعب الناوروى .

مطلب وحيد

مستقبل النـــاورويـــن

٣٢٤ — تكلمت ممثلة ليبيريا فقالت ان البت في مستقبل شعوب الاقاليم المشمولة بالوصاية لا يرجع، وفقا للمادة ٧٦ ب من ميثاق الامم المتحدة ، الى مجلس الوصاية ولا الى السلطة القائمة بالادارة ، وانما يرجع الى سكان تلك الاقاليم واليهم وحدهم . واكدت على ان الشعب الناوروى قد اعلن كما اعلـــم السلطة القائمة بالادارة ومجلس الوصاية على السواء عن طريق ممثليه ، انه قد اختار لنفسه الاستقـلال ، وانه يريد ان يصبح هذا الاستقلال نافذا اعتبارا من ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ . واشارت الى ان الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) تلتمس من السلطة القائمة بالادارة ان تحدد اقرب موعد ممكن لنيل الشعب الناوروى استقلاله وفقا لرغباته ، على ان لا يتجـاوز ذلك ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

٣٢٥ — وقالت ممثلة ليبيريا ايضا انها لا تشاطر السلطة القائمة بالادارة رأيها القائل بأنـــه يجب اولا ان يتاح للهيئتين الدستوريتين الجديدتين الوقت اللازم لاظهار كيفية تسييرها لاعمالهـــا .

٣٢٦ — واوصت المجلس بدعوة السلطة القائمة بالادارة الى تنفيذ الفقرة ٣ من منطوق قـــرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) .

٣٢٧ — وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية فأعربت عن سرورها لعلمها ان المجلس التشريعي قد انشأ لجنة خاصة لدراسة اصلح الوسائل التي يمكن للشعب الناوروى نيل استقلاله بواسطتها . واعربت عن املها في ان تجرى اللجنة مشاورات مستفيضة مع جميع قطاعات الشعب الناوروى .

٣٢٨ — واشارت الى ان الشعب الناوروى خطى لتوه الخطوات الاولى نحو الحكم الذاتي بانشاء المجلسين التشريعي والتنفيذى . كما ذكرت ان ممثلي الشعب الناوروى قد اعربوا عن رغبتهم في نيل الاستقلال ، وان السلطة القائمة بالادارة لم تعارض ذلك ، وانما بينت ان على الشعب الناوروى ان يبحـــث جميـــع الامكانيات المتوفـــرة لـــه عنـــد ممارسته لحقـــه في تقرير المصير . وقالـــت انها تتفهم كل التفهم رغبة الناورويين في المحافظة على هويتهم ولكنها تأمل في الوقت الحاضر ، وريثما تظهر نتائج تقرير منظمة الاغذية والزراعة ، ان يتحلى الناورويون برحابة الصدر فيما يتعلق بامكانيـــة توطينهم في مكان جديد كوسيلة لتجنب ما يمكن ان يشكل معضلة اقتصادية خطيرة .

٣٢٩ — واردفت ممثلة الولايات المتحدة الامريكية قائلة انها ترى انه يترتب على مجلس الوصاية ان يرحب بجميع الخطوات التي اتخذت خلال السنة الفائتة لتأمين تقدم الاقليم بالتدريج نحو الحـــكم

Digitized by UNOG Library

الذاتي ، وكذلك بالتدابير الرامية الى حل المشاكل المعلقة المتصلة بمستقبل الجزيرة الاقتصادي ؛ بالنظر الى توقع استئناف المحادثات بين السلطة القائمة بالادارة والممثلين الناورويين ، فان على مجلس الوصاية ان يلاحظ ان ثمة خططا ملموسة يجرى وضعها لتسوية مختلف المسائل المتبقية ، كما ان عليه ان لا يحاول ، في الوقت الحاضر ، استباق الحكم على نتائج تلك المحادثات .

٣٣٠ — وتكلم ممثل فرنسا ، فأحاط علما بقرار سكان ناورو المعبر عن عزمهم على البقاء في الجزيرة وعن تخليهم ، في الوقت الحاضر على الاقل ، عن فكرة تركها . ولاحظ ، في هذا الصدد ، ان عدد السكان يتزايد باستمرار ، وان كثافة سكان ناورو ستزداد من ١٣٥ نسمة في الكليومتر المربع حاليا ، الى ٤٥٠ نسمة في الكيلومتر في عام ١٩٩٠ .

٣٣١ — واشاد ممثل فرنسا بالسلطة القائمة بالادارة للطريقة التي ادت بها مهمتها . وقال انها قد حققت نتائج هامة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ناورو ، كما تمكنت من اقامة علاقات تتسم بالثقة مع الشعب الناوروى . واضاف قائلا ان تصرفاتها بنيت على فهم تام لمشاكل المجتمع الناوروى ، وذلك امر لا يسع الناورويين بدورهم ، الا ان يقابلوه بأعمق مشاعر الامتنان وابقاها ؛ وهكذا فقد سارت السلطة القائمة بالادارة بالشعب الناوروى الى عتبة الاستقلال .

٣٣٢ — وارد ف ممثل فرنسا قائلا ان السلطة القائمة بالادارة قد ذكرت ان الاستقلال لا يمكن ان يتحقق الا اذا تأكدت من حسن سير مؤسسات الحكم الذاتي الداخلي ، وهي مؤسسات لما يمضي على تأسيسها غير بضعة شهور . وعلق على ذلك قائلا ان الاهتمام بهذا الامر مشروع للغاية ، بيد انه يرى ان نتائج المحادثات المقبلة المتصلة بالمشكلة الاساسية ، اى مشكلة الفوسفات ، ستتيح للسلطة القائمة بالادارة ولمجلس الوصاية في دورته المقبلة معرفة مدى استعداد الشعب الناوروى للتحكم في مقدراته بنفسه وممارسة حقه في تقرير المصير ؛ وبذلك يمكن التوفيق بين الامور التي هي موضع اهتمام السلطة القائمة بالادارة وبين رغبات ممثلي الشعب الناوروى .

٣٣٣ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فقال انه لم يتضح من الزعيم الاكبر ما اذا كان الشعب الناوروى قد تخلى عن فكرة التوطين . واضاف قائلا ان وفده يأسف لانقطاع المحادثات المتعلقة بجزيرة كورتيس ويأمل في ان يتسنى الوصول ، في الوقت المناسب ، الى نوع من الاتفاق بين الشعب الناوروى والسلطة القائمة بالادارة على التوطين . وقال ان وفده ، اذ يضع ذلك في اعتباره ، يرحب ببيان الممثل الخاص الذى قال فيه ان السلطة القائمة بالادارة مستعدة للنظر في اى اقتراح مناسب بشأن التوطين يمكن ان يعرض عليها .

٣٣٤ — اما فيما يتعلق بالمستقبل ، فقد ذكر ممثل المملكة المتحدة ان وفده يؤيد الملاحظات التي ابداها الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة فيما يتعلق برغبة الزعيم الاكبر في نيل ناورو الاستقلال في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، وقال فيها ان السلطة القائمة بالادارة اكثر حذرا ، كما اقترح الانتظار ريثما يتاح للمجلسين التشريعي والتنفيذى الوقت الكافي لاثبات وجودهما واكتساب شيء من الخبرة ، وذكر المجلس بأن الزعيم الاكبر نفسه ، عندما اعرب من تطلعه الى المحادثات

Digitized by UNOG Library

التي ستجرى في هذا الصدد في عام ١٩٦٧ ، اشار الى انه لا يتوقع مجابهة اية مشكلة في هـــذا المضمار .

٢٢٥ — وتكلم ممثل الصين ، فقال انه ينبغي ، عند النظر في مستقبل الاقليم ، ان تـــكون متطلبات المستقبل هي المنار الذى يسترشد به في البحث عن حل للمشكلة يتفق مع رغبات الشعـــب الناورو ومصالحه . واشار الممثل الى ان البيان الذى ادلى به الزعيم الاكبر هامر دى روبورت امام مجلس الوصاية في جلسته ١٢٨٥ قـد بدد كل ما يمكن وجوده من شكوك بشأن نوايا ورغبات الشعـب الناورو فيما يتعلق لمستقبله ، ولكنه ذكر بالرأى الصيني السابق فيما يتعلق بتطور المجتمع الناورو تطورا يؤمن له الحكم الذاتي التام والارتباط ، مختارا ، مع جماعة مجاورة مستقـلة اكبر منه .

٢٢٦ — ولاحظ ممثل الصين ان ما حدث من تطور وتقدم عظيمين خلال الاشهر الاثني عشـرة الماضية قد ساعد الشعب الناورو ، من غير شك ، على اكتساب الخبرة التشريعية والتنفيذية اللازمـة له للاضطلاع وشيكا بمسئولية الحكم الذاتي التام .

٢٢٧ — واحاط الممثل علما بالبيان الصريح الذى ادلى به الزعيم الاكبر ، هامر دى روبـورت ، وقال انه لا يرى سببا يدعو الى التأخر في تلبية رغبات الشعب الناورو . وقال ايضا انه لا يستطيـع ان يرى اى سبب يدعو المجلس الى حث الناورويين على تحديد موعد نهائي ليس من اختيارهم . واشار الى ان الزعيم الاكبر قد اعلم مجلس الوصاية ان بحث وتقرير الموعد الذى يجب ان تنال فيه ناورو الاستقلال اصبح الآن من شأن الناورويين والسلطة القائمة بالادارة . ورأى انه ينبغي للمجلـــس ان يطمئن الزعيم الاكبر وزملائه بأنه ليس لمجلس الوصاية اية نية ، كما وليس له اى حق ، في التدخـل في شئون ناورو خلافا لرغبات شعبها ومصالحه .

٢٢٨ — ولاحظ ممثل الصين ايضا ان الزعيم الاكبر قد اعترف بصراحة بأنه يتوقع ان تواجه ناورو بعض المصاعب بعد نيلها الاستقلال . وقال انه ليس من السهل المحافظة على مستوى معيشة مرتفـع نسبيا وتأمين حسن سير اعمال الاجهزة الحكومية .

٢٢٩ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقال ان الطريقة الصحيحة الوحيدة لايجاد حل لمشكلة ناورو هي مراعاة مصالح السكان الاساسية ومنح الاقليم الاستقلال السياســـي والاقتصادى الحقيقي في اسرع وقت ممكن . واضاف ان السلطة القائمة بالادارة ، بعد ان حالـت دون انماء المؤسسات السياسية عموما في الاقليم المشمول بالوصاية ، قد ادعت ولا تزال تدعي ان السكان الاهليين اميون غير مستعدين لنيل الاستقلال . وذكر ان السلطة القائمة بالادارة تعلل امتناعهـا عن منح الاستقلال بحجج واهية ، زاعمة ان الشعب الناورو لم يتقن بعد فن الحكم الذاتي ولا يزال يفتقر الى النضوج اللازم لادارة دفة نظام ادارى كبير التقدم ؛ ولكن الواقع هو ان الشعب الناورو ، الذى يشكل عدد الملمين بالقراءة والكتابة منه نسبة مئوية عالية جدا ، يتمتع بالاستعداد الكافي لممارسة المهام المترتبة على الحكم الذاتي .

Digitized by UNOG Library

٢٤٠ ـ ومضى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قائلا انه اذا لم تتخذ تدابير عاجلة جدا فان الاستعمار لا يطلق سراح ضحاياه بارادته ، كما ان في امكانه ان ينزل بسكان اقليم ناورو المشمول بالوصاية ويلات اعظم . وبين ان تنفيذ مثل تلك التدابير يطلب من الامم المتحدة ان تراقبها مراقبة شديدة ؛ وان على الامم المتحدة ان تطالب بالغاء جميع الاتفاقات الرامية الى تقييد سيادة ناورو . وقال ان من الاساسي ان يلغى فورا كل مرسوم حكومي صادر او يمكن اصداره في المستقبل بشأن ضم اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي الى السلطة القائمة بالادارة . واشار الى ان السلطة القائمة بالادارة تقوم باعداد مثل هذه الخطط.

٢٤١ ـ كذلك اشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الفقرة ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (الدورة ١٥) ، فذكر انه لا توجد اية شعوب في الاقاليم المشمولة بالوصاية ليست مستعدة لنيل الاستقلال ، ولكن توجد سلطات قائمة بالادارة تعارض في القضاء على الاستعمار . واضاف قائلا ان الاستعمار ، بجميع اشكاله وصوره ، بما في ذلك الشكل الذى يتخذه في نظام الوصاية ، مظهر معيب من مظاهر القرن العشرين .

٢٤٢ ـ وختم الممثل السوفياتي بيانه قائلا ان وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤكد تأييده لمطالب الشعب الناوروى فيما يتعلق بمنحه الاستقلال في موعد يقرره ممثلوه .

٢٤٣ ـ وتكلم ممثل نيوزيلندا ، فقال ان السنة المستعرضة سنة هامة في تطور ناورو السياسي . وشدد على ان انشاء مجلس تشريعي يمثل جميع سكان البلد تمثيلا مباشرا يعتبر من اعظم التطورات اهمية بالنسبة الى التقدم السياسي في الاقاليم المستعمرة .

٢٤٤ ـ واضاف قائلا انه ليس من الممكن ، اذن ، الحط من شأن انشاء مجلس تشريعي ذى سلطات واسعة فضلا عن مجلس تنفيذى . وبين ان انشاء هذين المجلسين يمثل خطوة نحو تقرير المصير ، وهي خطوة اتخذت بناء على طلب الناورويين انفسهم ، وجاءت متفقة مع تقرير مجلس الوصاية لعام ١٩٦٥ ، والفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٢١١١ (الدورة ٢٠) .

٢٤٥ ـ ومضى قائلا ان من التطورات ذات المغزى بالنسبة الى مجلس الوصاية ان المجلس التشريعي الجديد قد انشأ لجنة خاصة اسند اليها مهمة اعداد تقرير عن وسائل تحقيق الهدف الذى اشار اليه الزعيم الاكبر ، الا وهو نيل الاستقلال في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ .

٢٤٦ ـ واكد ممثل نيوزيلندا من جديد انه ليس في نية حكومة نيوزيلندا ولا من اهدافها ان تنكر على الناورويين حق تقرير المصير . واشار الى ان قادة الناورويين يواجهون اتخاذ قرارات خطيرة تتعلق بالمستقبل ، والى ان الزعيم الاكبر كان قد صرح تأمين موطن دائم واقتصاد قابل للبقاء في المدى الطويل هما العنصران الاساسيان لمستقبل مضمون . واستطرد قائلا انه ربما كان من الضرورى الاسراع في اتخاذ قرار نهائي بشأن مسألة الموطن الدائم . ورأى انه قد يتبين ان النفقات

Digitized by UNOG Library

المترتبة ، سواء على استصلاح الجزيرة او على التوطين ، تبلغ درجة من الضخامة تجعل من المتعذر ، ماليا ، الرجوع عن اى قرار يكون قد اتخذ في هذا الشأن . وقال انه لا بد كذلك من مواجهة مشكلة تأمين اقتصاد قابل للبقاء في المدى الطويل لجزيرة صغيرة نائية ليس لها سوى مورد اقتصادى واحد سائر في طريق الزوال . واختتم كلامه بقوله ان المفاوضات جارية بشأن المسائل التي يتوقف عليها مستقبل الاقليم ، وفي امكان المجلس ان يعرب عن امله في ان تنتهي تلك المفاوضات باتفاق يرضي جميع الاطراف المعنيين .

٣٤٧ - وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، فقال انه ربما وجد مجلس الوصاية في انشاء المجلسين التشريعي والتنفيذى في الموعد الذى حدده الممثلون الناورويون ، والاتجاه الذى اتخذته المحادثات الجارية بين السلطة القائمة بالادارة والناورويين ، والنتائج التي انتهت اليها تلك المحادثات ، ما يدل على ان التقدم السياسي والانماء الاقتصادى يسيران جنبا الى جنب ، وذلك وفقا لفكرة " العناصر الاساسية التي شرحها الزعيم الاكبر ، وبطريقة من شأنها ان تبشر بالامل الوطيد في الاستقرار والمساعدة على احداث اى تغيير آخر قد يتفق على احداثه في النظام السياسي .

٣٤٨ - واشار الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة الى ان بعض اعضاء مجلس الوصاية قد اعربوا ، اما صراحة او تلميحا ، عن املهم في استمرار امكانية البحث عن موطن آخر للشعب الناورو وايجاده ، فذكر ان السلطة القائمة بالادارة تنظر الى هذه الناحية من نواحي المسألة في ضوء الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاق الوصاية الذى تعهدت فيه ، بين اشياء اخرى ، بتعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعي والتعليمي والثقافي لسكان ناورو ، بقدر ما تسمح به ظروف الاقليم . وبين ان السلطة القائمة بالادارة تشاطر البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ رأيها الاجماعي في وجوب عدم التخلي عن فكرة التوطين ، كما انها تبدى استعدادها للنظر الجدى في اى اقتراح قد يود الممثلون الناورويون تقديمه في هذا المضمار .

٣٤٩ - ولفتت ممثلة ليبيريا الانظار الى مشروع المقررات والتوصيات التالي الذى اقترحته بوصفها عضوا في لجنة الصياغة لناورو :

" ان المجلس، اذ يأخذ بعين الاعتبار ان السلطة القائمة بالادارة قد رأت انه يجب اجراء محادثات بشأن تحقيق المزيد من التقدم السياسي في غضون سنتين او ثلاث سنوات من انشاء المجلسين التشريعي والتنفيذى ، وان الممثلين الناورويين قد طلبوا تأمين اجراء هذه المحادثات في عام ١٩٦٧ يحيط علما بأن الزعيم الاكبر لا يتوقع قيام اية صعوبة في ترتيب امر اجراء هذه المحادثات في عام ١٩٦٧ ، ويوصي المجلس السلطة القائمة بالادارة باجراء المحادثات خلال تلك السنة .

Digitized by UNOG Library

" ويحث المجلس السلطة القائمة بالادارة ، وفقا للرغبات التي اعرب عنها الناورويون ، على منح الاستقلال لناورو في اقرب موعد ممكن ، على ان لا يتجاوز ذلك ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ " (١).

٣٥٠ - وذكر ممثل نيوزيلندا ، تعليلا لاقتراعه على الجملة الاخيرة من الفقرة الاولى ، ان امتناعه عن الاقتراع يجب ان لا يعتبر بمثابة التزام من حكومة نيوزيلندا فيما يتعلق بموضوع المسألة التي اقترع عليها المجلس .

٣٥١ - وانتقل الى تعليل اقتراعه على الفقرة الثانية فقال ، ان اقتراعه يجب ان لا يفسر على انه ينطوي ، بأي وجه من الوجوه ، على معارضة لممارسة الناورويين لحق تقرير المصير . واضاف قائلا انه يرى ان مسألة مستقبل الاقليم بكاملها لا تزال ، في هذه المرحلة ، محل بحث ، ولو ايدت نيوزيلندا هذه الفقرة لاصدرت حكما مسبقا في هذه الناحية بذاتها من نواحي المستقبل . واكد على ان المجلس يعلم ان الزعماء الناورويين لم يغلقوا الباب نهائيا في وجه التوطين . وقال انه ليس من المستبعد ، اذا عثر على مكان ملائم ان يميل الشعب الناوروي ، كما في الماضي ، الى قبول ترتيب ما لا يكون مساويا للاستقلال من جميع النواحي ان عاد عليه ذلك ، مثلا ، بالفوائد التي يمثلها مستقبل ارحب في جوار بلد متروبولي كبير .

٣٥٢ - وتكلم ممثل السلطة القائمة بالادارة ، فكرر رأي وفده في أن احراز اي تقدم سياسي جديد وسرعة ذلك التقدم يتوقفان اساسا على التطورات الحاصلة والتجارب المكتسبة فيما يتعلق بالهيئات السياسية القائمة ؛ وبالاضافة الى ذلك ، فان فكرة التوطين لا تزال محل بحث ، ولو بشكل يختلف بعض الاختلاف عما كانت عليه في السابق ، كما انها لا تزال تراود اذهان الناورويين . ورأى انه لا يمكن فصل هذه الفكرة عن مسألة استقلال ناورو ؛ واشار كذلك الى ان العناصر الاساسية للاستقلال هي في الوقت الحاضر قيد المناقشة بين الحكومات المتروبولية المعنية وبين الشعب

---

(١) لم تعتمد الجملة الواردة في الفقرة الاولى ، وهذا نصها " ويوصي المجلس السلطة القائمة بالادارة باجراء المحادثات في تلك السنة " ، وذلك بسبب تساوي اصوات الاعضاء المؤيدين والمعارضين . وقد جرى الاقتراع عليها بنداء الاسماء ، فأيدها ٣ اعضاء ، وعارضها ٣ اعضاء ، وامتنع عن الاقتراع عضوان . (المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وليبيريا ؛ المعارضون : استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ؛ الممتنعان عن الاقتراع : وفرنسا ونيوزيلندا) .

اما الفقرة الثانية ، فقد جرى الاقتراع عليها بنداء الاسماء ايضا ، فرفضت باغلبية ٤ اصوات مقابل ٣ اصوات وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وليبيريا ؛ المعارضون : استراليا ، والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة ؛ الممتنع عن الاقتراع : فرنسا) .

Digitized by UNOG Library

الناوروي . وذكر ان هذه المباحثات تجرى مع العلم التام بأن المجلس الناوروي قد طلب منح الاستقلال في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ . واكد الممثل للمجلس ان السلطة القائمة بالادارة ستواصل اعلامه بكل امانة عن سير هذه المباحثات .

٣٥٣ – وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقال ان اقتراح ممثلة ليبيريا مبني على قرارات الجمعية العامة ؛ ولا سيما قرارها ٢١١١ (الدورة ٢٠) الذى اتخذته بأغلبية ساحقة .

الفرع الثاني

التقدم السياسي

المبحث الاول

وصف للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية
وتوسع سلطاتها

٣٥٤ – اشار مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، الى النتيجة التي انتهت اليها البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ ، ومفادها ان الزعماء الناورويين قادرون الآن على ادارة شئون اقليمهم الداخلية في نفسهم ، ورحب بقرار انشاء مجلس تشريعي ومجلس تنفيذى في موعد اقصاه ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، واعتبره خطوة رئيسية في تطور ناورو السياسي . ولاحظ المجلس مع الارتياح ان تحديد شكل هذين المجلسين وسلطاتهما تقرر وفقا للرغبات التي اعرب عنها ممثلو الشعب الناوروي . ولاحظ المجلس ايضا انه قد تقرر في مؤتمر كانبيرا انشاء لجنة عاملة مهمتها اصدار التوصيات اللازمة الى مجلس حكومة ناورو المحلية والحكومة الاسترالية فيما يتعلق بتفاصيل الدستور وسير اعمال المجلسين .

٣٥٥ – وقد دعت الجمعية العامة ، في قرارها ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، السلطة القائمة بالادارة الى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة لتنفيذ اقتراح ممثلي الشعب الناوروي بشأن انشاء مجلس تشريعي قبل ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، والى اعلام مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار .

Digitized by UNOG Library

٣٥٦ ـ واعلم الممثل الخاص مجلس الوصاية ، في دورته الثالثة والثلاثين ، ان الحكومات الثلاث القائمة بالادارة قد عقدت اتفاقا رسميا على اعمال الاقتراح الرامي الى انشاء مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي في موعد اقصاه ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، لتمكين الناورويين من المشاركة في حكم الاقليم على وجه اتم . وقال ان الحكومات الثلاث قد اتفقت ، تحقيقا لهذه الغاية ، على تعديل الاتفاق فيما بينها . وذكر انه جرى ، على اثر هذا الاتفاق ، تقديم مشروع قانون الى البرلمان الاسترالي يتعين بأن يطلق على الاحكام المتخذة اسم قانون ناورو ، وان البرلمان الاسترالي اعتمد مشروع القانون هذا في اواخر عام ١٩٦٥ ، وقد تمت الموافقة عليه في ١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ .

٣٥٧ ـ ومما ينص عليه هذا القانون انشاء مجلس تشريعي يتألف من المدير ، ومن تسعة اعضاء ينتخبهم الناورويون ، وخمسة اعضاء رسميين يعينهم الحاكم العام لاستراليا بناء على اقتراح المدير . ويخول قانون ناورو المدير سلطة تقرير اجراء انتخابات عامة في اى وقت يشاء ، كما يقضي باجراء الانتخابات العامة في الموعد وبالطريقة المقررين في الامر : ويكون المدير رئيس المجلس ، وهو يرأس جميع الجلسات ؛ ويجوز اعتبار المدير عضوا لحصول النصاب القانوني ، ولكن ليس له حق الاقتراع الا لحسم مسألة نالت اصواتا متساوية مؤيدة ومعارضة ، فيكون صوته هو الصوت المرجح .

٣٥٨ ـ ويتمتع المجلس التشريعي بالسلطة التشريعية العامة ، الا فيما يتعلق بالدفاع والشئون الخارجية والمسائل المتعلقة بمرفق الفوسفات . وتبقى مسئولية الدفاع عن الاقليم وادارة شئونه الخارجية واقعة على عاتق السلطة القائمة بالادارة . وقد استثنيت المسائل المتعلقة بمرفق الفوسفات من سلطات المجلس التشريعي بموافقة الممثلين الناورويين . وتخضع الاوامر التي يصدرها المجلس التشريعي للموافقة او الرفض وفقا للاحكام الواردة في قانون ناورو . وللمدير سلطة الموافقة او الامتناع عن الموافقة على الاوامر او تقرير رفعها الى الحاكم العام للنظر ؛ وهو ملزم برفع الاوامر الى الحاكم العام اذا كانت تتعلق بعدد من المواضيع المحددة . وفي حال موافقة المدير على امر من الاوامر ، فللحاكم العام سلطة رفض ذلك الامر في غضون ستة اشهر . ويجوز للحاكم العام ، عند نظره في الاوامر الصادرة عن المجلس التشريعي ، ان يوصي باجراء بعض التعديلات فيها .

٣٥٩ ـ اما فيما يتعلق بالدفاع والامن الداخلي وصيانة النظام العام والشئون الخارجية والمسائل المتعلقة بمرفق الفوسفات ، فللحاكم العام سلطة اصدار الاوامر اللازمة . وفي حال التناقض بين امر اصدره الحاكم العام وامر اصدره المجلس التشريعي ، فالامر الصادر عن الحاكم العام يجب الامر الصادر عن المجلس التشريعي .

٣٦٠ ـ ويجب عرض الاوامر التي يصدرها الحاكم العام على مجلسي البرلمان الاسترالي ، ويجوز رفضها بقرار يتخذه اى من المجلسين . وفي حال الامتناع عن الموافقة على امر من الاوامر الصادرة عن المجلس التشريعي او رفضه ، يتوجب على الوزير ان يقدم لكل من مجلسي البرلمان بيانا بالاسباب الداعية الى اتخاذ ذلك الاجراء .

Digitized by UNOG Library

٢٦١ – ويتألف المجلس التنفيذى ، وفقا لقانون ناورو ، من المدير ، ومن عضوين منتخبين من اعضاء المجلس التشريعي ، ومن عضوين رسميين من اعضاء المجلس التشريعي . ويعين الحاكم العام هؤلاء الاعضاء ، ويكون تعيين العضوين المنتخبين بناء على اقتراح اغلبية اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين ، ويعين العضوين الرسميين بناء على اقتراح المدير .

٢٦٢ – ويمارس المجلس التنفيذى المهام التي تسند اليه بأمر ، ويسدى مشورته الى المدير في جميع المسائل التي يحيلها اليه المدير . ويرأس المدير جلسات المجلس التنفيذى ؛ وتتخذ القرارات بأغلبية الاصوات ؛ وعند تساوى الاصوات ، يكون للمدير صوت في المداولة فضلا عن صوت مرجح

٢٦٣ – وفي ٢٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ ، اصدر المدير الامر الانتخابي لعام ١٩٦٥ ، الذى ينص على انشاء بعض المراكز الانتخابية للانتخابات للمجلس التشريعي ، واعداد القوائم الانتخابية ، وشروط تنظيم الانتخابات ، واجراءات تسمية المرشحين وانتخابهم وفقا لاحكام قانون ناورو .

٢٦٤ – وقد جرت الانتخابات في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ؛ وتقدم ستة وعشرون مرشحا لانتخابهم لعضوية المجلس التشريعي . واسفرت الانتخابات عن انتخاب جميع اعضاء مجلس حكومة ناورو المحلية اعضاء في المجلس التشريعي . اما الاعضاء الرسميون الخمسة الذين تم تعيينهم في المجلس فهم الامين الرسمي ، والموظف المسؤول عن الادارة ، ومدير التعليم ، ومدير الشرطة ، وموظف يمثل دائرتي الصحة والاشغال العامة .

٢٦٥ – وعقد المجلس التشريعي جلسته الافتتاحية في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ بحضور وزير شئون الاقاليم ، ورئيس المجلس النيابي في البرلمان الاسترالي ، ورئيس المعارضة في مجلس الشيوخ في البرلمان الاسترالي ، والمفوض السامي النيوزيلندى في استراليا ، وممثل لحكومة المملكة المتحدة .

٢٦٦ – وبعد الانتهاء من مراسيم الافتتاح والاقرار المؤقت للنظام الداخلي ، ارجأ المجلس التشريعي اجتماعه ثم استأنف اعماله في الاسبوع التالي ، فأصدر الامر الخاص بالمجلس التنفيذى لعام ١٩٦٦ . وقد نص هذا الامر على تعديل سبعة وعشرين امرا سابقا وذلك بنقل السلطات التي كان المدير يمارسها بموجب تلك الاوامر الى المدير بوصفه عضوا في المجلس ، اى الى المجلس التنفيذى . ولا يجوز للمدير في المستقبل ، بمقتضى هذه التعديلات ، ان يمارس السلطات التي كان يمارسها سابقا بموجب الاوامر السبعة والعشرين المذكورة اعلاه الا بمشورة المجلس التنفيذى .

٢٦٧ – وعقد المجلس التنفيذى جلسته الاولى في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، وهو يجتمع منذ ذلك التاريخ مرة في كل ١٥ يوما .

Digitized by UNOG Library

المطلب الثاني

الخدمة المدنية : اعداد بعض السكان الاهليين لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٢٦٨ – لاحظ المجلس ، في دورته الثانية والثلاثين ، الزيادة السريعة في المعينين في ملاكات الخدمة المدنية واوصى السلطة القائمة بالادارة بمواصلة اتاحة جميع مناصب الخدمة المدنية للناوروبين الذين يتمتعون بالمؤهلات الملائمة . وحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على الاستمرار في زيادة المرافق التدريبية الخاصة لتمكين الناوروبين من الحصول على هذه المؤهلات .

٢٦٩ – وانهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس ، في تقريرها عن ١٩٦٤ – ١٩٦٥ ، ان الادارة قد واصلت تنظيم البرامج التدريبية الملائمة ، للناوروبين ، سواء في الجزيرة ذاتها او في الخارج ، لتتيح لهم فرصة اكتساب المؤهلات اللازمة بمستويات مقبولة .

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الآراء الشخصية

المطلب الاول

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية وتوسع سلطاتها

٢٧٠ – اعربت ممثلة الولايات المتحدة عن اغتباطها لأن السلطة القائمة بالادارة قد نفذت ما اوصت به البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ من انشاء مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي . وقالت ان انشاء هاتين الهيئتين خطوة جديرة بالترحيب ، وهي خليقة بأن تزود السكان بالمؤسسات اللازمة التي يستطيع بواسطتها ان يتعلم ويمارس بصورة افضل اجراءات الحكم الذاتي المعقدة .

٢٧١ – واشار ممثل المملكة المتحدة الى ان المجلس التشريعي قد عقد جلسته الاولى في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، وان المجلس التنفيذي قد اجتمع بعد ذلك بشهر واحد ، وانه يعقد منذ ذلك التاريخ جلسة في كل خمسة عشر يوما . ورأى ان الناوروبين قد اتخذوا بذلك ، مع التأييد التام من السلطة القائمة بالادارة ، خطوة ايجابية اكيدة في طريق الحكم الذاتي .

Digitized by UNOG Library

٣٧٢ ــ واشار ممثل نيوزيلندا الى انشاء هيئة تشريعية جديدة في ناورو. وقال ان المجلس التشريعي ، الذى انتخب على اساس اقتراع الراشدين ، قد عقد عدة جلسات حتى الآن . واضاف قائلا ان الاختيار الذى كان امام الناورويين كان اختيارا حقيقيا ، وان جميع الدلائل تؤكد على ان الانتخابات كانت حرة وعادلة وبعيدة عن اى ضغط خارجي . ومضى قائلا ان سلطات المجلس التشريعي ليست مطلقة ، اذ كانت مطلقة لكان الاقليم مستقلا ؛ والاحتفاظ ، في هذه المرحلة ، بالسلطات المتعلقة بالشئون الخارجية والدفاع ، امر عادى تماما ؛ اما استبعاد المسائل المتعلقة بمرفق الفوسفات من نطاق سلطات المجلس فقد تم بناء على طلب ممثلي الشعب الناوروى . واستطرد قائلا ان للمجلس ، باستثناء هذه المسائل ، سلطات تشريعية واسعة . وقال انه يوجد كذلك مجلس تنفيذى يعمل منذ اربعة اشهر ، وهو بمثابة اداة جديدة تتيح للناورويين مضاعفة خبرتهم ، التي بلغت من قبل درجة لا بأس بها من الاتساع ، فيما يتعلق بادارة شئون وطنهم .

٣٧٣ ــ وقال الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان قرار انشاء مجلس تشريعي تتألف اكثريته من الاعضاء الاهليين المنتخبين ومجلس تنفيذى يتألف من عدد متساو من الاعضاء الرسميين والاعضاء الاهليين المنتخبين ، اصبح الآن حقيقة واقعة . واضاف قائلا انه ستجرى ، بالاتفاق المتبادل ، مباحثات جديدة بشأن التطور السياسي للاقليم ؛ وبالرغم من ان موعد اجراء هذه المباحثات لم يحدد بعد ، فقد اعرب الزعيم الاكبر عن امله في اجرائها في عام ١٩٦٧ ، كما ذكر انه لا يتوقع مجابهة اية صعوبة في هذا المضمار.

المطلب الثاني

الخدمة العامة : اعداد بعض السكان الاهليين لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٣٧٤ ــ قال ممثل الصين ان السلطة القائمة بالادارة ، كما فهم ستستمر في اتاحة جميع مناصب الخدمة المدنية للناورويين المؤهلين ، وفي مضاعفة المرافق التدريبية الخاصة اللازمة للاسراع بعملية اسناد مناصب الخدمة المدنية الى الناورويين .

الفرع الثالث

التقدم الاقتصادى

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

Digitized by UNOG Library

٣٧٥ ــ لا يصدر الاقليم شيئا غير الفوسفات ، ويتولى مفوضو الفوسفات البريطانيون مسئولية

توجيه مرفق الفوسفات وادارته ، بما في ذلك استخراج وتصدير الفوسفات .

٢٧٦ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها عن ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، ان كميات الفوسفات المستخرجة المسلمة خلال السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ بلغت ١ ٦٨٨ ٩٩٨ طنا ، مقابل ١ ٦٥٣ ٠٩٠ طنا في ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . اما قيمتها فقد بلغت ٤ ٧٧١ ٤١٩ جنيها استرلينيا خلال السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، مقابل ٤ ٤٢٢ ٠١٦ جنيها استرلينيا في ١٩٦٣ — ١٩٦٤ . وذكر التقرير ايضا ان من المتوقع ان يحتاج استنفاد رواسب الفوسفات الى حوالي ثلاثين سنة اذا جرى استخراجها بمعدل مليوني طن في العام .

٢٧٧ — وقد جرى تصدير وشحن جميع كميات الفوسفات المستخرجة في ناورو الى استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، باستثناء ٣ ٧٧٥ طنا منها استخدمت محليا . كذلك صدر مفوضو الفوسفات البريطانيون ٣٤٨ ٩٥٣ طنا من الفوسفات من جزيرة اوشن ؛ وهكذا بلغ مجموع ما صدره مفوضو الفوسفات البريطانيون من الفوسفات ٢ ٠٢٧ ٩٥١ طنا خلال السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ومن هذا المجموع تم شحن ١ ٢٢٥ ٢٢٦ طنا الى استراليا ، و ٦٠٧ ٦٢٥ طنا الى نيوزيلندا ، و ٢٠٥ ٠٠٠ من الاطنان الى المملكة المتحدة .

٢٧٨ — وبلغ مجموع قيمة الواردات ، ومعظمها من استراليا ، ٢ ٢٩٧ ٨٩٩ جنيها استرلينيا في ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، مقابل ٥ ٦٠٤ ١٠٠ جنيه استرليني في ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، و ٢ ٣١٨ ٨٢٢ جنيها استرلينيا في ١٩٦٢ — ١٩٦٣ .

٢٧٩ — وبلغ مجموع الايرادات العامة ٦٥٠ ٤٤٤ جنيها استرلينيا خلال ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، دفع مفوضو الفوسفات البريطانيون منحها ٦٠٧ ٥٩٤ جنيها استرلينيا . وبلغ مجموع النفقات ٧٧٠ ٠٩٥ جنيها استرلينيا .

٢٨٠ — وبلغ مجموع الدخل الذى تلقاه مجلس حكومة ناورو المحلية ٨٢ ٦٢٧ جنيها استرلينيا ، دفع صندوق ايداع الاتاوات الناوروى منها ٥٧ ٨٦١ جنيها استرلينيا ، وبلغ مجموع النفقات في هذه السنة ١٢٠ ٤٥٤ جنيها استرلينيا .

٢٨١ — وازداد رقم مبيعات الجمعية التعاونية لناورو خلال سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥ زيادة محسوسة ، وقد اضطلع بعض الناورويين بمشاريع خاصة لحسابهم الخاص ، وهم يشتغلون الآن بالاعمال التجارية العامة والخدمات المرأبية وما الى ذلك من اعمال .

٢٨٢ — وقد بدأ فريق لحفر الآبار باجراء استقصاءات واسعة النطاق لموارد الجزيرة المائية . وشرعت الادارة في اجراء الاستقصاءات التقنية اللازمة لبناء محطة اذاعة في ناورو .

Digitized by UNOG Library

٣٨٣ ـ وتم بناء ستة من المساكن العشرين من مساكن الفئة الثالثة التي يجرى بناؤها باشراف مشترك بين الادارة والناورويين ، وسلمت الى مجلس حكومة ناورو المحلية .

٣٨٤ ـ وتم انشاء حلقة الخطوط الكهربائية المحيطة بالجزيرة ، ووصلت بها اثنتا عشرة محافظة من المحافظات الاربع عشرة .

٣٨٥ ـ ولاحظ مجلس الوصاية ، في دورته الثانية والثلاثين ، انه قد تم الاتفاق في مؤتمر كانبيرا على زيادة اتاوة الفوسفات لعام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ الى ١٣ شلنا و ٦ بنسات ، ولعام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ الى ١٧ شلنا و ٦ بنسات ؛ وتحديد كمية الفوسفات التي يمكن استخراجها في فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ بمليوني طن ؛ وانشاء لجنة تقنية مستقلة من الخبراء ، في اقرب موعد ممكن لدراسة مسألة استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة في ناورو ؛ وبحث الترتيبات المقبلة لتسيير عمليات مرفق التعدين ، بما فيها بعض الاجراءات الكفيلة بادارته في شكل مشروع مشترك .

٣٨٦ ـ بعد ان احاط المجلس علما بما اوصت به البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ من وجوب مراعاة رغبة الناورويين في الحصول على شروط احسن من ذى قبل في توزيع الارباح العائدة من استغلال الفوسفات ، رحب بالزيادة الملحوظة في نسبة الاتاوة .

٣٨٧ ـ كذلك احاط المجلس علما بالاتفاق المتعلق بزيادة معدل الاستخراج لعام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ زيادة طفيفة دون المساس بموقف الناورويين في اية مفاوضات مقبلة ، ونص على وجوب تأمين الاتفاق بين ممثلي الشعب الناورى وممثلي السلطة القائمة بالادارة على تحديد معدل استخراج للسنوات المقبلة يضمن مصالح الشعب الناورى في المستقبل .

٣٨٨ ـ اما فيما يتعلق بالترتيبات المقبلة لتسيير عمليات مرفق التعدين ، فقد اعرب المجلس عن امله في ان تحل هذه المشكلة ايضا على وجه يرضي الشعب الناورى تمام الرضا .

٣٨٩ ـ واعلن المجلس انه ينتظر مع الاهتمام صدور تقرير لجنة الخبراء عن مسألة استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة ؛ كما التمس من منظمة الاغذية والزراعة ان تستجيب للدعوة الموجهة اليها بشأن ارسال ممثل لها للعمل مع هذه اللجنة .

٣٩٠ ـ ولاحظ المجلس ، فيما يتصل بملكية الفوسفات في ناورو ، ان ممثلي الناورويين استمروا في التمسك بموقفهم ، ومفاده ان مفوضي الفوسفات البريطانيين لا يحق لهم استغلال الفوسفات في ناورو دون موافقة الشعب الناورى ، بينما اكد الوفد الاسترالي من جديد وجهة نظر الحكومات الشريكة القائلة بأن مفوضي الفوسفات البريطانيين يملكون هذا الحق قانونا . واعرب المجلس عن امله في ايجاد حل لهذه المشكلة في المفاوضات المقبلة بين ممثلي الشعب الناورى وممثلي السلطة القائمة بالادارة . واعرب المجلس عن اعتقاده بأنه سوف تبذل جميع الجهود الممكنة لاعتماد حل يتفق ومصالح الشعب الناورى .

Digitized by UNOG Library

٢٦١ ـ هذا وقد التمست الجمعية العامة ، في قرارها ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، من السلطة القائمة بالادارة اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لجعل جزيرة ناورو صالحة لسكنى الشعب الناوروي بوصفه امة ذات سيادة ، ودعت السلطة القائمة بالادارة الى اعلام مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين عن تنفيذ هذا القرار .

٢٦٢ ـ وانهت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها عن ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ، الى مجلس الوصاية انها قد احاطت علما بقرار المجلس المتعلق بعمليات مرفق التعدين ، وان في امكانها ان تعلن اتفاق الناورويين والسلطة القائمة بالادارة على القيام في النصف الاول من عام ١٩٦٦ ببحث الترتيبات المقبلة المتعلقة بتسيير عمليات مرفق التعدين .

٢٦٣ ـ واعلم الممثل الخاص مجلس الوصاية ، في دورته الثالثة والثلاثين ان مباحثات جديدة تتعلق باتفاقات الشراكة قد بدأت في كانبيرا في حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، وانه بعد تبادل الآراء ارجىء المؤتمر لكي يتسنى للمتدربين الناورويين حضور دورة مجلس الوصاية والتمكن من الحصول على معلومات اضافية يقوم المؤتمر ببحثها في المستقبل . وذكر ان المندوبين اتفقوا على استئناف المباحثات في كانبيرا في تشرين الاول (اكتوبر) او تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ .

٢٦٤ ـ وفي دورة مجلس الوصاية ذاتها ، ذكر هامر دى روبورت ، عضو المجلس التشريعي واحد اعضاء الوفد الاسترالي والزعيم الاكبر المنتخب للشعب الناوروى ، ان الناورويين ينشدون الحصول على ملكية مرفق التعدين ولا يستطيعون قبول شراكة قائمة على اساس المناصفة الى حين استنفاد رواسب الفوسفات في ناورو . وقال انهم يرون ان منظمة مفوضي الفوسفات البريطانيين ينبغي ان تبقى في الجزيرة لادارة الاعمال مقابل اجر عادل ، وان الناورويين مستعدون لشراء المعدات التي يملكها مفوضو الفوسفات البريطانيون في الجزيرة ودفع التعويضات اللازمة عنها . واضاف قائلا ان هذه المسائل ستبحث بمزيد من التفصيل في مؤتمر من المقرر عقده في كانبيرا .

٢٦٥ ـ وفيما يتعلق بملكية الفوسفات ، انهى عضو المجلس التشريعي هامر دى روبورت الى مجلس الوصاية ان الناورويين يخالفون السلطة القائمة بالادارة في وجهة نظرها القائلة بأن رواسب الفوسفات هي ملك لمفوضي الفوسفات البريطانيين ، وان الناورويين يصرون على انهم هم الذين يملكون رواسب الفوسفات ، ولا يعترفون بحق مفوضي الفوسفات البريطانيين في ملكيتها .

٢٦٦ ـ اما فيما يتعلق بملاحظات مجلس الوصاية بشأن تعيين لجنة من الخبراء تتولى دراسة مسألة استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة ، فقد ذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها انها شكلت لجنة من الاعضاء التالية اسماؤهم : السيد ج . ا ديفي ، مهندس استشاري من سيدني ، رئيسا ؛ والبروفسور ج . لويس ، استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة نيو اينغلاند ؛ والسيد و . ف . فان بيرز ، خبير في التربة عينته منظمة الزراعة والاغذية . وبينت ان الناورويين وافقوا على هذه التعيينات وان اللجنة قد بدأت في اعمالها .

Digitized by UNOG Library

٣٩٧ — واعلم الممثل الخاص مجلس الوصاية ، في دورته الثالثة والثلاثين ، ان اللجنة قد اجتمعت في سيدني في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ ، وان الرئيس والعضوين اجروا مباحثات مع موظفي وزارة شئون الاقاليم في كانبيرا في ٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ ، ومع ممثلي مفوضي الفوسفات البريطانيين في ملبورن في ٤ شباط (فبراير) . وقال ان اعضاء اللجنة ذهبوا بعد ذلك الى ناورو حيث بقوا فيها عشرة ايام ؛ وبعد عودتهم الى استراليا ، اجرت اللجنة مباحثات جديدة مع مفوضي الفوسفات البريطانيين في ملبورن ومع وكيل وزارة الاقاليم في كانبيرا . وذكر ان اللجنة رفعت تقريرها الى وزير شؤون الاقاليم في ٨ حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ، وارسلت نسخة منه الى المجلس التشريعي لناورو في اليوم ذاته .

٣٩٨ — وتقوم الحكومة الاسترالية ، بالتشاور مع الحكومتين الشريكتين ، بدراسة النتائج التي خلصت اليها اللجنة ؛ ومن المفروض ان المجلس التشريعي سينظر في هذا التقرير في اجتماعه المقبل .

٣٩٩ — كذلك انهت السلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في تقريرها عن ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ان الاتاوات المدفوعة خلال السنة حسبت على اساس معدلها السابق البالغ ٣ شلنات و ٨ بنسات عن الطن الواحد .

٤٠٠ — وبينت انه ستدفع مبالغ اضافية محسوبة على اساس معدل الاتاوة الجديد البالغ ١٣ شلنا و ٦ بنسات عن الطن الواحد خلال السنة المالية ١٩٦٥ — ١٩٦٦ ، ويكون لهذه المدفوعات اثر رجعي يبدأ اعتبارا من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٤ . وذكرت ان الاتاوات للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ بلغت ٣٤٢ ٣١٠ جنيها استرلينيا ، مقابل ٩٣٠ ٣٠٤ جنيها استرلينيا لفترة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ .

٤٠١ — وعلى اثر مباحثات في عام ١٩٦٥ بين ممثلي الشعب الناوروى والحكومة الاسترالية ، تم الاتفاق على تحديد الاتاوة التي تدفع بمبلغ ١٣ شلنا و ٦ بنسات عن الطن الواحد اعتبارا من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٤ ، وبمبلغ ١٧ شلنا و ٦ بنسات عن الطن الواحد اعتبارا من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ .

٤٠٢ — وانهى الممثل الخاص الى مجلس الوصاية ، في دورته الثالثة والثلاثين ، انه بناء على طلب مجلس حكومة ناورو المحلية ، سيجرى توزيع الاتاوة البالغة ١٧ شلنا و ٦ بنسات عن الطن الواحد كما يلي :

٣ شلنات و ٦ بنسات	تدفع مباشرة الى اصحاب الاراضي
٤ شلنات	تدفع الى صندوق الاستثمار لاصحاب الاراضي

Digitized by UNOG Library

شلن واحد و ٦ بنسات	تدفع الى صندوق ايداع الاتاوات الناوروى
٨ شلنات و ٦ بنسات	تدفع الى صندوق الاستثمار الطويل الاجل للمجتمع الناورى

٤٠٣ — وفي ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، دفع مبلغ ٣١٠ ٣٤٢ دولارا استراليا الى اصحاب الاراضي مباشرة ؛ كما دفع في ٢٩ آذار (مارس) مبلغ ٤٦٥ ٥١٢ دولارا استراليا الى الصندوق الاستئماني لاصحاب الاراضي .

٤٠٤ — وسوف تكون مسألة نسب توزيع الاتاوات بين اصحاب الاراضي ومختلف الصناديق الاستئمانية موضوع بحث واتفاق بين مجلس حكومة ناورو المحلية والادارة .

٤٠٥ — وانهى الممثل الخاص الى مجلس الوصاية ، في دورته الثالثة والثلاثين ، ان المجلس التشريعي قد اصدر ، في ٩ ايار (مايو) ١٩٦٦ الامر الخاص بالتقاعد الذى انشيء بموجبه صندوق للمرتبات التقاعدية معد اساسا لتأمين استفادة موظفي الخدمة المدنية الناورويين ، لدى تقاعدهم في سن الستين او بسبب عجز صحي ، من مرتب تقاعدى يعادل ٦٠ في المائة من مرتبهم الاصلي .

٤٠٦ — كذلك انهى هامر دى روبورت ، عضو المجلس التشريعي واحد اعضاء الوفد الاسترالي والزعيم الاكبر المنتخب للشعب الناوروى ، الى مجلس الوصاية في دورته الثالثة والثلاثين ، ان مجلس حكومة ناورو المحلية قد وافق ، في ١٦ ايار (مايو) ١٩٦٦ ، على انشاء مجلس او لجنة للتخطيط الانمائي وذلك للقيام بالابحاث المتصلة بالمشاريع الانمائية اللازمة لناورو وتخطيط تلك المشاريع . وقال ان المجلس المذكور قد وافق ايضا على انشاء صندوق جديد ، يسمى صندوق انماء ناورو ، الغرض منه تمويل المشاريع المعتمدة التي توصي بتنفيذها لجنة التخطيط الانمائي . واضاف قائلا ان العمل يجرى ايضا في اعداد التشريع اللازم لانشاء مجلس ادارة يشرف على جميع عمليات استثمار الاموال بشكل يضمن مصالح المجتمع الناوروى على خير الوجوه . وذكر ان مجلس حكومة ناورو المحلية يقوم ايضا باستشارة الادارة ووزارة شؤون الاقاليم فيما يتعلق بالاقتراح الرامي الى انشاء مكتب ناوروى في ملبورن يكون بمثابة قاعدة للنشاطات الرامية الى خدمة مصالح ناورو وتأمين علاقاتها العامة مع استراليا .

٤٠٧ — وقال ان الناورويين يحاولون ايضا تعزيز التبادل التجارى بين ناورو والاقليم المشمول بوصاية الولايات المتحدة .

٤٠٨ — واصدر المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، المقررات والتوصيات التالية :

" يذكر المجلس ان الجمعية العامة ، قد التمست بقرارها ٢١١١ (الدورة ٢٠) ، من

Digitized by UNOG Library

السلطة القائمة بالادارة اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لجعل جزيرة ناورو صالحة لسكنى الشعب الناوروى بوصفه امة ذات سيادة ، ويحيط علما بأن لجنة من الخبراء عينتها السلطة القائمة بالادارة وتتضمن ممثلا لمنظمة الاغذية والزراعة قد قامت باجراء دراسة استقصائية بامكانية استصلاح الاراضي المستنزفة .

" ويحيط المجلس علما ببيان ممثل الشعب الناوروى ، ومفاده " ان مسئولية استصلاح الجزيرة تبقى واقعة على عاتق السلطة القائمة بالادارة ما دامت سلطة قائمة بالادارة . اما اذا حدث ان نالت ناورو استقلالها في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، فان تلك المسئولية ستكون واقعة على عاتقنا ابتداء من ذلك الوقت . وعلى ذلك فأن التوزيع النسبي للمسئولية عن عملية الاستصلاح هذه يكون ، على وجه التقريب كما يلي : يقع ثلث المسئولية على عاتق السلطة القائمة بالادارة ، وثلثاها على عاتق الشعب الناوروى ".

" ويشير المجلس الى ان الممثل الخاص زوده ، في دورته الثانية والثلاثين ، ببعض التفاصيل عن ضخامة عملية استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة وعن نفقاتها ، كما ويحيط علما بأن البعثة الزائرة لعام ١٩٦٢ قد ذكرت انه لا يمكن لاى امرئ رأى تلك الروابي البور ان يعتقد بامكان جعلها اراضي صالحة للزراعة الا بنفقات فادحة .

" ويلتمس المجلس من السلطة القائمة بالادارة ان تتيح في اقرب وقت ممكن لاعضائه تقرير لجنة الخبراء المعنية باستصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة ، ويوصي بدراسته في اقرب وقت ممكن خلال المحادثات بين السلطة القائمة بالادارة ومندوبي الشعب الناوروى .

" ويشير المجلس الى القرار ١٨٠٣ (الدورة ١٧) بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ويلفت نظر السلطة القائمة بالادارة الى احكامه .

" ويحيط المجلس علما ببيان السلطة القائمة بالادارة القائل ان المباحثات الجارية بين الوفد المشترك والوفد الناوروى في كانبيرا ستظل مشربة بما اسماه الزعيم الاكبر " روح التفهم " ورد الفعل والموقف " الايجابيين اللذين يدعوان الى اشد مشاعر الارتياح والى اعظم التشجيع ".

" كذلك يحيط المجلس علما بأن المباحثات المشتركة المقرر اجراؤها في كانبيرا ستتناول مستقبل ادارة مرفق الفوسفات ايضا .

" ويعرب المجلس عن امله في ان تحل هذه المباحثات المشكلتين كلتيهما . وهو يعتقد في انه ستبذل كل الجهود الممكنة لاعتماد حل يتفق مع حقوق الشعب الناوروى ومصالحه .

" ويلاحظ المجلس ، مع الموافقة ، ان مجلس حكومة ناورو المحلية قد وافق على انشاء مجلس للتخطيط الانمائي للقيام بالابحاث المتصلة بالمشاريع الانمائية اللازمة لناورو وتخطيط تلك المشاريع ، وكذلك على انشاء صندوق جديد يسمى صندوق انماء ناورو ، الغرض منه تمويل المشاريع المعتمدة التي يوصي بتنفيذها مجلس التخطيط الانمائي .

Digitized by UNOG Library

" ويعرب المجلس عن امله في ان يسعى مجلس التخطيط الانمائي الجديد ، بالتشاور مع السلطة القائمة بالادارة ، الى تعزيز رفاه السكان ، وان يساهم في تأمين قدرة اقتصاد ناورو المقبل على البقاء وذلك للمساعدة على اعداد الشعب الناوروى للحكم الذاتي والاستقلال اوكليهما ".

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الا اراءهم الشخصية

٤٠٩ — تكلمت ممثلة ليبيريا فأشارت الى الفقرة ٤ من القرار ٢١١١ (الدورة ٢٠) التي التمست الجمعية العامة بها من السلطة القائمة بالادارة اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لجعل جزيرة ناورو صالحة لسكنى الشعب الناوروى بوصفه امة ذات سيادة ، والى ان الناورويين قد قرروا ان البقاء في الجزيرة التي ولدوا فيها خير ضمان لمصالحهم.

٤١٠ — وقالت انها لا تظن ان المصاعب التي تكتنف استمرار الناورويين في سكنى الجزيرة التي ولدوا فيها مصاعب لا يمكن تذليلها . وشددت على ان تلك هي رغبة الناوريين .

٤١١ — وذكرت ممثلة ليبيريا ايضا انها تعتقد ان استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة امر ممكن وقابل للتحقيق عمليا . واشارت الى ان الناورويين اقترحوا ان يتحملوا هم ثلثي النفقات المترتبة وان تتحمل السلطة القائمة بالادارة ثلثها المتبقي . واعربت عن ثقتها بأن هذه البادرة ستؤثر بعض التأثير على الحالة وستؤدى الى الاسراع في اتخاذ القرار اللازم للاضطلاع بهذا المشروع، وان السلطة القائمة بالادارة ستتمكن من اعلام المجلس في اجتماعه المقبل باحراز تقدم محسوس في استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة . وقالت ان مسألة استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة لا يمكن ان تؤخر منح الاستقلال ، اذ ليس ثمة من ترابط بين مسألة الملكية ومسألة استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة ولمسألة الاستقلال .

٤١٢ — وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة فاشارت الى ان اللجنة المعنية بمسألة استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة قد قدمت تقريرها الى السلطة القائمة بالادارة والى المجلس التشريعي الناوروى . واعربت عن املها في اتاحة هذا التقرير لاعضاء مجلس الوصاية في اقرب وقت ممكن . وقالت انها لا تريد ، في هذه المرحلة ، ان تطلق حكما مسبقا على محتويات التقرير ، واعربت عن املها في ان يعمد الناورويون ، بالتشاور مع زعمائهم ومع السلطة القائمة بالادارة ، الى بحث التقرير بحثا جديا ، مهما كانت النتائج التي يتضمنها وذلك قبل ان يتخذوا اى قرار نهائي فيما يتعلق بمستقبلهم .

Digitized by UNOG Library

٤١٣ — وتكلم ممثل فرنسا ، فأشار الى ان النتائج التي خلصت اليها لجنة الخبراء لم تعرف بعد ، ولذلك فقد رأى انه يجب اعلام المجلس بتلك النتائج في اقرب وقت ممكن .

٤١٤ — بيد انه تساءل فيما اذا كان من الممكن ، بالنظر الى صغر مساحة الجزيرة وافتقارها الى الموارد المائية ، انماء الزراعة الى الحد الذى يكفل الوفاء بحاجات سكان يزداد عددهم باستمرار وقال انه يرى ، لهذا السبب ، ان الزراعة قد لا تكون الوسيلة التي يمكن بها الابقاء على مستوى معيشة السكان الحالي بعد ان يزداد عددهم وتستنفد جميع رواسب الفوسفات .

٤١٥ — ومضى قائلا انه يبدو له من الضرورى التفكير من الآن في التماس السبل الاخرى المؤدية الى الابقاء على سلامة اقتصاد الاقليم في المدى الطويل . واردف قائلا ان هذه المشكلة قد سبق ان كانت محل نظر ممثلي الشعب الناوروى المنتخبين ، الذين يعتزمون القيام في اقرب وقت ممكن بانشاء لجنة للتخطيط تعنى بدراسة برنامج انمائي للاقليم فضلا عن انشاء صندوق جديد ، هو صندوق انماء ناورو ؛ فاذا نبذ الناورويون فكرة الاغتراب للعمل في الخارج ورغبوا في البقاء في جزيرتهم ، تعين استخدامهم في نشاط اقتصادى منتج .

٤١٦ — واستطرد قائلا انه بالنظر الى ان السياحة لا يرجى منها امل كبير ، فمن الممكن التفكير في انشاء الصناعات المرتبطة لصيد الاسماك ، كصناعة تعليب السمك مثلا ؛ كما يجب التفكير في انشاء صناعات اخرى كبعض الصناعات الالكترونية التي لا تتطلب كثيرا من المواد الخام ولكنها تحتاج الى يد عاملة كبيرة التخصص ، والتي تكون منتجاتها قليلة العدد ولكنها غالية الثمن ويسهل نقلها جوا دون تكبد نفقات باهظة .

٤١٧ — وفيما يتعلق باستصلاح الاراضي ، ذكر ممثل المملكة المتحدة انه لم يتوفر بعد لوفده الوقت الكافي لدراسة تقرير لجنة الخبراء وان المسألة لا تزال ، على اية حال ، قيد البحث في محادثات كانبيرا . وقال انه يود ، مع ذلك ان يبدى بعض الملاحظات العامة بشأن استصلاح الاراضي من حيث علاقته بانتاج الاغذية . فأكد على انعدام التقاليد الزراعية لدى الشعب الناوروى ، وقال ان الناورويين سيضطرون الى تعلم تقنياتها في ظروف منتظر ان تكون في غاية الصعوبة . كما بين ان هطول الامطار خاصة غير مؤكد ومناسبه غير ملائمة في الجزيرة ، وان مهمة استصلاح الارض لا يعني مجرد اعادة ما اخذ منها ، بل هي ، الى حد ما على الاقل ، خلق شيء لم يكن موجودا قط من قبل . واكد ايضا على ان الشعب الناوروى ينعم بمستوى معيشة جيد في السنوات الاخيرة ، وانه لم يعد يعيش على الاغذية الاساسية التي تنتجها الجزيرة .

٤١٨ — وتكلم ممثل الصين ، فاقترح اتاحة تقرير لجنة الخبراء لاعضاء مجلس الوصاية في اقرب وقت ممكن . ووصف بالسخاء ما عرضه الزعيم الاكبر من استعداد الشعب الناوروى لتحمل ثلثي النفقات المترتبة على اعمال استصلاح الاراضي في حالة الاضطلاع بتلك الاعمال بعد استقلال ناورو .

Digitized by UNOG Library

٤١٩ — ولاحظ ممثل الصين ان الزعماء الناورويين قد خطوا في الاتجاه الصحيح بانشاء لجنة خاصة ولجنة للتخطيط الانمائي للقيام بالابحاث المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية ووضع الخطط اللازمة لها فضلا عن انشاء صندوق لانماء ناورو.

٤٢٠ — وقال انه لما كان الشعب الناوروى يرغب في البقاء في الجزيرة ، فيجب بحث مشاكلهم الاقتصادية بحثا جديا . واقترح ان يطلب الى هيئة دولية ما ، كالمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، اجراء دراسة عامة للحالة الاقتصادية في ناورو واصدار التوصيات العملية اللازمة لمساعدة ناورو على تخطيط برنامج انمائي يرمي الى حفز اقتصاد الاقليم . واضاف قائلا ان تلك الدراسة الاقتصادية ينبغي ان تتناول الزراعة ، وصيد الاسماك ، والسياحة ، والمواصلات والنقل ، والموارد المائية ، والتربة. واعرب عن اعتقاده بأنه يمكن تشجيع الناورويين ، عن طريق التعليم والتدريب ، على المشاركة بصورة ايجابية في اقتصاد الاقليم وزيادة دورهم فيه باستمرار ، وقال ان باستطاعتهم ان يفعلوا ذلك. واشار الى ان الموارد الطبيعية والبشرية في الاقليم لم يجر انماؤها بعد . وبين ان خير امكانيات النمو الاقتصادى في المستقبل تكمن فيما يمكن ان تساهم مصائد الاسماك في انماء الجزيرة . كذلك ذكر انه يمكن ، بفضل المساعدة التقنية ، زيادة انتاج الصيد البحرى الذى لا يرتفع عن المستوى المعيشي في الوقت الحاضر. ودعا الى القيام ، دون تأخير ، بالابحاث اللازمة عن صيد الاسماك ، مع التأكيد على انماء امكانياته التجارية . وتطرق الى السياحة ، فقال ان من الممكن تشجيعها ، ولكن الخطوة الاولى ذات الاهمية العظمى في تحقيق هذه الغاية هي انشاء خط جوى دولي يربط الجزيرة ربطا مباشرا بالعالم الخارجي . وبين انه يجب كذلك دراسة برنامج النقل في مجموعه ، بما في ذلك النفقات والارباح . وذكر انه على الرغم من ان الافتقار الى الموارد الطبيعية الاساسية يحد كثيرا من الانماء الاقتصادى المقبل لجزيرة ناورو ، فمن الممكن انماء بعض الصناعات التصديرية ، ويتوقف ذلك الى حد بعيد على تعليم الناورويين التقنيات المناسبة ؛ اذ لا بد وان يمكنهم التعليم والتدريب ، بمرور الزمن ، من شغل عدد متزايد من المناصب التنظيمية والمهنية والادارية . واوضح ان من الممكن اشتراك كثير من الاحداث الذين تتراوح اعمارهم بين الثالثة عشرة والرابعة عشرة في البرنامج التدريبي وادماجهم بعد ذلك في اقتصاد الاقليم كحرفيين مهرة وانصاف مهرة .

٤٢١ — وختم الممثل الصيني بيانه قائلا ان من الاهمية الكبيرة بمكان الانتفاع ، الى اقصى حد ممكن وبأقل ما يمكن من النفقات ولفترة عدة سنوات مقبلة ، بالعدد القليل من الاشخاص المتعلمين والمدربين نسبيا ؛ وقد يجد مجلس الحكومة المحلية من المفيد ، لمعالجة مشكلة لها اهميتها الكبرى كمشكلة اليد العاملة هذه ان ينشئ ، في اقرب فرصة ممكنة ، لجنة صغيرة لدراسة الحاجات والمشاكل المتصلة بالتدريب الخاص .

٤٢٢ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فأيد مطالب الشعب الناوروى بشأن استصلاح التربة المستنزفة بجزيرة ناورو على حساب السلطة القائمة بالادارة .

Digitized by UNOG Library

٤٢٣ — ولاحظ ممثل نيوزيلندا ان الشعب الناوروى يواجه قرارا صعبا عليه ان يتخذه بشأن مسألة ايجاد موطن دائم له. وقال ان توطن الناورويين في جزيرة كجزيرة كورتيس يتيح لهم ضمان مستقبل ابنائهم الاقتصادى فضلا عن الفرص اللازمة لكي ينعموا بحياة راضية . اما الحل الآخر ، فهو استصلاح الارض ، اى تتريب المناطق المتعرية من جزيرة ناورو نفسها . وقال انه ليتساءل ، على افتراض ان عملية استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة هذه ممكنة سواء من الناحية العملية او التمويلية ، عما اذا كانت ستتوفر الاراضي المنتجة الكافية لتأمين الغذاء اللازم للشعب الناوروى في المستقبل ، مع العلم بأن عدد السكان سيرتفع ، على الارجح ، في غضون ثلاثين عاما او نحوها الى ثلاثة اضعاف ما هو عليه الآن . واكد على ان الناورويين لن يكونوا عند ذلك بحاجة الى الغذاء اللازم فحسب ، بل وكذلك الى الاعمال ، والمساكن ، والملاعب ، والحوافز الفكرية والثقافية التي لا يمكن تأمينها الا اذا عاشوا في جوار بلد متروبولي كبير .

٤٢٤ — واردف ممثل نيوزيلندا قائلا انه لا يشاطر الزعيم الاكبر تفاؤله فيما يتعلق بالمصاعب التي يترتب على الناورويين في مواجهتها في المستقبل الاقتصادى الطويل الاجل ، ورأى ان الظروف الطبيعية لناورو ، حتى بعد تتريبها من جديد ، فضلا عن موقعها بالنسبة الى الطرق التجارية والمواد الخام والاسواق في المحيط الهادئ ، من العوامل التي لا يمكن تجاهلها .

٤٢٥ — وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، فذكر ان تقرير منظمة الاغذية والزراعة بشأن استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة سيتاح لمجلس الوصاية في اقرب فرصة ممكنة .

٤٢٦ — ولفتت ممثلة ليبيريا الانظار الى مشروع المقررات والتوصيات التالي الذى اقترحته بوصفها عضوا في لجنة الصياغة لناورو :

" اذا كانت لجنة الخبراء ترى في تقريرها ان استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة قابل للتحقيق ، فان المجلس يوصي السلطة القائمة بالادارة باتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لجعل اراضي ناورو صالحة لسكنى الشعب الناوروى بوصفه امة ذات سيادة " . (١)

٤٢٧ — وشرح ممثل الصين موقفه قائلا انه امتنع عن الاقتراع بسبب عبارة " قابل للتحقيق " . واضاف انه لا يستطيع ان يعرف ماذا تعني تلك العبارة في الحقيقة الا بعد ان يطلع على توصيات اللجنة والنتائج التي خلصت اليها .

---

(١) جرى الاقتراع على هذه التوصية بنداء الاسماء فرفضت بأغلبية ٥ اصوات مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن الاقتراع (العضوان المؤيدان : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وليبيريا ؛ الاعضاء المعارضون : استراليا وفرنسا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية ؛ الممتنع عن الاقتراع : الصين) .

Digitized by UNOG Library

٤٢٨ — وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة انه يشاطر ممثل الصين رأيه فيما يتعلق باستعمال عبارة " قابل للتحقيق ". واضاف الى ذلك قوله ان في هذه العبارة حكما مسبقا على النتائج التي قد يتضمنها او لا يتضمنها تقرير اللجنة . وذكر انه لا يعتقد ان مسألة التوطين قد انتهت ، كما رأى ان اية توصيات قد تصدرها اللجنة ينبغي ان تدرس في ضوء هذه الامكانية .

٤٢٩ — وتكلم ممثل فرنسا ، فشدد على ان المجلس لا يعلم شيئا عن محتويات تقرير اللجنة ؛ فقد يتضمن هذا التقرير اقتراحات مختلفة بشأن استصلاح الاراضي ، ولا يمكن ان يحكم المجلس مسبقا على امر لا يعلم عنه شيئا . وقال ان التقرير قد يتضمن ، من الناحية الاخرى ، بعض الاقتراحات التي قد لا يقبل بها الشعب الناوروى .

٤٣٠ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة ، فشدد على ان التوصيات المقترحة قد تنطوى على حكم مسبق على نتائج تقرير اللجنة .

٤٣١ — وافادت ممثلة ليبيريا ان رواسب الفوسفات الموجودة في جزيرة ناورو هي ملك الشعب الناوروى .

٤٣٢ — واشارت الى ان قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (الدورة ١٧) ينص على انه " يراعى وجوبا تشجيع الممارسة الحرة المفيدة لسيادة الشعوب والامم على ثروتها وموارد ها الطبيعية بالاحترام المتبادل بين الدول على اساس المساواة المطلقة " وان " يعتبر خرق حقوق الشعوب والامم في السيادة على ثروتها وموارد ها الطبيعية منافيا لروح ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ومعرقلا لانماء التعاون الدولي وصيانة السلم ".

٤٣٣ — وضحت قائلة انه حتى لو افترضنا ان للدول المنتدبة حق اتخاذ الترتيبات المناسبة لتنفيذ احكام المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم ، فلا يجوز اعتبار هذا الحق منبثقا عن اتفاق عام ١٩٠٥ مع المانيا ؛ ذلك ان هذه الدول ، لاضطلاعها بالانتداب بموجب عهد عصبة الامم ، ملزمة باحترام المادة ٢٢ منه التي تنص على انه يجب ان يطبق على هذه الاقاليم المبدأ القائل بأن تأمين رخاء وانماء الشعوب غير القادرة بعد على الاعتماد على نفسها يشكل امانة مقدسة في عنق الحضارة . واضافت ان من المؤكد انه لا يمكن تفسير هذا النص على انه يعني تجريد الناورويين من حقهم القانوني في الجزيرة ورواسب الفوسفات الموجودة فيها . وشددت ممثلة ليبيريا على ان الرأى العام العالمي يعترف بحق وحدة ما متماسكة من السكان مرتبطة باقليم يعنى في نشدان وتحقيق الانفراد بالسيطرة على منطقتها الاقليمية ، وان احكام اتفاق الوصاية هي التي يجب ان تتخذ اساسا للبت في مسألة ملكية رواسب الفوسفات الموجودة في جزيرة ناورو .

٤٣٤ — واستطردت قائلة ان النتيجة المنطقية التي ينبغي الخلوص اليها من واقع تفاوض منظمة مفوضي الفوسفات البريطانيين عاما بعد عام مع مجلس الحكومة المحلية على معدلات الاتاوة التي يجب ان تدفع الى الشعب الناوروى عن استخراج رواسب الفوسفات من الجزيرة ، هي ان الناورويين

Digitized by UNOG Library

هم اصحاب رواسب الفوسفات الحقيقيون ؛ ولو كان الامر غير هذا لما استطاع الناورويون ان يقتضوا قانونا دفع مثل تلك الاتاوات اليهم.

٤٣٥ — واعربت ممثلة ليبيريا عن املها في ان لا تفرض الاتفاقات التي تعقد بشأن استغلال الفوسفات بعد الاستقلال اية قيود على حقوق الشعب الناوروى السيادية في موارده الطبيعية. وختمت بيانها قائلة ان الناورويين والسلطة القائمة بالادارة سيقررون الشروط التي سيواصل مفوضو الفوسفات البريطانيون بموجبها عمليات استغلال الفوسفات في الاقليم بعد نيله الاستقلال .

٤٣٦ — وتكلم ممثل فرنسا، فأشار الى ان الممثلين الناورويين ينازعون الدول التي تستغل الفوسفات حقوقها في الملكية. وقال انه لا يعتبر هذا النزاع نزاعا قانونيا بل نزاعا سياسيا ، وانه يرى انه لا يمكن ايجاد حل لهذا النزاع السياسي الا بالتراضي ، على اساس تنازل جميع الاطراف عن بعض الامتيازات ، آخذين بعين الاعتبار ظروف هذا العصر والمفاهيم الحاضرة للمجتمع الدولي ، فضلا عن اماني المعنيين ، دون ان تعيقهم في ذلك حجج قانونية بحتة.

٤٣٧ — واعرب ممثل فرنسا عن سروره ، في هذا الصدد ، اذ علم بأن المحادثات المقبلة التي ستجرى بين السلطة القائمة بالادارة وممثلي الناورويين ستتناول مسألة الفوسفات على وجه الجديد .

٤٣٨ — واشار الى بيان الزعيم الاكبر ، السيد دى روبورت ، ومفاده ان الناورويين سيشترون المعدات ثم يتولون مسئولية استغلال ونقل وبيع الفوسفات ، بالاضافة الى جميع نشاطات مفوضي الفوسفات البريطانيين المتصلة بتلك الامور ، ولكنه تساءل عما اذا لم يكن من الممكن التماس حل اكثر اتفاقا مع مصالح جميع المعنيين في تأمين مساهمة الناورويين الوثيقة في مختلف مراحل المشروع، ولا سيما ادارته وتسييره ، وبالتالي اشراكهم بصورة تامة في وضع سياسة المشروع وفي اتخاذ القرارات الرئيسية، كالقرارات المتعلقة بمعدل الاستخراج وقيمة مبيع الفوسفات . وقال انه يبدو ان اختتام المحادثات المتعلقة بالفوسفات هي شرط مسبق لازم لاجراء المحادثات اللاحقة بشأن مسألة الاستقلال .

٤٣٩ — ورأى انه ينبغي للمجلس ان يشجع هذه المحادثات في مجموعها ، وشدد على ضرورة الاسراع في هذه المحادثات واجرائها بروح واقعية والقبول باجراء التنازلات المتبادلة اللازمة .

٤٤٠ — وتكلم ممثل الصين ، فأفاد ان حرمان الشعب الناوروى ، بأى وجه من الوجوه ، من الموارد التي تحتويها جزيرتهم او من المكاسب التي تعود بها يتنافى مع الاهداف الاساسية لنظام الوصاية واتفاق الوصاية. وقال انه يرى ان الترتيبات العملية المقترحة لادارة مرفق الفوسفات، كما اوجزها الزعيم الاكبر في بيانه ، ترتيبات عملية معقولة ، وانها يجب ان تتخذ اساسا لاجراء محادثات مفصلة كاملة للوصول الى تسوية عادلة.

٤٤١ — واشار الى بيان الزعيم الاكبر ، ومفاده انه اذا لم يتم حل مسألة ملكية الفوسفات قبل الموعد المقترح للاستقلال ، فسوف ينظر مجلس حكومة ناورو المحلية في هذه المسألة برمتها .

Digitized by UNOG Library

٤٤٢ — وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، فقال انه لا يسعه ان يوافق على ان ثمة مجالا للشك في سلامة الاساس القانوني للحقوق التي يمارسها مفوضو الفوسفات البريطانيون . واشار الى ان بيان مساعد النائب العام للكمنولث الاسترالي لم يصدر للتأكيد على الاساس القانوني لعمليات المفوضين ، بل على سبيل الاستجابة لطلب الممثلين الناورويين ايضاح المركز القانوني للمفوضين خطيا لكي يتمكنوا من دراسته . واضاف قائلا ان السلطة القائمة بالادارة ، سواء في مفاوضاتها او في علاقاتها مع الشعب الناوروى ، لم تعتمد ، قط على مجرد الحقوق القانونية للمفوضين ؛ بل انها ، على العكس من ذلك ، كانت تتشاور مع الناورويين على مر السنين بشأن مسائل معينة منها معدل الاتاوات ، ومعدل الانتاج ، وترتيب المناطق التي تستخرج منها الفوسفات وما الى ذلك من المسائل الكثيرة الاخرى ذات الاهمية المشتركة . واردف قائلا ان المباحثات الجارية بين الوفد المشترك والوفد الناوروى في كانبيرا سوف تظل مشربة بما اسماه الزعيم الاكبر " روح التفهم " ورد الفعل والموقف " الايجابيين اللذين يدعوان الى اشد مشاعر الارتياح والى اعظم التشجيع " .

٤٤٣ — ولفتت ممثلة ليبيريا الانظار الى مشروع المقررات والتوصيات التالي الذى اقترحته بوصفها عضوا في لجنة الصياغة لناورو :

" يرى المجلس ان ملكية جزيرة ناورو ورواسب الفوسفات الموجودة فيها تعود الى الشعب الناوروى " . (١)

٤٤٤ — واكد ممثل السلطة القائمة بالادارة على ان رأى السلطة القائمة بالادارة في مسألة ملكية رواسب الفوسفات ليس مبنيا فقط على تاريخ الجزيرة وموارده الذى يرجع الى عام ١٨٨٦ ، بل وكذلك على اتفاق الوصاية المصدق من الامم المتحدة . وقال انه بصرف النظر عن اختلاف الآراء القانونية ، فان مجلس الوصاية ليس مختصا بالحكم في قضية قانونية تتعلق بمسألة سبق للامم المتحدة بكاملها ، اى الجمعية العامة ، ان حكمت فيها عن طريق اتفاق الوصاية .

٤٤٥ — وتكلم ممثل فرنسا فتساءل عما اذا كان وفده مختصا بالحكم في المسألة القانونية . ورأى انه ليس من اختصاص مجلس الوصاية اصدار مثل هذا الحكم ، بل ان ذلك هو بالاحرى من اختصاص المحاكم .

٤٤٦ — وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فاعرب عن تأييد وفده لادراج التوصية التي اقترحتها ممثلة ليبيريا في مقررات وتوصيات مجلس الوصاية . واكد على ان الشعب الناوروى يعتبر رواسب الفوسفات مالا قوميا له ، وان هذا الشعب ، تبعا لذلك ، مهتم اهتماما بالغا بمسألة ملكية هذه الرواسب في المستقبل . واشار الى ان الشعب الناوروى يطالب برد هذه الموارد اليه ، وان طلبه هذا مدعوم بكل المبررات ، وينبثق عن قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (الدورة ١٧) بشأن السيادة على الموارد الطبيعية .

---

(١) لم تعتمد هذه الفقرة بسبب تساوى اصوات الاعضاء المؤيدين والاعضاء المعارضين . وقد جرى الاقتراع بنداء الاسماء ، فكانت نتيجته كما يلي : المؤيدون ، ٣ اعضاء ؛ المعارضون ، ٣ اعضاء ؛ الممتنعون عن الاقتراع ، عضوان . (الاعضاء المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والصين وليبيريا ؛ الاعضاء المعارضون : استراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية ؛ الممتنعان عن الاقتراع : فرنسا ونيوزيلندا) .

Digitized by UNOG Library

٤٤٧ — وتكلم ممثل الصين فأكد على ان الرأى الذى اعرب عنه ممثل السلطة القائمة بالادارة بشأن مسألة الفوسفات لم يدر في خلد اى عضو من اعضاء الامم المتحدة يوم اقرت اتفاق الوصاية . وشدد على ان جزيرة ناورو هي ملك الشعب الناوروى .

٤٤٨ — ورأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان السلطة القائمة بالادارة تعتبر هذا الاقليم المشمول بالوصاية من المناطق التي تدر الاستثمارات الانتاجية فيها اعظم الارباح . وقال ان الجهود التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة لاستغلال الموارد الطبيعية لهذا الاقليم المشمول بالوصاية ونهبها تدل على انه من اكثر الاقاليم تخلفا . واضاف قائلا ان من امثلة هذه السياسة خطة مفوضي الفوسفات البريطانيين الرامية الى زيادة معدل استخراج الفوسفات في الجزيرة الى ٢ر٥ مليون طن في السنة . وذكر ان السلطة القائمة بالادارة تستخدم كل وسيلة ممكنة للمحافظة على مركزها في الاقليم المشمول بالوصاية ، والابقاء على الاوضاع اللازمة للاستغلال وادامة النظام الاقتصادى الذى اقامته في ناورو .

٤٤٩ — ومضى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في كلامه ، فبين ان الشعب الناوروى يواجه مهمة التغلب على التخلف الاقتصادى . وذكر ان سكان الجزيرة ينشدون انماء امكانياتها الانتاجية ويريدون تعبئة كافة الموارد المتوفرة لايجاد نظام انتاجي موسع في اقليمهم ؛ وان الشعب الناوروى منها لا يسعه مطلقا ان لا يبالي بأن يعرف في اى ميدان وباية نفقة وباية شروط ستقيم السلطة القائمة بالادارة مثل هذا النظام الانتاجي ؛ كما لا يسعه مطلقا ان لا يبالي بأن يعرف ما اذا كان سيجرى انماء جميع قطاعات اقتصاده ، او ما اذا كان سيتلقى المساعدة اللازمة لتعزيز الانماء السريع لاقتصاده القومي ، او ما اذا كانت الموارد المادية والبشرية ستحول لخدمة مصالح الرأس المال الاجنبي . وقال ان الشعب الناوروى لا يريد الحصول على المساعدة بشروط لا تؤدى ، سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ، الى السماح بتسرب المزيد من موارد الجزيرة الى الخارج .

٤٥٠ — كذلك افاد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مفوضي الفوسفات البريطانيين ، الذين ما زالوا يحتفظون بجميع السلطات ، ينهبون الموارد الطبيعية للجزيرة بلا خجل ، وبذلك فانهم يقضون على سكانها بالفقر في المستقبل القريب جدا . واردف قائلا ان مفوضي الفوسفات البريطانيين يحصلون على ارباح هائلة ، وانهم يحرصون كل الحرص على اخفاء مقدار تلك الارباح . وبين انه تم شحن اكثر من ٣٠ مليون طن من الفوسفات الى خارج الجزيرة ، الامر الذى يتيح للبلدان التي تستخدم هذا المنتوج تحقيق وفور هائلة اذا اخذنا بعين الاعتبار الاثمان التي كان يتعين عليها دفعها لشراء الفوسفات من اجزاء اخرى من العالم .

٤٥١ — ومضى ممثل الاتحاد السوفياتي قائلا انه صدّر من ناورو ، في الفترة الممتدة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٥ وحدها ، ١٢ مليون طن من الفوسفات بلغت قيمتها اكثر من ٣٠ مليون جنيه استرليني ؛ اما مجموع قيمة الفوسفات للفترة كلها فقد بلغت حوالي ١٠٠ مليون جنيه استرليني .

Digitized by UNOG Library

٤٥٢ — واستطرد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في كلامه ، فقال انه تبين من الوثائق التي قدمتها الحكومة الاسترالية في عام ١٩٦٥ ان قيمة الفوسفات المستخرج لا تمثل اكثر من اعانة تدفعها ناورو الى المؤسسات الاجنبية . وعلى ذلك فان للشعب الناوروى الحق كل الحق في اعتبار ، ذلك نهبا لجزيرة ناورو من الدول الاستعمارية .

٤٥٣ — ودعا ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى تصفية منظمة مفوضي الفوسفات البريطانيين التي حولت جزيرة ناورو الى صحراء ، والى نقل سلطاتها واصولها الى الشعب الناوروى . وقال ان المبالغ التي يتم الحصول عليها من تصفية تلك الشركة ستمكن الشعب الناوروى من الاسراع في تدريب الملاكات التقنية اللازمة من بين السكان الاهليين ، ومن شأن هذا ان يؤمن للمجتمع الناوروى مستقبلا ينعم فيه بالاستقلال .

٤٥٤ — وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الوقت قد حان لكي ترد السلطة القائمة بالادارة الى سكان الاقليم المشمول بالوصاية جميع الارباح التي حصلت عليها من استخراجها وتصديرها للفوسفات ، وان هذا المال سيمكن الشعب الناوروى من استصلاح الاراضي الفوسفاتية المستنزفة والاضطلاع بانماء الزراعة في الجزيرة ، كما انه سيتيح ايجاد قطاعات صناعية جديدة .

٤٥٥ — واشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ايضا الى ان الاحصاءات تدل على وجود زيادة مستمرة في معدل استخراج الفوسفات ، حيث انه ارتفع من ١٠٥ ٠٠٠ طن في عام ١٩١٦ الى حوالي مليوني طن في عام ١٩٦٥ . وقال انه اذا لم يوقف تصدير الفوسفات المستمر من ناورو ، وظل التصدير على المستوى الذى بلغه في الوقت الحاضر والمستوى المخطط له بالنسبة الى المستقبل القريب ، فسوف تواجه جزيرة ناورو مستقبلا عسيرا للغاية .

٤٥٦ — واختتم الممثل كلامه بقوله انه يرى ، تبعا لذلك ، وجوب خفض معدل استخراج الفوسفات في الجزيرة .

٤٥٧ — وتكلم ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، فأعرب عن امله ، فيما يتعلق بادارة مرفق الفوسفات ، في ان تتمكن السلطة القائمة بالادارة وممثلو الشعب الناوروى من الوصول الى حل يقبل به كلا الطرفين في جو تسوده روح التعاون الذى اتسمت به علاقاتهما على الدوام .

٤٥٨ — وتكلم ممثل الصين ، فرأى انه كيفما حلت مسألة مرفق الفوسفات التي تجرى المفاوضات بشأنها الآن ، فان حكومات البلدان التي استفادت من انخفاض ثمن الفوسفات ونوعيته الممتازة طوال السنوات العديدة التي عملت فيها منظمة مفوضي الفوسفات البريطانيين ملزمة باظهار السخاء في تقديم الموارد اللازمة لصندوق الانماء الاقتصادى عندما يتم انشاؤه .

٤٥٩ — ولاحظ الممثل مع الارتياح التأكيدات الصادرة عن الزعيم الاكبر ، ومفادها ان الشعب الناوروى سيسهر على حسن ادارة مرفق الفوسفات وكفاءتها عندما يصبح هذا المرفق ملكا للناورويين .

Digitized by UNOG Library

٤٦٠ — وتكلم ممثل المملكة المتحدة ، فأشار ، فيما يتعلق بتوصيات البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ ، الى زيادة معدلات الاتاوة المدفوعة للناورويين عن الفترة ١٩٦٤ — ١٩٦٦ ، والى المبالغ التي دفعت اليهم على اساس الاثر الرجعي لتلك الزيادة . وقال انه يلاحظ مع الاغتباط ان نسبة كبيرة من تلك المبالغ تدفع لصناديق مخصصة لخدمة مصالح الشعب الناوروى في المدى الطويل . واشار كذلك الى بدء المحادثات الرامية الى الوصول الى اتفاق مشترك مبني على اساس تقاسم الارباح العائدة من استغلال الفوسفات ، وذلك في كانبيرا في حزيران (يونيه) ١٩٦٦ ؛ وقال ان المقرر متابعة تلك المحادثات في المستقبل القريب .

٤٦١ — وختم ممثل المملكة المتحدة بيانه قائلا انه اذا التزم كلا الطرفين جانب المرونة ، فان وفده يتطلع الى نجاح مفاوضات الفوسفات التي يتوقف عليها كثير من المسائل الاخرى .

٤٦٢ — وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، فقال ان الرابطة القائمة بين الشعبين الاسترالي والناوروى قد اسهمت مساهمات هامة في تعزيز الاقتصاديات الزراعية للحكومات القائمة بالادارة ، كما ادت الى رفع مستوى المعيشة الناوروى والى تحسين احوال الحياة عموما في ناورو . واضاف قائلا ان من المأمول ان يسفر استمرار هذه الرابطة عن تحقيق فوائد هامة متبادلة . وذكر ان البلدان التي تؤلف السلطة القائمة بالادارة ستستمر ، من جهتها ، في الحصول على موارد مضمونة من الفوسفات بثمن معتدل ، كما سيستمر الشعب الناوروى ، من جهته ، في الحصول على الفوائد التي تقدمها منظمة تتمتع بالكفاءة والخبرة والمهارة ، فضلا عن تأمين سوق مضمونة مستقرة للسلعة الوحيدة التي يصدرها .

الفرع الرابع

التقدم الاجتماعي والتعليمي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

٤٦٣ — يتبين من تقرير السلطة القائمة بالادارة عن ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ان النوادى النسائية في المحافظات قد وسعت من ميادين نشاطها ، وقد اجرت الادارة المدجنة التابعة لها لاحد تلك النوادى .

٤٦٤ — واستمر مستوى التعليم في التحسن ، وتجلى ذلك بكل وضوح في زيادة تقدم تلاميذ المدارس الابتدائية . وقد فرغ من بناء مدرسة " لوكيشن " الجديدة .

Digitized by UNOG Library

٤٦٥ — وانهى الممثل الخاص الى مجلس الوصاية ، في دورته الثالثة والثلاثين ، ان العمل انتهى تقريبا في بناء مدرسة جديدة للتدريب الصناعي مؤلفة من طابقين . وسوف تؤمن هذه المدرسة المرافق اللازمة للتدريب العملي والنظرى لابناء جزيرة ناورو وجزيرتي جلبرت واليس . وقد بدأ التعليم فعلا في هذه المدرسة ، ويبلغ عدد الذين يدرسون فيها الآن تسعة وثلاثين ، بينهم اربعة وعشرون ناورويا .

٤٦٦ — ولاحظ المجلس مع الارتياح ، في دورته الثانية والثلاثين ، النتائج التي خلصت اليها البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ ، ومفادها ان مستويات المعيشة في ناورو عالية وان الاوضاع الاجتماعية والطبية والتعليمية ممتازة .

٤٦٧ — واحاط المجلس علما ببيان السلطة القائمة بالادارة ، القائل ان منظمة مفوضي الفوسفات البريطانيين قد شرعت في تركيب مرسبتين الكتروستاتيتين في مصنع لتجفيف الفوسفات تابع لها ، وان هاتين الوحدتين ستؤديان الى الاقلال من كميات غبار الفوسفات التي تفلت من مصنع التجفيف الى نسب ضئيلة تكاد تكون معدومة . واحاط المجلس علما كذلك ببيان السلطة القائمة بالادارة القائل ان من المقرر تركيب مرسبتين جديدتين في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، ثم تركيب مرسبتين اخريين كذلك في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ . واعلن المجلس انه ينتظر مع الاهتمام ورود تقرير من السلطة القائمة بالادارة عن درجة نجاح هذه المرسبات في تأمين الاقلال من الاضرار الناجمة عن غبار الفوسفات الى نسب ضئيلة تكاد تكون معدومة .

٤٦٨ — وانهت السلطة القائمة بالادارة ، الى المجلس في تقريرها عن ١٩٦٤ — ١٩٦٥ ، انه سيتم تركيب اول زوج من المرسبات الالكتروستاتية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ . ومن المتوقع تشغيل الزوج الثاني منها في شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٦ ، والزوج الثالث منهما في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ . وذكرت السلطة القائمة بالادارة انها تدرك مدى اهتمام المجلس بايجاد حل فعال للمشاكل الناجمة عن غبار الفوسفات المتصاعدة من مصنع التجفيف ، وهي تأمل في ان يسفر تركيب الوحدات الترسيبية الثلاث في العام المقبل الى الاقلال من الاضرار الناجمة عن الغبار الى نسب ضئيلة تكاد تكون معدومة .

٤٦٩ — وانهى الممثل الخاص الى المجلس ، في دورته الثالثة والثلاثين ، انه اجريت خلال الشهرين الاولين من عام ١٩٦٦ دراسة استقصائية عن امراض العين بين الناورويين .

Digitized by UNOG Library

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداها اعضاء مجلس الوصاية والي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٤٧٠ — اشاد ممثل المملكة المتحدة بمنجزات السلطة القائمة بالادارة في ميادين التعليم، والتدريب المهني ، والعمالة ، وصحة السكان العامة .

٤٧١ — ولاحظ ممثل الصين مع الارتياح التحسن الجديد الحاصل في الاوضاع الاجتماعية والطبية والتعليمية القائمة في الاقليم . وقال انه يرى ان التقدم في هذه الميادين امر اساسي لتأمين نمو الشعب الناوروى ورفاهيته في المستقبل .

Digitized by UNOG Library

Blank page

Page blanche

Digitized by UNOG Library

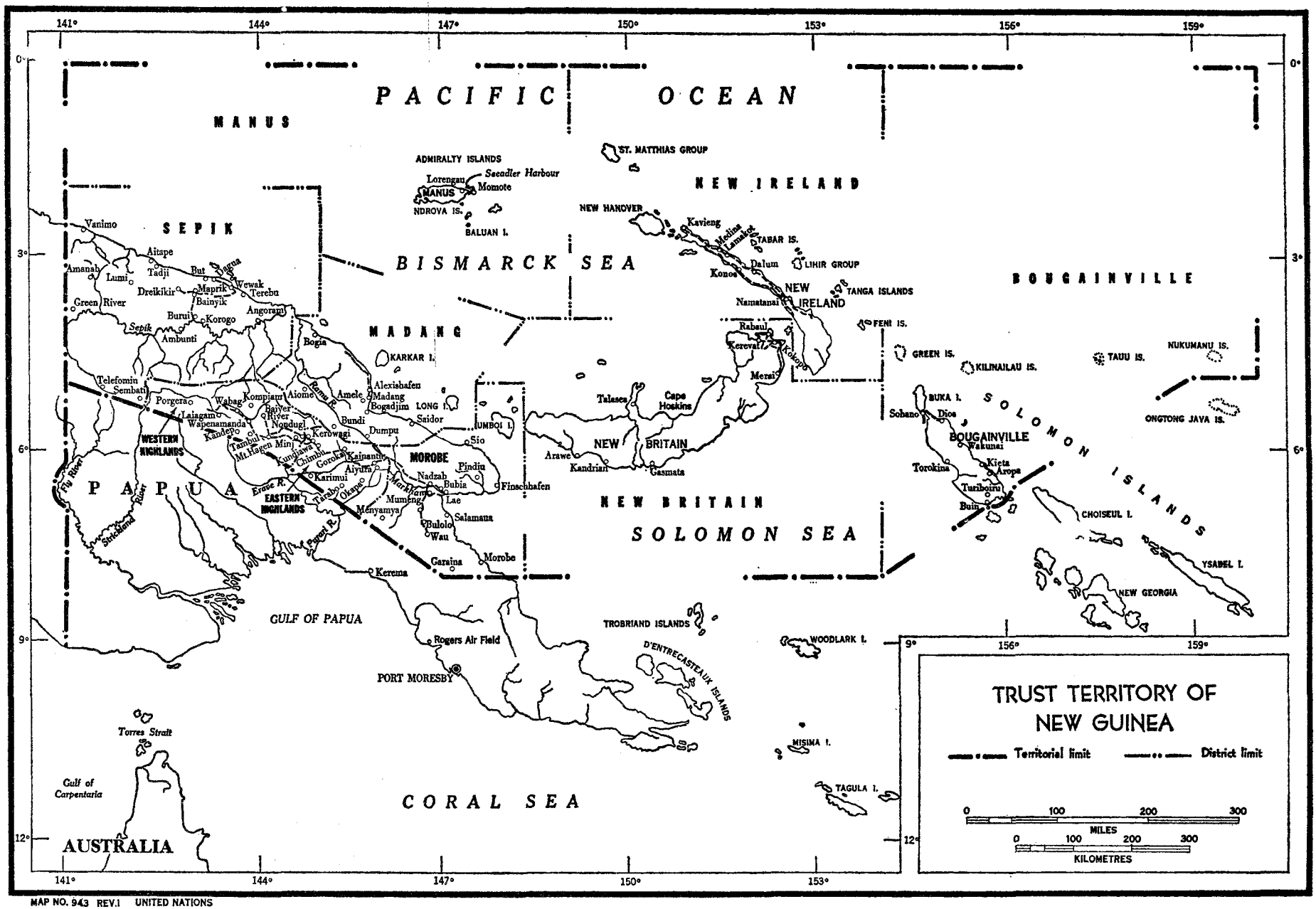

MAP NO. 943 REV.1 UNITED NATIONS
AUGUST 1962

Digitized by UNOG Library

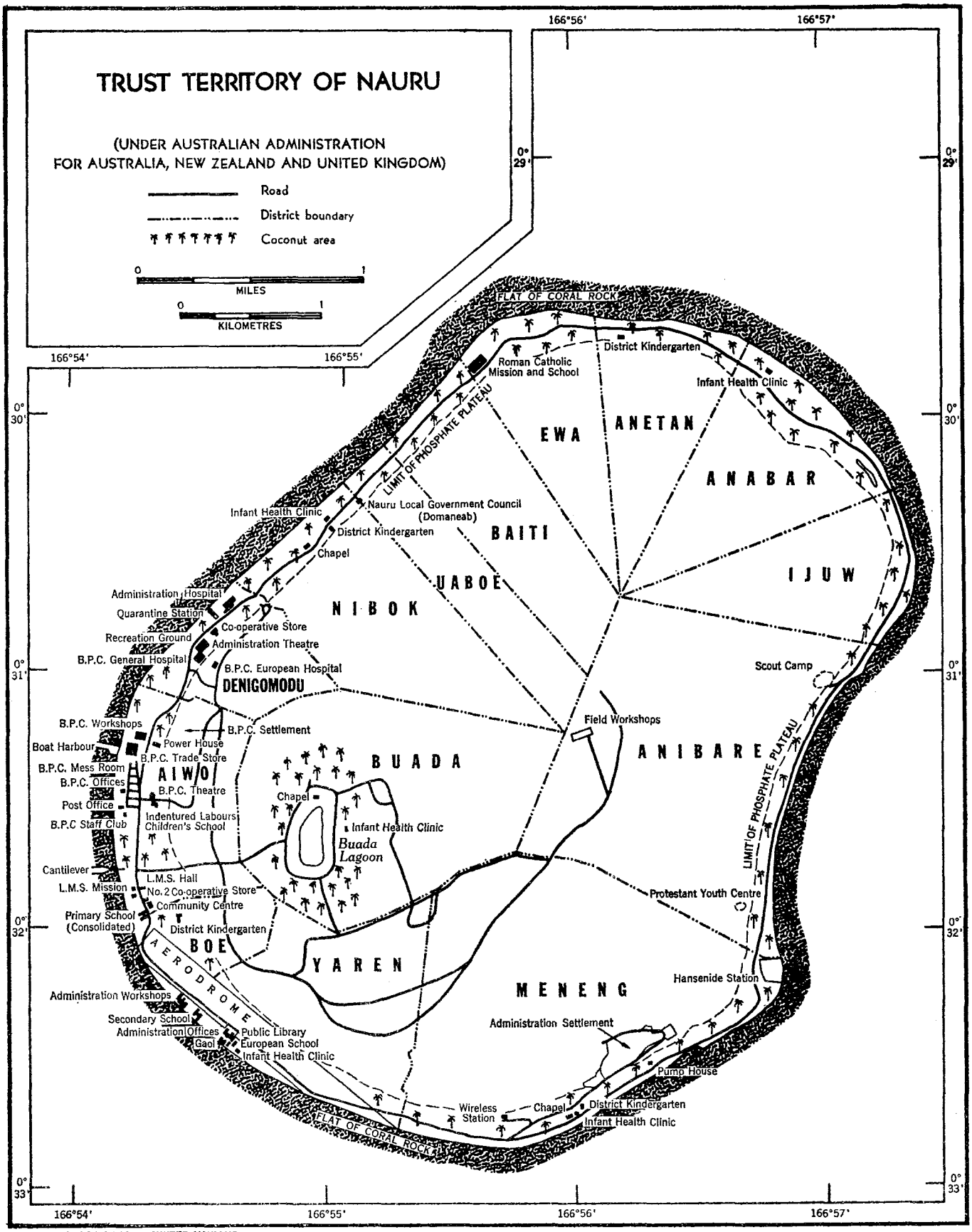

MAP NO. 845 REV.1 UNITED NATIONS
JUNE 1962

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول
على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم ٠
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :

الامم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف ٠

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

طبع في الامم المتحدة الثمن : ٧٥ سنتا امريكيـــا ٦٨ — ١٩٦٣٧
(او ما يعادلها من النقود الاخرى) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩
Litho in U.N. Price: $U.S. 0.75 (or equivalent in other currencies) 19737-November 1969-711
Report of the Trusteeship Council, 1 July 1965—26 July 1966
General Assembly Official Records: Twenty-First Session, Supplement No.4 (A/6304)

Digitized by UNOG Library